جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

دور المؤسسات النسوية في التخطيط التنموي في الأراضي الفلسطينية

إعداد
سمية سميح عبد الفتاح عامر

إشراف
الدكتور علي عبد الحميد
الدكتورة سهى هندية

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التخطيط الحضـــري والإقليمـــي، بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، نابلس _ فلسطين.

2007م

دور المؤسسات النسوية في التخطيط التنموي في الأراضي الفلسطينية

إعداد:

سمية سميح عبد الفتاح عامر

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 23 / 9 / 2007م وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة

		التوقيع
1. الدكتور علي عبد الحميد	(مشرفاً رئيساً)	.....
2. الدكتورة سهى هندية	(مشرفاً ثانياً)	.....
3. الدكتورة فدوى اللبدي	(ممتحناً خارجياً)	.....
4. الدكتور فيصل زعنون	(ممتحناً داخلياً)	.....

الإهداء

إلى اللواتي استطعن بجدهن وجهدهن وقيادتهن دخول معترك الحياة ، وأثبتن ذواتهن. فأصبحن يشاد إليهن بالبنان

إلى اللواتي لعبن دوراً في رقي المؤسسات على مختلف الأصعدة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية .

إلى شقائق الرجال اللواتي لم يقتصر دورهن على العمل والمشاركة ، بل أسسن للعمل وخططن له وكان لهن شرف إيجاده ورقيه على أيديهن .

إلى الأدمغة النسوية التي لم تحد أنوثتهن من تحدي الصعاب وقهر الواقع المظلم الخاص بالمرأة، وأثبتن أن للمؤسسات النسوية دوراً في التخطيط التنموي .

إلى التي نلت شرف معانقتها والالتصاق بجسدها أمي

إلى اليد التي لم تأل مساعدة وجهداً إلا وقدمتها لي أبي الحبيب

إلى كل من ساهم وساعد وعمل على إخراج هذا الجهد المتواضع

أهدي هذا البحث .

شكر وتقدير

أبدأ بحمد الله وشكره, الذي أمدني بالقوة والصبر وأنار لي البصر والبصيرة على تحمل أعباء إنجازهذا البحث، والذي ألقي من خلاله الضوء على المؤسسات النسوية الفلسطينية، من أجل تطويرها وتعزيز دورها في عملية التنمية.

وإنني أتقدم بوافر شكري وعظيم امتناني لكل من الدكتور علي عبد الحميد ، والدكتورة سهى هندية، اللذين بذلا جهدًا عظيمًا ووقتا كبيرًا وثميناً في متابعتي والإشراف على بحثي هذا.

كما وأشكر كلاً من الدكتورة فدوى اللبدي والدكتور فيصل الزعنون على تفضلهما بمناقشة هذه الرسالة وتقديم الملاحظات الهامة.

كذلك أتقدم بعظيم امتناني وشكري لعائلتي ممثلة بوالدي وإخوتي وأخواتي، الذين ساعدوا في توفير الراحة والوقت والمعلومة كل حسب قدرته لإنجاح هذا العمل.

ولا أنسى كل من ساعدني في الحصول على المعلومات وساعدني على إتمام هذا البحث, وإلى جميع المؤسسات والأصدقاء الذين قدموا لي المساعدة من أي نوع كانت.

أدامهم الله جميعًا لخدمة العلم والوطن

فهرس المحتويات

	الموضوع	الصفحة
	إجازة الأطروحة	ب
	الإهداء	ت
	شكر وتقدير	ث
	فهرس المحتويات	ج
	فهرس الجداول	د
	فهرس الملاحق	ر
	الملخص	ز
الفصل الأول: مقدمة الدراسة		
1.1	تمهيد	1
2.1	مشكلة الدراسة	2
3.1	تساؤلات الدراسة	3
4.1	أهمية الدراسة وأهدافها	4
5.1	خطة الدراسة	5
6.1	مصادر المعلومات	6
7.1	الدراسات السابقة	7
8.1	مصطلحات الدراسة	14
9.1	محتويات الدراسة	16
الفصل الثاني: تطور الحركة النسوية ونشوء المؤسسات النسوية في فلسطين		
1.2	مقدمة	17
2.2	مرحلة ما قبل عام 1948	17
1.2.2	الثورات التي شاركت بها المرأة الفلسطينية	18
2.2.2	الجمعيات والمؤسسات النسوية ودورها في العمل السياسي الاجتماعي	21
3.2	فترة الحكم الأردني (1948-1967)	25
4.2	مرحلة الاحتلال الإسرائيلي (1967-1994)	28
1.4.2	مرحلة ما قبل الانتفاضة الشعبية الأولى (1967-1987)	28
2.4.2	مرحلة الانتفاضة الشعبية (1987-1994)	33

	الموضوع	الصفحة
5.2	مرحلة قيام السلطة الوطنية الفلسطينية (1994–2000)	38
6.2	مرحلة انتفاضة الأقصى (2000–2006)	45
الفصل الثالث: منهجية الدراسة وإجراءاتها		
1.3	منهجية الدراسة	49
2.3	مجتمع الدراسة وعينتها	49
3.3	وصف عينة الدراسة	50
4.3	أداة الدراسة	51
1.4.3	صدق الأداة	52
2.4.3	ثبات الأداة	52
5.3	إجراءات الدراسة	52
6.3	المعالجات الإحصائية	52
الفصل الرابع: تحليل واقع المؤسسات النسوية في الأراضي الفلسطينية		
1.4	مقدمة	54
2.4	الفئة المستهدفة	54
3.4	مجالات عمل المؤسسات النسوية	55
4.4	أولويات عمل المؤسسات النسوية	59
5.4	الأولويات والحاجات المبينة على أساس النوع الاجتماعي	60
6.4	إستراتيجيات عمل المؤسسات النسوية	64
7.4	السياسات التنموية المبنية على أساس النوع الاجتماعي	68
8.4	مشاركة المرأة في الحياة العامة	69
9.4	العلاقة ما بين المؤسسات النسوية والمؤسسات الأخرى	70
10.4	المعيقات التي تواجه عمل المؤسسات النسوية	77
الفصل الخامس: تقييم واقع المؤسسات النسوية الفلسطينية ومقترحات لتطوير دورها للمشاركة في التخطيط التنموي		
1.5	مقدمة	81
2.5	العلاقة بين مجالات عمل وأولويات المؤسسات النسوية والاحتياجات التنموية للنساء	81
3.5	العلاقة بين المؤسسات النسوية وإستراتيجيات عملها	85

	الموضوع	الصفحة
4.5	العلاقة بين المؤسسات النسوية والسلطة الوطنية الفلسطينية	86
5.5	العلاقة بين المؤسسات النسوية نفسها	89
6.5	العلاقة بين المؤسسات النسوية والمؤسسات الأجنبية	90
7.5	تقييم واقع المؤسسات النسوية الفلسطينية	91
1.7.5	تقييم عمل المؤسسات النسوية	91
2.7.5	مجالات توسع عمل المؤسسات النسوية	93
3.7.5	معوقات المؤسسات النسوية للمشاركة في صياغة السياسات التنموية	94
8.5	الحاجات المستقبلية للمؤسسات النسوية	96
1.8.5	البرامج والخطط المستقبلية	96
2.8.5	مجالات التدريب	97
9.5	العوامل المساعدة لتدعيم وتطوير مشاركة المؤسسات النسوية في التخطيط التنموي	98
الفصل السادس: النتائج والتوصيات		
1.6	نتائج الدراسة	107
2.6	التوصيات	110
	المراجع والمصادر: (1) المراجع العربية: (2) المراجع الأجنبية:	112 119
	Abstract	b

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1.4	الفئات المستهدفة ضمن عمل المؤسسات النسوية	55
2.4	مجالات تمكين المرأة	56
3.4	مجال أولويات عمل المؤسسات النسوية	60
4.4	معرفة موظفي المؤسسات النسوية في قضايا المرأة القانونية	62
5.4	أولويات واحتياجات النساء التنموية على أساس النوع الاجتماعي	62
6.4	السياسة التي اتبعتها المؤسسات النسائية لإزالة العنف ضد المرأة،	63
7.4	انسجام السياسات التنموية الجندرية مع احتياجات وأولويات النساء	63
8.4	مجال إستراتجيات عمل المؤسسات النسوية	67
9.4	مخرجات الأنشطة ومدى انسجامها مع الإستراتيجيات الموضوعة	67
10.4	وضع المؤسسات النسوية والسماح لها بالمشاركة في صنع السياسات	69
11.4	المشاريع والبرامج النسوية التي أدت إلى دخول المرأة في الحياة العامة	70
12.4	مجال العلاقة بين المؤسسات النسوية	71
13.4	مجال علاقة المؤسسة بالسلطة الوطنية الفلسطينية ودورها في الدعم	72
14.4	موقف الحكومة من هذه العلاقة	73
15.4	العلاقة التي تطمح المؤسسات النسوية الوصول إليها مع الحكومة	74
16.4	المشاركة مع الحكومة في صنع القرارات والسياسات التنموية المتعلقة بالمرأة	75
17.4	مشاركة المؤسسة في صنع القرارات والسياسات التنموية	75
18.4	المجالات التي شاركت بها المؤسسة في صياغة السياسات التنموية	75
19.4	مجال العمل مع جهات أجنبية	76
20.4	المؤسسات التي تتعامل معها المؤسسات النسوية	76
21.4	أشكال العلاقة مع المؤسسات الأجنبية	77
22.4	المعوقات في صياغة السياسات التنموية من منطلق رؤية المؤسسة،	78
23.4	المعوقات التي واجهت المؤسسات النسوية	79
1.5	معامل ارتباط بيرسون بين مجالات تمكين المرأة وأولويات عمل المؤسسات النسوية	81

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
2.5	معامل ارتباط بيرسون بين مجالات وأولويات عمل المؤسسات النسوية واحتياجات النساء	82
3.5	معامل ارتباط بيرسون للبرامج المستقبلية والسياسات التي اتبعتها المؤسسات النسوية لإزالة العنف ضد المرأة	84
4.5	معامل ارتباط بيرسون بين مدى انسجام أولويات واحتياجات النساء مع السياسات التنموية الجندرية في فلسطين	85
5.5	معامل ارتباط بيرسون بين المعيقات في صياغة السياسات التنموية والمعيقات التي واجهت عمل المؤسسات النسوية ومنعتها من القيام بدورها التنموي	85
6.5	معامل ارتباط بيرسون بين إستراتيجيات عمل المؤسسات النسوية	86
7.5	معامل ارتباط بيرسون بين المؤسسات النسوية و دور السلطة الوطنية الفلسطينية	86
8.5	معامل ارتباط بيرسون بين المشاركة مع الحكومة في صنع القرارات والسياسات التنموية	87
9.5	معامل ارتباط بيرسون بين المؤسسات النسوية والمؤسسات الأجنبية	91
10.5	دراسة احتياجات الفئات المستهدفة عند رسم خطة العمل	92
11.5	أهمية الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات النسوية	92
12.5	تأثير الأنشطة في المجتمع	92
13.5	مجالات توسع عمل المؤسسات النسوية	94
14.5	معيقات المؤسسات النسوية على المشاركة في صياغة السياسة التنموية	95
15.5	البرامج والخطط التي تسهم في تحقيق الرؤيا المستقبلية	97
16.5	مجالات التدريب التي يحتاج إليها العاملون في المؤسسات النسوية	98
17.5	أهمية إنشاء مظلة وطنية	99
18.5	أهمية التنسيق والتعاون بين المؤسسات النسوية	102

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
ملحق رقم (1)	**تشكيل جمعية زهرة الأقحوان**	**121**
ملحق رقم (2)	**استبانه الدراسة**	**123**

دور المؤسسات النسوية في التخطيط التنموي في الأراضي الفلسطينية

إعداد

سمية سميح عبد الفتاح عامر

إشراف

الدكتور علي عبد الحميد

الدكتورة سهى هندية

الملخص

تناولت هذه الدراسة دور المؤسسات النسوية في التخطيط التنموي، وذلك بدراسة أهم الجوانب التي تساعدها على المشاركة في رسم السياسات والخطط الإستراتيجية، من خلال التركيز على مجالات وأولويات عملها والإستراتيجيات التي تستند إليها، رؤاها المستقبلية، ومرجعيتها، وفئاتها المستهدفة، وعلاقتها مع الحكومة، وصولاً إلى النتائج التي حققتها من أجل تحسين وضع النساء، وإشراكهن في الحياة العامة وفي لجان التخطيط التنموي.

وهدفت الدراسة بشكل رئيس إلى استعراض وتقييم أوضاع المؤسسات النسوية في الأراضي الفلسطينية من أجل الوصول إلى إمكانية إشراكها في صياغة الخطط التنموية، بالإضافة إلى تشخيص وتحليل الأسباب الموضوعية التي تحول دون مشاركة المؤسسات النسوية في التخطيط التنموي بشكل فعال.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي، حيث تم دراسة خمسين مؤسسة نسوية موزعة بين حكومية وغير حكومية، عاملة في منطقة الضفة الغربية وموزعة على محافظاتها الستة.

وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن المؤسسات النسوية واعية لجوانب الضعف التي تعتريها وأهمها عدم وجود مظلة نسوية جامعة للمؤسسات النسوية، تكون مسؤولة عن خطاب نسوي إعلامي موحد، وإستراتيجية نسوية موحدة. كذلك أظهرت النتائج وعي هذه المؤسسات إلى ضرورة تلافي الضعف الذي يعتري كادرها، وأهمية توفير التدريبات اللازمة له. وأيضاً وعيها

بأهمية الارتقاء بالعلاقة مع الحكومة إلى مستوى الشراكة في صنع القرار، حتى لا تبقى النساء بعيدة عن الساحة التنموية.

وأشارت النتائج إلى أن الاحتلال الإسرائيلي وما يقوم به من إجراءات يشكل أهم المعيقات التي واجهت المؤسسات النسوية للمشاركة في صياغة السياسات التنموية، بالإضافة إلى النظام المجتمعي والعادات والتقاليد، وعدم وجود خطة إستراتيجية شاملة للحكومة، وغياب القانون.

وقد خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات من أجل تفعيل مشاركة النساء في التخطيط التنموي أهمها، إنشاء مظلة نسوية موحدة، وتبني إستراتيجية عمل تنموية واضحة، وتغيير النظرة النمطية للمرأة من خلال تكثيف حملات التوعية والتثقيف، وتطوير المناهج التعليمية، ومواصلة حملات الضغط لتغيير القوانين، تأهيل كوادر نسوية، ودعمها للمشاركة في التخطيط التنموي على مستوى الحكومة.

الفصل الأول

مقدمة الدراسة

1.1. تمهيد:

لا يمكن الحديث عن المؤسسات النسوية في الأراضي الفلسطينية دون الحديث أو التطرق إلى دور وواقع المرأة الفلسطينية، إذ لا جديد بالقول إن المرأة الفلسطينية تشكل نصف المجتمع، ومشاركتها في التنمية حق من حقوق الإنسان وفق قرارات الأمم المتحدة.

تشكل النساء ما نسبته 49.3% من المجتمع الفلسطيني حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2005، وتلعب دوراً مهماً في المجتمـــع من خلال الأدوار والمهام الملقاة على عاتقها، إذ تمتلك النساء قدرات متنوعة في المجابهة والمبادرة. وتجربة العمل الأهلي في فلسطين مثال ساطع على قدرات النساء وإمكانياتهن على إحداث التغيير في العملية التنموية، أو على الأقل التقليل من الأضرار الناتجة عن حالة التراجع في مجالات الحياة. فالمجتمع الفلسطيني تنقصه الموارد الطبيعية، وأهم ما يملكه من الموارد هو الإنسان والذي تشكل المرأة نصفه.

يعد العمل التنموي في فلسطين ضعيفاً بصورة إجمالية ومع ذلك لم تتوان النساء عن المشاركة الفعالة في العمل التنموي والوطني، ولم يتوازن حجم هذه المشاركة مع الحقوق التي يتحتم على المجتمع الفلسطيني إعطاؤها للمرأة.

تعتبر المؤسسات النسوية إحدى أطراف العملية التنموية في فلسطين، ووجود هذه المؤسسات يعبر عن رغبة الأفراد في إحداث التغيير داخل المجتمع، إذ إن نشأة بعض هذه المؤسسات كان استجابة لحاجة المجتمع لمعالجة المشكلات الحياتية. وتجاوزت هذه المؤسسات مفهوم الإغاثة بسعيها لتنمية وبناء وتعزيز قدرات المجتمع، وأصبحت كل مؤسسة تعمل في فضائها الخاص، حسب ما تراه مناسباً للمجتمع المحيط بها.

إن الحديث عن التنمية يعني توسيع دائرة الممارسات الديمقراطية لما ينطوي عليه من حريات تؤدي إلى القيام بمبادرات، وذلك بدمج فئات حيوية مهمشة لا تستثمر قدراتها في التنمية ولا تستفيد من الناحية الحقوقية من ثمار التنمية.

إن هناك تغيرات أساسية لا بد من إحداثها في القوانين وخصوصاً قانون الأحوال الشخصية لصالح النساء والأسرة بشكل عام، حيث إن ثمار مشاركة النساء تعود بالفائدة على المجتمع بشكل عام، إذ إن مسؤولية إحداث التغيير الايجابي تقع على عاتق فئات المجتمع كافة.

على الرغم من أن المرأة الفلسطينية لعبت دوراً مهماً وفعالاً في المجتمع إلا أنها استثنيت من الأطر التنموية الرسمية، حيث إن الجهود التنموية كانت في غالبها تضع النساء في الظل،. وتقوم على الافتراض القائل بأن التنمية التي تستهدف الرجل لا بد أن تعود بالفائدة على باقي المجتمع بما في ذلك النساء، وهذا افتراض خاطئ إلى حد كبير، ويحمل بذور التمييز في جوهره، ويستبعد الإرث التمييزي ضد النساء. وهذا ما أكده بحث المرأة الفلسطينية والتنمية للكاتب نادر سعيد (سعيد،1998:25).

لقد طرحت المؤسسات النسوية والأطر النسوية سابقاً شعار "نحو بناء حركة نسويه موحدة "، لكن هل تم تطبيق هذا الشعار؟ وما الجهود التي بذلت لتطبيقـــه وتجسيده على ارض الواقع؟ وإلى أين وصلت المؤسسات النسوية في هذا الشعار؟ وهل استطاعت المؤسسات النسوية توحيد عملها وإيجاد صيغة مناسبة لعملها لتفادي الكثير من مظاهر الخلل التي حدثت في السنوات الماضية؟ لو استطاعت المؤسسات النسوية توحيد جهودها، فإنها تستطيع أن تضع إستراتيجية موحدة مبنية على خطط تنموية واضحة وهذا ما تسعى إليه المؤسسات النسوية.

2.1. مشكلة الدراسة:

من خلال تتبع تاريخ الحركة النسوية والدراسات السابقة التي تم مناقشتها تبين أن الحركة النسوية الفلسطينية في بداياتها ركزت على البعد الوطني، لكن مع الوقت وضمن الظروف الموضوعية التي مرت بها الحركة النسوية بدأ الاهتمام والتركيز على الأبعاد الاجتماعية والتنموية للمرأة.

إن عملية إشراك المرأة في الحياة العامة تعتبر من معايير التنمية الشاملة والتي تقوم على التوظيف الكامل لقدرات النساء وطاقاتهن. هناك حاجة ماسة أكثر من أي وقت مضى لتطوير قدرات النساء وتمكينهن وذلك من اجل توفير فرص حقيقية لمشاركة النساء في الحياة العامة، وحتى تتمكن المؤسسات النسوية من المشاركة في التخطيط التنموي .

كانت مشاركة النساء وما زالت غير مؤطرة إلى حد كبير ضمن المفهوم التقليدي للتنمية، مما أبخس قيمة مساهمتهن في الاقتصاد وعلى كافة الأصعدة الأخرى. فمشاركة النساء في تنمية المجتمع لا يقابلها قيمة مادية أو حقوقية، فعلى الرغم من مشاركتها التنموية غير المؤطرة إلا أنه تم استثناؤها من المشاركة في مواقع صنع القرار بالشكل المطلوب (سعيد،1998: 25).

إن المسائل المتعلقة بالمساواة بين النساء والرجال ذات أهمية بالغة في جدول أعمال مؤسسات المجتمع المدني، وخصوصاً المؤسسات النسوية. فقد أصبح تمكين المرأة أمراً ضرورياً لتحقيق مستوى أفضل في العملية التنموية. إلا أن وضع النساء الفلسطينيات يتسم بالتناقض: فمع ارتفاع مستويات التعليم بين النساء وزيادة مشاركتهن في الحياة السياسية وفي الانتخابات التشريعية والرئاسية، ونشوء حركة نسويه، إلا أنه لا تزال هناك عقبات جديـــه تواجـــه قيام النساء بدورهن في المجتمع في كافة المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والقانونية، والثقافية، والتعليمية، وغيرها.

لقد اسهمت المرأة الفلسطينية ومازالت في عملية البناء والتحرر في كافة المراحل، وقد أثبتت نفسها على الخريطة السياسية، ومـــع ذلك عانـــت من هشـــاشة تمثيلها في الحياة العامة (المجلس التشريعي، وفي الوزارات، القوى العاملة ....) هناك أسباب موضوعية اهمها الثقافة الذكورية، العادات والتقاليد التي ادت الى وجود فجوة بين ما هو قائم من وضع المرأة الفلسطينية والتاريخ النضالي لها .

فما هو الدور الذي قامت به المؤسسات النسوية لدمج المرأة في الحياة العامة من خلال المشاريع التنموية التي تقوم بها ؟

3.1. تساؤلات الدراسة:

تسعى الدراسة للإجابة عن العديد من الأسئلة وهي:

(1) هل تمتلك المؤسسات النسوية خطط وبرامج وأهداف منظمة ومدروسة تلبي حاجات المرأة وتساعدها على المشاركة في العملية التنموية بفعالية؟

(2) هل هناك تصور واضح ورؤية واضحة عند المؤسسات النســوية تجعلها قادرة على تولي دورها التنموي المنشود؟

(3) هل المؤسسات النسوية معنية بالقيام بمهامها ووظائفها للمشاركة برسم السياسات والخطط الإستراتيجية بشكل يوفر المتطلبات الضرورية لتمكين المرأة وحصولها على حقوقها؟ وهل تعمل هذا ضمن شراكة مهنية مع القطاعين الحكومي والخاص؟

(4) ما التغييرات الضرورية التي قامت أو تقوم بها المؤسسات النسوية بحيث تلبي أكبر قدر ممكن من حاجات النساء ؟ وما أولوياتها في المرحلة المقبلة؟ وهل لديها توجهات حقيقية لدمج النساء في العملية التنموية؟

(5) هل هناك منظور خاص ومرجعية للمؤسسات النسوية تساعدها على التواصل فيما بينها وهل هناك حلقة وصل فيما بينها؟

4.1. أهمية الدراسة وأهدافها:

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تسهم في مجال دراسة أوضاع المؤسسات النسوية، بحيث تقوم بالربط ما بين برامج وخطط المؤسسات النسوية وبين النتائج التي وصلت إليها في المشاركة في التنمية، مما يوضح الرؤية أمام المؤسسات النسوية لمعرفة نقاط الضعف والعمل على علاجها، ونقاط القوة والعمل على تعزيزها. كما ستوفر قاعدة بيانات عن المؤسسات النسوية يمكن اعتمادها في التخطيط بالإضافة إلى مساهمتها في تحسين ورسم السياسات التطويرية للمؤسسات النسوية.

وتسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أهمها:

(1) استعراض وتقييم أوضاع المؤسسات النسوية من أجل الوصول إلى تعزيز مشاركتها في صياغة الخطط التنموية.

(2) محاولة تشخيص وتحليل الأسباب التي تحول دون مشاركة المؤسسات النسوية في التخطيط التنموي بشكل فعال.

(3) معرفة القضايا التي استطاعت المؤسسات النسوية التخطيط لها وتحقيقها على مستوى الحياة العامة.

(4) تفعيل دور المؤسسات النسوية في العملية التنموية وذلك من خلال توضيح أهمية مشاركة المؤسسات النسوية في التخطيط التنموي.

(5) تحليل النتائج والخروج بتوصيات واقتراحات من شأنها المساهمة في تعزيز المشاركة النسوية في عملية التنمية.

5.1. خطة الدراسة:

ترتكز هذه الدراسة في خطتها على ثلاثة محاور أساسية:

(1) الإطار النظري والعام: ويتناول مقدمة الدراسة والمفاهيم والمعلومات ذات العلاقة بالمؤسسات النسوية، وقضية المرأة، والدراسات السابقة، بالإضافة إلى الإطار النظري التاريخي للمرأة الفلسطينية في مراحلها المختلفة والذي كان واضحاً أنها تعمل مع التنمية ضمن الظروف الموضوعية التي كان يعيشها المجتمع الفلسطيني، ابتداءً من العمل الوطني التنموي، إلى الاغاثي التنموي ومن ثم العمل الوطني الاغاثي والاجتماعي التنموي.

(2) الإطار ألمعلوماتي: ويتناول المعلومات والبيانات التي تم جمعها حول المؤسسات النسوية في الأراضي الفلسطينية من خلال استبانه الدراسة.

(3) دراسة تحليلية وتقييميه: وتتضمن تحليل المعلومات والبيانات الخاصة بالمؤسسات النسوية الفلسطينية ومن ثم تقييمها بهدف تحديد آلية عملها ودورها في عملية التنمية، وكذلك تحديد المعيقات والصعوبات التي تواجهها، ووضع بعض المقترحات والحلول للتغلب على هذه المعيقات، ومن ثم الخروج بمجموعة من النتائج والتوصيات.

6.1. مصادر المعلومات:

ارتكزت المعلومات المستخدمة في الدراسة على مجموعة من المصادر، أهمها:

(1) المصادر الأولية: وشملت البيانات والمعلومات التي جمعتها الباحثة حول المؤسسات النسوية في الأراضي الفلسطينية عبر الاستبانة والمقابلات الشخصية مع ذوي العلاقة والاختصاص، وكذلك ملاحظات الباحثة وخبرتها في مجال العمل النسوي.

(2) المصادر الثانوية: وتشمل المصادر الآتية:

- المصادر المكتبية: وشملت الكتب والمراجع والأبحاث والرسائل الجامعية ذات العلاقة بموضوع الدراسة.
- المصادر الرسمية: وتضم الإحصائيات والمعلومات والبيانات التي تم الحصول عليها من الجهات الرسمية المختلفة مثل وزارة شؤون المرأة، ووزارة التخطيط، ووزارة التربية والتعليم، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وغيرها.
- المصادر غير الرسمية: وشملت المعلومات التي تم الحصول عليها من مراكز البحوث، والجامعات، وكذلك المنظمات والهيئات الدولية ذات العلاقة وغيرها من الجهات المعنية بالمؤسسات النسوية.

7.1. الدراسات السابقة:

عند مراجعة الأدبيات التي تتعلق بالمؤسسات النسوية وجد أن معظم المراجع المتوفرة تتحدث عن المؤسسات النسوية في إطار الحديث عن مؤسسات المجتمع المدني، ومع ذلك، لم تتعرض الدراسات إلى دور المنظمات النسائية التنموي، فارتأت الباحثة أن ترتكز على بعض الدراسات لتنطلق من النقطة التي انتهت منها، وتشمل الدراسات الآتية:

(1) كتاب "**الحركة النسائية في فلسطين (عام 1930-1990)**"، **للكاتب عزت دراغمة، والصادر عن مكتب ضياء للدراسات عام 1991.**

يتحدث هذا الكتاب الحديث بشكل مختصر المؤسسات النسوية سواء كانت الجمعيات أو الأطر واللجان النسوية، وذلك بإعطاء نبذة مختصرة عن نشأتها، سواء كان سنة التأسيس أو الهدف الذي أنشئت من أجله، بالإضافة إلى الخدمات التي تقدمها كل مؤسسة.

وبشكل عام يشير هذا الكتاب إلى مجموع الأفكار الآتية:

- ضعف التنسيق بين المؤسسات النسائية التطوعية وذلك بسبب التشابه في جميع مشاريعها وإنجازاتها، وفقدان الحلقة أو تجاهلها بين المؤسسات التطوعية والأجيال الشابة في الأطر واللجان النسوية بسبب التشابه في أعمالها ومراكزها.
- إن هناك عملية سباق وتقليد وتنافس سلبي بين الأطر أو اللجان النسوية نفسها وذلك من خلال ما تطرحه من برامج تطبيقية ومراكز تابعة لهذه اللجان أو الأطر على مستوى المنطقة أو المدينة أو القرية أو المخيم.
- تأثير الاختلافات الأيديولوجية في الأطر واللجان النسوية، وذلك من خلال ما تطرحه من برامج تطبيقية ومراكز تابعة لهذه اللجان أو الأطر على مستوى المنطقة أو المدينة أو القرية أو المخيم.

- تمسك القيادات النسائية التطوعية في مراكزهن (الجمعيات والمؤسسات) وعدم إفساح المجال أمام أجيال أخرى، حيث تبين النمط الاستمراري للقيادات في الجمعيات النسوية، إذ أن العديد من رؤساء الجمعيات ما زلن في الرئاسة منذ سنوات طويلة، وهذا يوضح أن البرجوازية الوطنية ما زالت متمسكة بما يعتبر إنجازاً لهن .

- تأثير التوجهات والقرارات السياسية وما تطرحه القيادة الفلسطينية العليا على الحركة النسائية الجماهيرية خاصة الفئوية مما أضعف حلقة التنسيق وأبرز التباينات في التوجهات.

- عدم وجود خطط وبرامج وأهداف منظمة ومدروسة وموحدة تعالج المتطلبات الأساسية والضرورية للمجتمع الفلسطيني وبقاؤها دون تجديد أو إبداع.

- لقد ساعدت الانتفاضة الحركة النسائية الفلسطينية على إضفاء الشرعية وتحررها من بعض المحاذير التي كانت سائدة قبل تلك الفترة، وخاصة في مشاركة المرأة في اللجان والاتحادات والأطر الجماهيرية المنظمة وعملت الانتفاضة على حماية المرأة.

- حتى نهاية العقد التاسع لم تستطع الحركة النسائية الفلسطينية المشاركة في صناعة القرار السياسي، بالرغم من القفزات التي قفزتها نحو تحقيق هدفها.

- إن المنجزات التي حققتها الحركة سواء كانت المنجزات الاقتصادية (المشاغل، والمصانع، والمؤسسات التربوية)، منها أو الاجتماعية (رياض الأطفال والحضانات، ومؤسسات رعاية وتأهيل المعاقين، وتأهيل الفتيات والسيدات) أو الوطنية المشاركة في قيادة المظاهرات والاعتصام وكتابة البيانات والفعاليات النضالية الأخرى) هذه الإنجازات يمكن أن تشكل لبنة قوية في مؤسسات الدولة الفلسطينية المستقلة، لاسيما في ظل تزايد واتساع وتنوع هذه الإنجازات .

(2) "**دليل المؤسسات الأهلية الفلسطينية والعربية**" الذي أعده مركز العمل التنموي "معا" في تشرين أول عام 1998.

ويتضمن هذا الدليل لمحة تعريفية عن كل مؤسسة: اسمها، أهدافها، وقطاعات عملها، بهدف تعزيز عملية التشبيك بين المؤسسات الأهلية المختلفة وتقوية أواصر العلاقة بينها، وتعد المؤسسات النسوية جزءاً من هذا الدليل .

(3) كتاب "**دليل المؤسسات النسوية**" الصادر عن مركز بيسان للبحوث والإنماء عام 1993.

الذي احتوى على معلومات وصفية عن كل مؤسسة نسويه عاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما تضمن الكتاب ورقة أعدتها ليزا تراكي عن المنظمات النسوية في فلسطين، أشارت من خلالها إلى أن المنظمات النسائـــية نشأت وتطورت في فلسطين، كغيرها من المنظمات النسائية في البلدان المستعمرة في العالم الثالث، من خلال الحركة الوطنية. أن أول عمل نسوي منظم قامت به النساء الفلسطينيات، كان جزءاً أساسياً من النضال السياسي ضد الاستعمار الصهيوني لفلسطين في أوائل القرن العشرين ، كما أن العمل النسوي اللاحق سار على نفس الأساس وفي نفس البوتقة الوطنية. ولذا فإنه من الصعوبة بمكان الفصل ما بين تاريخ تطور النضال النسوي الفلسطيني بشقية السياسي والاجتماعي وما بين التطور السياسي الذي أثر في المجتمع الفلسطيني من جهة والمسار الذي اتخذته تطور الحركة الوطنية الفلسطينية من جهة أخرى.

(4) دراسة "**المرأة الفلسطينية والتنمية**" التي تعد جزءاً من الملف التنموي للنساء الفلسطينيات للكاتب نادر سعيد عام 1998 .

حيث تشير الدراسة إلى أن دمج النساء في العملية التنموية هو حق بالدرجة الأولى. ويخدم هذا الدمج العملية التنموية في فلسطين برمتها. ومن أجل القيام بذلك لا بد من تحقيق المساواة بين الرجال والنساء في كافة مجالات الحياة بحيث تصبح فرص النساء بالفعل مساوية لفرص الرجال. ولا يمكن أن يتحقق ذلك بانتظار التحولات التاريخية والحركة الاجتماعية

برغم أهميتها، ولكن لا بد من أن تقوم مؤسسات المجتمع المختلفة (الحكومية وغير الحكومية) بدور إيجابي فاعل وبمبادرات جريئة. وبشكل عام، يشير الكتاب إلى أن التوجهات الآتية قد تكون أساساً لدمج النساء في عملية التنمية في فلسطين:

- تبني سياسات تنموية شمولية تقوم على مفهوم التنمية البشرية التي تتطلب مشاركة فعالة من جميع الناس في العملية التنموية وتهدف إلى توسيع خيارات الناس وتعزيز قدراتهم.

- دمج وجهة النظر النسوية في العملية التنموية وتضمين تنمية المرأة كهدف للخطط التنموية، وإشراك النساء في عملية اتخاذ القرار وعلى أعلى المستويات. وقد يكون من المفيد في هذه المرحلة تبني نظام مزدوج من أجل تحقيق ذلك: تبني نظام الكوتا الذي اقترحته عدة مؤتمرات دولية وتبناه مؤتمر المرأة في بكين، والعمل في نفس الوقت على التخلص من الكوابح الثقافية والمؤسساتية والبنيوية التي تقف في وجه مشاركة النساء.

- إيجاد نظام اقتصادي يتضمن تقييماً عادلاً لعمل المرأة في سوق العمل غير الرسمي (خصوصاً في الزراعة) ولقيامها بالإنجاب والعمل المنزلي .

- تخليص النساء من العنف الجسدي والنفسي الموجه ضدهن وذلك من خلال برامج تثقيفية تدعو لتقدير إنسانية المرأة والصفات الإنسانية التي تتميز بها من الرجال. ولأن الغالبية العظمى من "جرائم "العنف ضد المرأة تحدث ضمن إطار الأسرة ولأسباب تتعلق بوجوب طاعتها للرجل وخضوعها له وبقضايا "الشرف"، فلا بد من تعريفات متطورة للعلاقات الأسرية وقوانينها للتجاوب مع الأدوار الاقتصادية المتجددة التي تقوم بها المرأة.

- إعادة صياغة قوانين الأحوال الشخصية وتحديثها بحيث تستمد عناصرها الإيجابية من التعاليم الدينية والقوانين الدولية والتخلص من العناصر المجحفة بحق النساء .

- الالتزام بمبادئ الوثائق الدولية وقرارات المؤتمرات المتعلقة بالمرأة كوثيقة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (1979) والتي وافقت عليها السلطة الوطنية الفلسطينية.

(5) "ورقة مفاهيم بعنوان "**رؤية أوسع لدور المنظمات الأهلية، الفلسطينية في عملية التنمية**" للكاتب عزت عبد الهادي عام 2004 .

أشارت الورقة إلى عدة مواضيع لها علاقة في عملية التنمية، منها : الإطار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للعمل الأهلي الفلسطيني، ونقاط القوة والضعف والموضوعات الأساسية، رؤية واستراتيجيات القطاع الأهلي الذي اشر من خلاله إلى ارتباط العمل التنموي الفلسطيني تاريخياً بالعوامل الوطنية والسياسية، وظل رافداً هاماً من روافد العمل الوطني، وداعماً ومسانداً أساسيا للحركة الوطنية الفلسطينية. كما تطرق إلى الاستراتيجيات المختلفة للقطاع الأهلي الفلسطيني في المرحلة الراهنة واهم البرامج التي تنفذها المؤسسات الأهلية لمكافحة الفقر، بالإضافة إلى بعض نماذج الشراكة بين القطاع الأهلي والسلطة الوطنية الفلسطينية. فمن نقاط القوة للمنظمات الأهلية الفلسطينية التي تطرق إليها الكاتب :

- انخراطها الفعلي في النضال الوطني الفلسطيني بشكل عام وفعاليات ونشاطات الانتفاضة بشكل خاص. إن هذا الدور المميز للمنظمات الأهلية، قد اكسبها ثقة واحترام الجمهور المحلي ومكنها من تطوير دورها على صعيد التنمية الاجتماعية والاقتصادية وموضوعات ومسائل التحول الديمقراطي.

- الاستجابة السريعة لاحتياجات وأولويات المجتمع المحلي خلال الانتفاضة وتطويرها لبرامج طارئة، قد عزز أيضا من ثقة المجتمع المحلي بها وأكسبها قدرة فائقة على التأقلم السريع مع التغيرات الحالية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. إن مرونة المنظمات الأهلية وقدرتها السريعة على ملائمة أوضاعها الداخلية للأهداف الجديدة والقديمة، اعتبر مصدراً هاماً لقوتها وقيمة إضافية للعمل التنموي والمجتمعي.

- اهتمت المنظمات الأهلية الفلسطينية بعدم إجراء تغيير جذري على أهدافها وبرامجها وأدوارها واستراتيجيات عملها خلال الانتفاضة، بل زادت قناعتها بضرورة الربط المحكم ما بين البرامج الطارئة قصيرة المدى وأهداف التنمية قصيرة ومتوسطة المدى

- أدى الوضع الحالي إلى وضوح ادوار ومسؤوليات وواجبات كل من السلطة الوطنية الفلسطينية من جهة ومنظمات العمل الأهلي من جهة أخرى. إذ انه وبعكس الانتفاضة السابقة، فان مسؤولية تلبية احتياجات المجتمع المحلي، في هذه الظروف الصعبة، هي بالأساس مسؤولية السلطة الوطنية الفلسطينية وليست مسؤولية المنظمات الأهلية الفلسطينية. أما على الصعيد العملي، فقد استمرت المنظمات الأهلية في تقديم الخدمات المختلفة، وفي القطاعات المختلفة للجمهور الفلسطيني. لقد أدى الدور الهام الذي لعبته المنظمات الأهلية، سواءً على الصعيد الوطني أو على الصعيد الاجتماعي إلى زيادة تقدير وتفهم السلطة الوطنية لدور المنظمات الأهلية مما قد ينعكس إيجاباً على علاقات التعاون بين الطرفين في المستقبل.

- على الرغم من حالة الطوارئ السائدة، فلقد استمرت منظمات العمل الجاهلي في تعزيز عمليات المأسسة ومبادئ وتطبيقات الحكم السليم داخلها. لقد اعتبرت أن عمليات التطوير المؤسسي هي عملية مستمرة، بغض النظر عن الظروف السائدة.

أما فيما يتعلق بالفجوات ونقاط الضعف، فيمكن تلخيصها بما يلي:

- عدم وجود خطة تنموية ومجتمعية واضحة ومتفق عليها بين الأطراف المختلفة المؤثرة في عملية التنمية والتي تربط بإحكام ما بين الاستجابة للاحتياجات والأولويات الآنية وما بين نظرة ورؤية تنموية متوسطة وبعيدة المدى، يشكل البعد الديمقراطي عنصرا هاما فيها.

- ضعف التنسيق الممأسس والمنظم بين الأطراف المؤثرة في عملية التنمية، وخاصة التنسيق ما بين المنظمات الأهلية الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية.

- ضعف العلاقة مع المجتمع المحلي، وخاصة فيما يتعلق بالمؤسسات ذات العضوية الواسعة، مثل النقابات العمالية والمهنية والاتحادات الشعبية الأخرى. أي لم تساهم هذه المؤسسات خلال الانتفاضة، بشكل فعال كحركات اجتماعية ناشطة وذات رؤية.

- الضعف البارز على صعيد مسألة التنظيم الاجتماعي سواءً على الصعيد الوطني العام أو القطاعي الخاص. لم تتمكن القطاعات المختلفة كالصحة والتعليم المبكر والزراعة وحقوق الإنسان والإعلام ...الخ من تنظيم نفسها بطريقة فعالة في إطار رؤية وخطة قطاعية واحدة. كما ضعفت إلى ابعد حد، إمكانيات المنظمات الأهلية على التأثير بالسياسات العامة للسلطة الفلسطينية ووزاراتها المختلفة. لقد اقتصرت عملية التنظيم على عقد مجموعة متفرقة من الاجتماعات، لم تسفر عن خطة واضحة والية عمل من شأنها تقوية وتمكين المجتمع الفلسطيني.

- لم تربط المنظمات الأهلية الفلسطينية، بإحكام، وبالقدر الكافي، بين علاقاتها المهنية مع الجهات المانحة من جهة وبين تحقيق الأهداف السياسية للشعب الفلسطيني من جهة أخرى. أي أنها لم تضغط بالشكل الكافي على شركائها الدوليين، لكي تقوم الأخيرة بالضغط على حكوماتها، لتأييد غير مشروط للحقوق الوطنية الفلسطينية. لقد استمر الانفصال قائما ما بين العمل التنموي المهني "المحايد" من جهة وما بين الأهداف السياسية من جهة أخرى.

- إهمال المنظمات الأهلية الفلسطينية للبعد الديمقراطي الداخلي وتركيزها أكثر على البعد الوطني ومقاومة الاحتلال الإسرائيلي. فعلى الرغم من شرعية هذا التوجه، فان إهمال النضال الديمقراطي، يعد ثغرة هامة في إطار بلورة إستراتيجية مندمجة لدعم ونصرة الانتفاضة الفلسطينية الثانية. لقد انعكس هذا التوجه بشكل جلي من خلال إهمال التوجه الجدي لمتابعة عملية إصلاح السلطة الوطنية الفلسطينية. لقد اكتفت المنظمات الأهلية بدور محدود على هذا الصعيد لم يتجاوز تنظيم بعض الفعاليات وغرقت في نقاشات فقهية حول مرجعية الإصلاح وأساسه الفكري وارتباطه بأجندة خارجية.

- من الثغرات الهامة أيضاً، عدم بلورة إستراتيجية وخطة واضحة لتنظيم العلاقة مع المنظمات الأهلية في داخل الخط الأخضر أو في الشتات. كان هناك تنسيق مستمر ولكن بدون توجه استراتيجي واضح وفي إطار خطة محكمة.

- في هذا الإطار أيضاً، لم تبلور المنظمات الأهلية الفلسطينية رؤية وإستراتيجية واضحة للعمل مع المنظمات الأهلية العربية مما افقد الانتفاضة الدعم والمساندة الشعبية اللازمة في العالم العربي.

8.1. مصطلحات الدراسة:

(1) **المشاركة:** إسهام المواطنين بدرجة أو بأخرى في إعداد وتنفيذ سياسات التنمية المحلية سواء بجهودهم الذاتية أو التعاون مع الأجهزة الحكومية المركزية والمحلية كما تعني اسهام كل فرد من أفراد المجتمع في كل الأعمال وفي كل المستويات ــ في مختلف مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها (عليوة،2004: 2).

(2) **مؤسسات نسويه:** هي المنظمات التي تعنى بشؤون المرأة المختلفة والتي تديرها وتخطط لها نساء أو تشارك في إدارتها نساء بشكل رئيس (حماد، 1999: 30).

(3) **التخطيط:** ذلك الفعل المتعمد والمنسق الذي يقوم به المخططون، هادفين من ورائه تحقيق أهداف Objectives(عامة)، أو أغراض Targets (محددة)، من أجل مصلحة ومنفعة أفراد الدولة، سواء قام بذلك أفراد الهيئة البرلمانية في الأمة، أو سعت إليه الحكومة مباشرة (عيد، 2001 :188).

(4) **التنمية:** توحيد جهود جميع المواطنين مع الجهود الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للجماهير، وربطهم بظروف مجتمعهم ونمط الحياة فيه وتمكينهم من الإسهام في تحقيق التقدم والرقي لمجتمعهم (عيد، 2001 :42).

(5) **التنمية حسب تعريف الأمم المتحدة** (United Nations): مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم بقصد توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة من أجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات القومية والمحلية، وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك إيجابياً في الحياة القومية ولتسهم في تقدم البلاد (عيد، 2001 :42).

(6) **التنمية البشرية:** عملية توسيع لخيارات الناس وتعزيز قدراتهم من أجل استخدام أمثل لهذه الخيارات (هلال، وآخرون، 1998: 3).

(7) **التنمية المستدامة:** هي العملية التي تهدف إلى توسيع فرص المواطنين في العيش بصورة كريمة وعادلة، وتوسيع خياراتهم بشكل موضوعي، مع المحافظة على حقوق الأجيال القادمة في الخيارات نفسها (حماد، 1999: 29).

(8) **المجتمع المحلي:** هو مجموعة من الناس تقطن بقعة جغرافية معينة، وتزاول نشاطات اقتصادية وسياسية واجتماعية، وهي ذات مصالح مشتركة، ولها تنظيم اجتماعي (حماد، 1999 :30).

(9) **التمكين:** جملة العمليات والعلاقات التي تهدف لتفعيل دور الإنسان وتمتينه (تقرير التنمية البشرية، 2004 : 11).

(10) **التمكين:** قدرة النساء على كسب الأفضل من حياتهن (ابو نحلة، 2004: 5).

(11) **التمييز ضد المرأة :** أية تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس وتكون آثاره أو أغراضه، توهين أو إحباط الاعتراف للمرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو في أي ميدان آخر، أو توهين أو إحباط تمتعها بهذه الحقوق أو ممارستها لها، بصرف النظر عن حالتها الزوجية وعلى أساس المساواة بينهما وبين الرجل (اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة).

(12) **المجتمع المدني:** هي تلك الآلية التي تفرزها مبادرة مجتمعية للحدّ من تدخل الدولة في الفرد والجماعة (بشارة، 1996: 1).

(13) **المنظمة غير الحكومية:** هي تلك الهيئات ذات الطابع المدني التي تعمل ضمن مجالات تنموية مختلفة دون تمييز على أساس العرق أو الجنس أو الدين وبهدف غير ربحي (ألصفدي، 1995: 8).

9.1. محتويات الدراسة:

في ضوء الأهداف الواردة أعلاه، تم تقسيم هذه الدراسة إلى ستة فصول رئيسة، الفصل الأول منها تناول مقدمة الدراسة من حيث مشكلتها، أسئلتها، أهميتها، أهدافها. أما الفصل الثاني فتناول المراحل التاريخية التي مرت بها الحركة النسائية الفلسطينية ونشوء مؤسساتها. وفي الفصل الثالث تم استعراض منهجية الدراسة وإجراءاتها.

الفصل الرابع من الدراسة اشتمل على الإجراءات الميدانية للدراسة، وتحليل النتائج المستخلصة من الميدان. وتم في الفصل الخامس مناقشة نتائج البيانات وفحص اسئلة الدراسة.

وأخيراً تم في الفصل السادس استعراض أهم النتائج والتوصيات التي من شأنها زيادة فاعلية المؤسسات النسوية الفلسطينية في التخطيط التنموي.

الفصل الثاني

تطور الحركة النسوية

ونشوء المؤسسات النسوية في فلسطين

1.2. مقدمة:

مر تطور الحركة النسوية ونشوء مؤسساتها في فلسطين بعدة مراحل تاريخية خلال القرن الماضي. وأول هذه المراحل نكبة عام 1948، يليها فترة الحكم الأردني، فنكسة عام 1967، فالانتفاضة الشعبية، فحكم السلطة الوطنية الفلسطينية ومن ثم انتفاضة الأقصى. "ومع أن هذه المراحل أدخلت المرأة في معترك الحياة العامة، إلا أن هذه المشاركة ظلت موسمية ومتذبذبة، تخضع لظروف العمل الوطني العام، ويرتفع منسوبها بارتفاع حرارة المواجهة والأحداث، وترتد وتتراجع في حالة الركود. وبالتالي يبقى النشاط النسائي مرهوناً بوتيرة الأحداث الوطنية" (كتاب، 1996: 137).

2.2. مرحلة ما قبل عام 1948:

لم يختلف واقع المرأة الفلسطينية بداية القرن العشرين عن واقع المرأة العربية في سواها من الأقطار المجاورة، فقد قيدت العادات والتقاليد نشاط المرأة في الحياة العامة ، وفرضت حولها طوقاً من العزلة والحصار، واعتبرت أن المنزل هو عالم المرأة الوحيد. ومع ذلك ظهر العديد من النساء القياديات في المجتمع الفلسطيني، حملن بأيديهن راية التغيير، وشاركن في خدمة الوطن، وقد ناضلت هؤلاء النسوة ضد الاستعمار منذ مطلع القرن العشرين، وكان هذا أول عمل سياسي تقوم به النساء بشكل منظم، ومن ثم تابعت أولئك النساء مسيرتهن النضالية على المستويين السياسي والاجتماعي (دراغمة، 1991: 38).

يتسم الدور السياسي للمرأة الفلسطينية بالوضوح كلما احتدم الصراع مع الاحتلال ، إذ تشير المراجع إلى مشاركة المرأة بشكل نسبي في النضال الوطني ضد الانتداب البريطاني

والصهيونية إثر صدور وعد بلفور، وذلك بالمشاركة في المظاهرات والاحتجاجات التي عمت أنحاء البلاد في تلك الفترة. "ففي عام 1920 عمت المظاهرات والاحتجاجات المطالبة بإلغاء الوعد الغادر كل أرجاء فلسطين وشاركت المرأة فيها بالرغم من التقاليد التي كانت تحد من نشاط المرأة أو تقف عائقا أمامها والتي لم تنص عليها الديانات السماوية السمحة كحقها في التعليم والعمل. وفي نفس العام استطاعت بعض النساء اللواتي كن في طليعة الحركة النسائية الفلسطينية قيادة المرأة وتعبئتها للقيام بمظاهرات واحتجاجات واعتصامات وذلك بقيادة زليخة الشهابي واميليا السكاكيني وغيرهن (دراغمة، 1991: 40).

أما البداية الفعلية لأول تعبير منظم لنساء فلسطين على الصعيد الاجتماعي والسياسي فكانت من خلال تكوين "اتحاد نساء فلسطين" في القدس عام 1921. وكانت الانطلاقة الأولى لهذه المنظمة عبر المؤتمر الأول للنساء العربيات في عام 1929، حيث انضوى تحت لوائها ممثلات عن كافة المؤسسات والجمعيات والحركات النسائية في فلسطين (دليل المؤسسات النسوية الفلسطينية، 1993: 13).

ركزت الحركة النسوية في هذه المرحلة على إشراك النساء في عملية النضال الوطني، وهذا يعني أنها أخرجتهم من البيت وأشركتهم في الحياة العامة التي تعتبر من معايير التنمية الشاملة.

1.2.2 الثورات التي شاركت فيها المرأة الفلسطينية:

شاركت المرأة الفلسطينية في العديد من الثورات والأحداث أهمها: ثورة البراق عام 1929، وأحداث عام 1933، والانتفاضة الشعبية عام 1936، و قرار التقسيم عام 1947.

وشهد عام 1929 نشاطاً مميزاً للمرأة الفلسطينية ، فقد "شاركت بفعالية في الانتفاضة الفلسطينية، حيث عمت المظاهرات الشعبية كافة أراضي فلسطين، مما أدى إلى سقوط عشرات الشهداء، وقد ساهمت المرأة بفعالية في هذه المظاهرات وسقط العديد من الشهيدات أمثال، جميلة الأشقر، عايشه أبو حسن، وعزيه محمد سلامة وغيرهن" (درا غمة، 1991: 41).

وفي أغسطس من العام نفسه شاركت النساء في هبة البراق الشهيرة، واستشهد 9 فلسطينيات قرويات برصاص الجيش البريطاني من بين 120 شهيداً (جاد،1991: 99) . وأهم ما يميز هذه المرحلة عدم تبعثر الحركة النسوية الفلسطينية بين أحزاب وتنظيمات مختلفة كما هو الوضع عليه في الثلاثينيات والأربعينيات.

لم يقف التاريخ عند مشاركة النساء في أحداث عام 1933 إلا بصورة عابرة ، رغم المشاركة الفعلية في المظاهر الاحتجاجية على زيارة مسئولين بريطانيين، والتي تجسدت في المسيرة النسائية التي سارت رغم الأمطار الغزيرة يوم الجمعة 5 إبريل لعام 1933، والتي تحدين فيها أعين البوليس البريطاني المتربصة، وأثبتن شجاعتهن وذكاءهن وحنكتهن السياسية. سارت المظاهرات إلى مسجد عمر، وقامت سيدة مسيحية ولأول مرة في التاريخ بإلقاء خطبة من على منبر المسجد، وهي السيدة متيل مغنم، وحين واصل الموكب مسيرته إلى القبر المقدس، قامت سيدة مسلمة، وهي السيدة طرب عبد الهادي، بإلقاء خطبة أمام قبر المسيح، ما يدلل على وعي عميق ورؤية ثاقبة للحركة النسائية المدنية في تلك الفترة (عبد الهادي، 2005: 21).

ومن الأدوار المهمة والنادرة التي سجلها التاريخ الشفوي للمرأة، مشاركة إحدى النساء في العمل البريدي من أجل الحفاظ على سرية المعلومات ما بين اللجان الفلسطينية (انظر عبد الهادي، 2005: 64).

من جهة أخرى برز دور المرأة بشكل واضح عام 1936 واكتسب طابعاً جديداً، إذ شاركت في الانتفاضة الشعبية في ذلك العام وشاركت أيضاً في الإضراب العام، وفي المعارك التي دارت بين المجاهدين والجيش البريطاني. وفي مدينة جنين تم تشكيل لجنة نسائية أثناء إضراب الستة أشهر عام 1936، ودعيت باسم لجنة فتيات جنين، وكان من مهامها تنظيم المظاهرات وإلقاء الخطابات الوطنية، وجمع التبرعات للجنة العربية العليا بالقدس (درا غمة، 1991: 48).

كما شاركت المرأة الفلسطينية الرجل في النضال الوطني، فباعت مصاغها للمساهمة في شراء السلاح وتأمين الغذاء للمجاهدين، ومنهن من شاركن الرجل في مقاومة الاحتلال ولبست الزى العسكري، وتدربت على المقاومة المسلحة، مثل فاطمة غزال، التي استشهدت في معركة عزون عام 1936، ومناضلة أخرى أطلقت النار على كابتن بريطاني في مركز جنين فأردته قتيلاً، وريفيات حكم عليهن بالسجن لفترات طويلة، إلى جانب "أخوات القسام" في حيفا القديمة اللواتي خضن غمار مقاومة شرسة بجانب رجالهن (الصوراني، 2002 : 21).

كانت المقاومة مقتصرة على النساء الفقيرات وفئة قليلة من نساء العائلات اللواتي كن يساندن أزواجهن أو أخوتهن في المعارك. ففي الوقت الذي انشغلت فيه النساء الفقيرات بالمقاومة، انشغلت نساء النخبة في تأسيس مؤسسات نسويه مستمدة أنشطتها من موقعهن الطبقي المتعالي على الآخرين. ولم تشارك نساء الريف أو الطبقة الفقيرة في تلك الأنشطة سواء بالتنظيم أو المشاركة فيها: "ما عدا مشاركة ابنة المناضل عز الدين القسام في مؤتمر "نساء الشرق" عام 1938 الذي نظمته هدى شعراوي لمساندة قضية فلسطين، حيث ألقت معظم المشاركات كلماتهن بالفرنسية والإنجليزية، وعندما جاء دور ابنة القسام لتلقي كلمتها فقدت الوعي ولم تنطق بكلمة واحدة (جاد، 2000: 71).

لقد كان عام 1936 عاماً مميزاً في مسيرة الحركة النسوية ومؤسساتها إذ اتسمت نشاطاتها بالعمل الوطني النضالي ، سواء أكان، بالمشاركة في القتال ، أو نقل الأسلحة، أو مقاطعة بضائع المستوطنات الإسرائيلية، أو جمع التبرعات لمساعدة اسر الشهداء والمعتقلين... أو بمشاركتها في توجيه مذكرة إلى مؤتمر السلم العالمي الذي عقد في بروكسل ومشاركتها في المؤتمر النسائي العربي الذي عقد في القاهرة عام 1938.

ورغم ازدياد عدد المظاهرات والمؤتمرات النسائية في عام 1933 من خلال أحداث ثورة 1936–1939 يلاحظ أن النشاط بشكل عام اقتصر على نساء ينتمين إلى شرائح اجتماعية ضيقة من بين أغنياء المدن أو طالبات المدارس، أما المرأة في الريف فقد ساعدت أحياناً في نقل السلاح والتموين، والتبرع بمصاغها لشراء السلاح والتموين وإمداد مقاتلي القرية بالطعام

والمؤن، أما مشاركتها السياسية فكانت عفوية دون إشراف أو تنظيم من أيــة جهــة أو جمعيــة نسائية، وغالباً ما كان دافع المشاركة العناية بأخ أو زوج أو قريب (جاد، 1991: 100).

انتاب الحركة النسائية فتور واضح في الفترة ما بين 1939–1947 عدا عــن النشــاط المتمثل في الاجتماعي والنشاط السياسي المتمثل بمقاطعة البضائع الإسرائيلية (عبــد الهــادي، 2005: 15).

تعاظمت مشاركة المرأة في المظاهرات السياسية بعد عام 1947، وتطــورت لتشــمل قيادة وتنظيم المظاهرات وليس المشاركة فقط. وبرز العمل الاجتماعي السياســي المــنظم مــن خلال الدور التوعوي السياسي غير المباشر الذي قامت به الجمعيات آنذاك.

وحين ندقق في عمل المرأة ومشاركتها الاجتماعية، نجد العمل الاجتمــاعي المقتــرن بالسياسة، ونجد العمل التربوي الثقافي الذي يرتبط بالعمل السياسي والرؤية السياســية بشــكل جلي (عبد الهادي، 2005: 16).

كما تميزت فترة الأربعينات بنشاط ثقافي إبداعي، قام بتأثير تنويري في المجتمع، ولم يكن هذا النشاط منعزلاً بأي شكل من الأشكال عن العمل السياسي، كان نشاطاً تحريضياً اتخــذ أدوات فنية كالشعر والتمثيل والرقصات الإفرنجية، والبرنامج الإذاعي، وكتابة المقالات.

2.2.2. الجمعيات والمؤسسات النسوية ودورها في العمل السياسي الاجتماعي:

لقد سارعت النساء بتشكيل الجمعيات النسوية ذات الطابع الخيري الإنســاني، والفــرق النسائية السرية لمساعدة المناضلين في المدن الفلسطينية، ففي مدينة يافا شكلت عدد من النســوة فرقاً نسائية سرية باسم (زهرة الأقحوان)، ملحق رقم (1)، تعمل فــي مجــال التمــريض بــين صفوف الثوار، وتزويدهم بالمواد التموينية والأسلحة، وكان من أبــرزهن جهينــة خورشــيد، وعربية خورشيد. وفي الوقت نفسه أسست لولو أبو الهدى جمعية أخرى للقيام بأعمال التمريض والإسعاف، كما أسس في بيت لحم الاتحاد النسائي العربي الذي ضم العديــد مــن الممرضــات

والأطباء وأقام غرفة عمليات جراحية لمعالجة المصابين، وكان من أبرز القائمات على تلك المراكز والأقسام حلوة جقمان وبرت معروف (دراغمة، 1991: 49).

أما على صعيد تأسيس الجمعيات والمؤسسات النسوية فيذكر أن قيادات الحركة النسوية الفلسطينية عملن على تنظيم الحركة من خلال تأسيس جمعيات يغلب عليها الطابع الاجتماعي الخيري، إذ إن تاريخ تأسيس أول جمعية نسائية في فلسطين يعود إلى عام 1903 وهي جمعية إغاثة المسكين الأرثوذكسية في مدينة عكا، وفي عام 1910 تأسست جمعية نسائية أخرى في مدينة يافا تسمى جمعية اليتيمات الأرثوذكسيات. وفي عام 1921 تم تأسيس جمعية الاتحاد النسائي في مدينة نابلس، وهذا يدل على أن المرأة الفلسطينية انطلقت في وقت مبكر لمعرفة واقعها وإدراك أهمية دورها في إرساء قواعد المجتمع الفلسطيني. اقتصر عمل هذه الجمعيات في تلك الفترة إلى حد ما على الأعمال الخيرية الإغاثية . أما جمعية المرأة العربية التي تم تأسيسها في نفس الفترة فقد اتسمت بالطابع السياسي في عملها إلى جانب الطابع الاجتماعي.

كما عملت قياديات الحركة النسوية على تأسيس أول اتحاد نسائي فلسطيني على مستوى الوطن عام 1921، من أجل توسيع القاعدة النسوية وتشكيل اللجان وتوحيد الجهود لتطوير وتنظيم نضال المرأة الاجتماعي والسياسي، ومن أبرز أسماء رائدات هذا الاتحاد زليخة الشهابي وكاميليا السكاكيني.

وفي عام 1924 تأسست جمعية النهضة النسائية في مدينة رام الله، وتم تشكيل فريق من الممرضات، وعملت القائمات على هذه الجمعية على جمع التبرعات لشراء الأسلحة للمناضلين الثوار. ومساعدة أسر المتضررين، يلي ذلك تأسيس جمعية السيدات العربيات في القدس عام 1928، والتي كانت تعمل كجمعية نسائية سياسية لمشاركة الرجل الفلسطيني في نضاله ضد الانتداب البريطاني والاستيطان الصهيوني، وكان من رائدات ومؤسسات هذه الجمعية، زليخة الشهابي وكاميليا السكاكيني وزهية النشاشيبي وخديجة الحسيني وطرب عبد الهادي (دراغمة، 1991: 41).

أما بقطاع غزة فق تم تشكيل أول جمعية نسائية وهي جمعية النهضة النسائية رأستها حرم المرحوم رشدي الشوا، وبعدها أي في عام 1929 أنشىء الاتحاد النسائي العربي في القدس وآخر في نابلس .

وفي عام 1942 تأسست جمعيات التضامن النسائي في عدة مدن فلسطينية برئاسة لولي أبو الهدى، حيث شكلت فرقاً للتمريض والإسعافات، وشاركت هذه الفرق مجموعات المجاهدين والمناضلين في معاركهم مع جنود الإنجليز والمستوطنين اليهود وجرحت العديدات واستشهد عدد آخر، منهن جوليت زكا، وجميلة أحمد، وذيبة عطية، وحلوة زيدان التي بقيت تحارب بعد أن استشهد ابنها وزوجها أمام عينيها حتى استشهدت في 1948/4/9 ، وفي اليوم الثاني استشهدت المدرسة حياة البلبيسي في مجزرة دير ياسين أثناء معالجتها وإسعافها لعدد من الجرحى والثوار (دراغمة، 1991: 47).

يلاحظ المتتبع لنشوء المؤسسات والجمعيات النسوية ان الدور المنوط بها جاء لتلبية حاجة المجتمع الفلسطيني ولخدمة القضية الوطنية، خصوصاً أن النساء الرائدات كن يطمحن في أن يكون لهن دور فعال في المجتمع عن طريق تقديم الخدمات للفئات المهمشة كالأيتام والأطفال، ومساندة المناضلين بالاستمرار في المقاومة لخدمة القضية الوطنية. وهذا يؤكد أن عملها كان البديل في بعض المجالات عن الجهات الحكومية التي يفترض أن تقوم بهذا الدور، فقد ركزت إلى جانب تقديم المعونات لأفراد الشعب، على تقديم المساعدات للثوار، سواء بشراء الأسلحة أو مرافقتهم للتمريض وتقديم الإسعافات. كما كانت بعض الجمعيات تقوم بدور التوعية السياسية غير المباشرة .

أما بالنسبة للقائمات عليها فقد كن شريحة من نساء متعلمات وأكثرهن من فتيات ونساء الأسر الثرية والمتوسطة، واقتصر نشاطهن على أعمال احتجاجية ولم يكن لهذه الجمعيات برامج تتقيد بها ولا أماكن تعقد فيها اجتماعاتها، إذ كانت لقاءات النساء الأعضاء تتم في المنازل أو في الغرف التابعة للأديرة والمدارس (جاد، 1991: 97).

كما يلاحظ من نشوء التجمعات النسائية خصوصاً السياسية منها أنها مؤشر توضيحي على أن المسألة الوطنية لها تأثير مباشر في تنظيم النساء، لكن فكرة عضوية الحركة النسوية بالحركة الوطنية هي ميكانيكية تتطلب تعمقاً أكثر والبحث في احتمال وجود عوامل أخرى أكثر تعقيداً (كتاب، 1996: 138).

هنا نخلص إلى القول إن بعض التطور الذي طرأ على وضع المرأة الفلسطينية مقارنة بوضعها في مطلع القرن العشرين وذلك في الاتساع النسبي لمشاركتها خلال فترة الانتداب البريطاني، نتيجة لزيادة نسبة تعليم الفتيات وزيادة عدد الجمعيات النسائية، وكذلك في وضوح وبلورة دور الحركة الوطنية الفلسطينية في معرض مواجهتها لخطة إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين (جاد، 1991: 100).

وفي ظل الظروف الاجتماعية والسياسية الصعبة استطاعت المرأة أن تنظم أمرها وتشارك في المؤتمرات الرسمية حتى تسمع صوتها للعالم، وتشارك في تقرير مصير بلدها وأبناء شعبها، "فقد شاركت المرأة في أول مؤتمر نسائي فلسطيني عام انعقد في مدينة القدس، إذ شاركت فيه 300 سيدة وفتاة من كافة المدن والقرى الفلسطينية، وكان ذلك في 26 تشرين أول عام 1929، وهو اليوم نفسه الذي أعلن فيه عن تأسيس أول اتحاد نسائي عربي في فلسطين في مدينة القدس، وكان برئاسة زليخة الشهابي، وكانت قرارات المؤتمر متطابقة مع مواقف اللجنة التنفيذية العربية مثل : رفض وعد بلفور والهجرة اليهودية. وقد انتخب المؤتمر لجنة تحضيرية له أطلق عليها " اللجنة التنفيذية للنساء" وقد انبثق عن هذا المؤتمر ثلاث لجان هي: لجنة رعاية أبناء الشهداء، لجنة جمع التبرعات، لجنة الخياطة والتأهيل. وفي نفس المؤتمر دعت النساء إلى مقاطعة المنتوجات الصهيونية بهدف دعم الاقتصاد الفلسطيني، كما قررن بيع حليهن ومصاغهن من أجل شراء السلاح للفدائيين، ولشراء الأراضي وتوزيعها على أهالي الشهداء والجرحى والمعتقلين (عبد الهادي، 2004: 5) .

على الرغم من أن هذه الخطوة كانت التجربة الأولى للنساء الفلسطينيات بل والعربيات للمشاركة في الأمور السياسية، إلا أنهن نظمن أمرهن وصممن على إسماع صوتهن وتوصيل

رسالتهن إلى المندوب السامي البريطاني، إذ انتدبن مجموعة من النساء لمقابلة المندوب السامي البريطاني السير (تشانسلور) وألقت أحدى السيدات كلمتها وعبرت من خلالها عن مطالبهن السياسية والاجتماعية والقانونية، والتي تمثلت برفض الانتداب البريطاني والهجرة اليهودية.

كما كان هذا المؤتمر دافعاً لتنشيط النساء الفلسطينيات وتشجيعهن على تشكيل جمعيات نسائية في القرى والمدن الفلسطينية لدعم حركة التحرر الوطني ومساعدة المناضلين، فقمن بجمع التبرعات وتوزيعها على ذوي الثوار والمناضلين والشهداء والمعتقلين، كما ساعدن في نقل الأسلحة والرسائل والماء والطعام للثوار. ومن أجل تضميد جراحهم والوقوف إلى جانبهم، قمن أيضاً بالتدرب على الإسعافات الأولية هذا بالإضافة إلى حياكة وخياطة الملابس الخاصة بهم.

لم يقتصر نشاط المرأة الفلسطينية إزاء القضية الوطنية على الساحة الفلسطينية، بل عملت على نقل الوعي والتعبئة بالقضية الفلسطينية إلى النساء العربيات، فكانت المرأة على اتصال واسع بنشيطات عربيات في مصر ومنظمات نسائية مختلفة في سوريه ولبنان والعراق. وعقدت عدة مؤتمرات نسائية في الثلاثينيات، أحدها في بيروت عام 1930، وآخر في دمشق ثم في بغداد عام 1932، إلا أن المؤتمر النسائي الأكبر في الثلاثينيات، كان مؤتمر النساء الشرقيات للدفاع عن فلسطين، الذي انعقد في القاهرة بين 15-18 تشرين أول 1938 بتوجيه من السيدة هدى شعراوي (كتاب، 1996: 139).

يتضح لمتتبع عمل الجمعيات والمؤسسات النسوية في هذه المرحلة، انها تعمل في مجال التنمية ضمن الظروف الموضوعية ، فقد ركزت على البعد الوطني والسياسي الذي مثل النشاط الأساسي لعمل الجمعيات المؤسسات النسوية .

3.2. فترة الحكم الأردني (1948-1967):

يتعين عند مناقشة تاريخ الحركة النسوية ونضالات المرأة الفلسطينية، مناقشة أزمات المجتمع الفلسطيني من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. لقد ميزت تلك الأوضاع

الحركة النسوية والمؤسسات الفلسطينية عن غيرها في البلدان العربية لأنها تعمل على أرض خاضعة للاحتلال المتعاقب الذي يسعى بكل جهده إلى تدمير المجتمع الفلسطيني بكل معنى الكلمة. لذلك حملت المؤسسات والحركة النسوية على عاتقها معالجة الوضع الإنساني الصعب والتخفيف من النتائج المأساوية التي خلفتها نكبة عام 1948. حيث فرضت على الشعب الفلسطيني أوضاعاً غير عادية وذلك بتهجير العديد من العائلات الفلسطينية عن وطنها وإسكانها في مخيمات للاجئين سواء كان داخل الضفة والقطاع أو في الشتات. بالإضافة إلى تدمير القاعدة الاقتصادية للشعب الفلسطيني، الأمر الذي أجبرهم على ممارسة سلوكيات خارجة عن عاداتهم وتقاليدهم مثل خروج المرأة للعمل، واستقلال الأبناء، والبطالة، والفقر والعوز والحرمان، وتفشي الإمراض، والوقوف لاستلام المعونات، والشعور بالدونية عدا عن مشاعر الحقد ضد العدو الصهيوني.

إن حالة الاغتراب التي عاشها الشعب الفلسطيني قد عمق في نفوسهم أهمية التمسك بالهوية الوطنية والتمسك بحق العودة، فالأولوية بالنسبة لهم التخلص من تواجدهم في المخيمات، لذلك لم يعطوا أهمية لتحسين الأوضاع الحياتية أو المعيشية.

لقد أسهمت المرأة الفلسطينية في مرحلة ما بعد النكبة في تأجيج المشاعر الوطنية والحفاظ على الهوية الفلسطينية وحق العودة، مما نتج عنه معاناة مضاعفة جراء الوضع الاقتصادي المتردي الذي فرض عليها أن تدبر أمور بيتها وأسرتها. ومع ذلك، أسهمت في تأسيس بعض الجمعيات النسوية الخيرية التي كانت تعنى بالعمل الإغاثي، فظهرت بعض المراكز التي تهتم بالتدريب المهني للمرأة، ورفع المستوى الثقافي والتعليمي لها من أجل تأهيلها وإشراكها في المشاريع الإنتاجية الصغيرة التي توفر دخلا ولو بسيطا للنساء، بالإضافة إلى الاهتمام بمراكز رياض الأطفال والتركيز على العناية بالمشردين وكبار السن. إذ أصبح الربط بين العمل السياسي والاجتماعي والثقافي أكثر بروزاً ، كما هو ملاحظ في عمل جمعية التقدم النسائي.

وعلى الرغم من عمق تأثير ذلك الدور العفوي للمرأة الفلسطينية، وبالرغم مما تعرضت له من صنوف الاضطهاد، إلا أنها أثبتت التزامها بالقضية الوطنية من خلال مشاركتها بالنشاطات السياسية مثل : تأسيس جمعية النهضة النسائية في الناصرة عام 1948 بهدف منع الناس من الهجرة ، وإنشاء حزب البعث تنظيماً حزبياً بقيادة مي الصايغ في 1954 ، ومشاركتها في حركة القوميين العرب والحزب الشيوعي الأردني ، بالإضافة إلى تواجد النساء في أهم المعارك الوطنية التي خاضها قطاع غزة لإفشال مشروع توطين اللاجئين في سيناء عام 1955، ومقاومة الاحتلال الإسرائيلي للقطاع عام 1956_(جاد، 2003: 43).

لم تسهم تجربة المرأة السياسية داخل الأحزاب في تلك الفترة في تغيير الواقع الاجتماعي للمرأة، فقد عانت التمييز داخل هذه الأحزاب نفسها. وعلى الرغم من ذلك يمكننا القول "إن انخراط المرأة في الأحزاب السياسية كان إيجابياً، مما عكس نفسه على أسلوب ومستوى وعي المرأة بأهمية وجودها في حركات سياسية واجتماعية عامة، للمشاركة في القرار الوطني والسياسي العام"(كتاب، 1996: 140). لذا عقد في عام 1962 ــ في إطار حركة القوميين العرب ــ مؤتمر نسائي قومي، وكانت المشتركات فيه من سوريه والأردن والعراق ولبنان وفلسطين لبحث أوضاع المرأة في المجتمع بشكل عام. وقد نتج عن هذا المؤتمر توصيات للقيادة حول مساواة المرأة التامة بالرجل داخل التنظيم (جاد، 2003 : 42).

على العموم استطاعت المرأة الفلسطينية أن تلملم جراحها وتتكاتف مع أخواتها من اجل الخروج من الأزمة التي حلت بها، فبعد عام 1964 قامت بتأسيس العديد من الجمعيات، بهدف رفع مستوى المرأة في مختلف المجالات، الاقتصادية والاجتماعية والصحية.كما شاركت في أول مؤتمر عقد في القدس من أجل انتحاب أول مجلس وطني عام 1964. وبعد إنشاء م.ت.ف، تأسس الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية عام 1965، على يد رائدات الحركة النسائية أمثال عندليب العمد، زليخة الشهابي وعصام عبد الهادي وسميحة خليل وسارة حنون وليديا الأعرج ويسرى شاور وابتهاج نزال وحلوه جقمان وأخريات. بهدف تعبئة المرأة الفلسطينية والنهوض بها في

جميع المجالات: الاجتماعية والاقتصادية والصحية والثقافية والقانونية... الخ. وقد عقد المؤتمر الأول للاتحاد في مدينة القدس بتاريخ 1965/7/17.

يمكننا القول بأنه لم يكن هناك دور ملموس للحركات أو المنظمات النسائية الفلسطينية حتى عام 1964، عدا عن بعض الجمعيات الخيرية في الضفة والقطاع، وظل نشاط الاتحادات والمنظمات والجمعيات الخيرية النسوية، قاصراً على أعداد محدودة من النساء –المتعلمات والطالبات وقريبات القيادات – عبر اللقاءات والاجتماعات النخبوية أو في إطار الأحزاب السياسية الوطنية والقومية واليسارية آنذاك، خاصة في المناطق الفقيرة من المدن، والقرى والمخيمات.

4.2. مرحلة الاحتلال الإسرائيلي (1967–1994):

لا ينفصل تاريخ الحركة النسوية الفلسطينية عن التاريخ السياسي للشعب الفلسطيني، فواقع الاحتلال الإسرائيلي وضع مهمة الاستقلال الوطني على رأس جدول أعماله. فنضالات المرأة من أجل المساواة والتحرر لم تفرزها اتجاهات نسائية مستقلة بل طرحت ضمن المهمات السياسية الوطنية. فأصبح التناقض الأساسي بين الشعب بكل فئاته وبين الاحتلال محيداً للتناقضات الاجتماعية كالتناقضات المتمثلة في الطبقة والنوع الاجتماعي التي بدت ثانوية، وأصبحت الحركة النسائية إحدى أدوات تدعيم الكفاح الوطني (كتاب، 2002: 26).

ويمكن تقسيم مرحلة الاحتلال إلى مرحلتين، مرحلة ما قبل الانتفاضة الشعبية الأولى (1967–1987)، ومرحلة الانتفاضة الشعبية الأولى (1987–1994).

1.4.2. مرحلة ما قبل الانتفاضة الشعبية الأولى (1967–1987):

بعد هزيمة حزيران 1967، تصاعدت الأنشطة والفعاليات الوطنية وأصبحت المقاومة هي الهدف الرئيس للشعب الفلسطيني ومن ضمنه النساء، وقد تغلبت مقاومة الاحتلال على كل الأنشطة الأخرى، مما أدى إلى تراجع أنشطة المؤسسات النسوية الاجتماعية لصالح العمل السياسي.

لقد قامت فصائل المقاومة بإشراك وإدماج النساء في العمل السياسي الوطني، وأوكلت إليهن مهمة المشاركة في المظاهرات والاحتجاجات والمسيرات الشعبية وتوزيع المنشورات وإقامة الندوات وتنظيم الإضرابات ورفع المذكرات وإرسال البرقيات. وقد تعرضت العديد منهن لإجراءات تعسفية من قبل الاحتلال ، من استشهاد وإصابة وسجن وإقامة جبرية وطرد من مكان العمل .. كما حدث مع فاطمة برناوي التي حكم عليها بالسجن المؤبد وهي أول معتقلة في عام 1967، وأمينة دحبور التي حكم عليها مدة 12 سنة عام 1969، ورسمية عودة التي حوكمت في عام 1969 وأبعدت عام 1976، أما المناضلة المرحومة سميحة خليل فقد تم طردها من جمعية إنعاش الأسرة عقاباً لها (جاد، 1991 : 75

على الصعيد الاجتماعي، فتركزت إستراتيجيات الجمعيات الخيرية النسائية على تقديم خدمات اجتماعية ذات طابع خيري تعنى بمشاكل الأسر المتضررة وتخفف من وطأة الظروف الاقتصادية القاسية التي أفرزتها حرب 1967. فتصدت هذه الجمعيات لسياسة التخريب ألقسري الذي مارسه الاحتلال للبنية التحتية للمجتمع الفلسطيني ولبرنامجه لمحو الهوية الوطنية الفلسطينية، ولكن جميع هذه الخدمات في أبعادها الاجتماعية والطبقية اقتصرت على نطاق المدن مهملة أغلبية النساء في الريف والمخيم. فالبرامج النسائية بقيت أسيرة القضايا الوطنية، وبالتالي كانت محدودة الفعالية في إحداث تغيير جوهري ونوعي في وضع المرأة الاقتصادي والاجتماعي المتمثل في أشكال اضطهادها القومي والطبقي والجنسي. لقد افتقدت هذه البرامج منظوراً نظرياً لمسألة المرأة وأهملت بالتالي العلاقة ما بين التحرر الوطني والاجتماعي (كتاب، 1996: 141).

تضاعف أعداد المؤسسات والجمعيات الخيرية المتخصصة بالمهام الاجتماعية والإنسانية في هذه المرحلة، من أجل استيعاب المهام الجديدة والطارئة التي حلت بالشعب الفلسطيني، فظهرت مؤسسات للعناية بأسر الشهداء والمعتقلين، وأخرى لمكافحة الأمية، ومؤسسات رياض الأطفال، ومؤسسات صحية، ومؤسسات للمعاقين والمتخلفين عقلياً، وورش عمل صغيرة لمكافحة البطالة، ومؤسسات للعناية بالتراث الوطني والثقافة، إذ بلغ عدد هذه

المؤسسات ومن ضمنها المؤسسات النسوية في هذه المرحلة حوالي (210) مؤسسات في الضفة والقطاع (أبو عبلة، 2001، 2)

لقد أفرز الاحتلال في هذه المرحلة تغيرات بنيوية عميقة في المجتمع الفلسطيني جراء ضرب قاعدة الاقتصاد الطبيعي، وتحويله إلى اقتصاد تابع غير متكافئ مما فرض قسرياً ظاهرة برتلة الفلاحين، وانخراط المرأة في سوق العمل المأجور. وهذا التغيير انعكس على البنية الطبقية عامة، وبشكل خاص على القوى العاملة بأكملها، ومنها القوة العاملة النسائية. لقد ارتفع حجم القوة العاملة الفلسطينية النسائية في الضفة الغربية وقطاع غزة، لكنه لم يعكس أي تغيير في مكانة المرأة أو رؤية المجتمع لها، فبقيت تخضع في مؤسسات العمل الإسرائيلي والقطاع الخاص الفلسطيني إلى تمييز واستغلال طبقي سافر على مستوى الأجور ، والضمانات الاجتماعية، والتأمين الصحي، بالإضافة إلى حرمانها من حقوق أخرى مثل إجازات ولادة وأمومة مدفوعة الأجر، أو الاستفادة من مؤسسات مساندة وداعمة لحل إشكالية الفصل بين العمل الخاص والعام.

وأمام هذه المعطيات بقيت المرأة الفلسطينية العاملة تلعب دور القوة العاملة الاحتياطية، وتعاني أدنى مستويات التنظيم النقابي، وتتميز بنسبة عالية من الأمية وضعف التأهيل، مما يسهل إبقاءها في أدنى السلم الاجتماعي والسياسي (كتاب، 1996: 141).

أمام هذه المتغيرات السياسية كان لا بد من يأخذ النضال الوطني بعداً أكثر ديمقراطية لمواجهة التغيير الذي أصاب المجتمع بكل قطاعاته الاجتماعية، مما يتطلب بلورة قيادة من طراز جديد للتعامل مع التحديات الجديدة. فالمؤسسات السياسية التقليدية أصبحت عاجزة عن مواجهة هذه المتغيرات التي أفرزها الاحتلال، وعن مواجهة النظام الأبوي وما يحمله في ثناياه من استغلال للمرأة بشكل خاص. لذا تم تشكيل العديد من الأطر والمؤسسات النسوية ذات الطابع الجماهيري الوطني العام إلى جانب بعض المنظمات النسوية التي تبعت لوناً سياسياً أو حزبياً معينا يعبر عن انتمائها لهذا الفصيل أو ذاك، وكانت عضويتها مقتصرة على أعداد محدودة من النساء، "فرغم نشاطاتها الوطنية الملموسة، إلا أنها لم تأخذ بعداً جماهيرياً، ولم

تتحول إلى حركات ذات طابع اجتماعي أفقي على صعيد المجتمع الفلسطيني أو القطاع النسائي في الضفة والقطاع، كما اقتصر دورها عبر حشد النساء في الفعاليات والمناسبات الوطنية لهذا الفصيل أو ذاك، والمفارقة، أن الاحتلال، ساهم في إفساح المجال للمرأة الفلسطينية في الضفة الغربية في زيادة واتساع نشاطها السياسي والاجتماعي، بعد قرار الحاكم العسكري الإسرائيلي في 1976/4/12 بتعديل قانون الانتخابات الأردني لسنة 1955، حيث أعطى هذا القرار الحق لكل عربي يبلغ 21 سنة فما فوق ــ ومن ضمنهم النساء ــ بالتصويت في الانتخابات البلدية، وقد كان هدف الاحتلال من إصدار هذا القرار، العمل على إيجاد قيادة للشعب الفلسطيني لفرض صيغة "الحكم الذاتي" بديلاً للقيادة الوطنية في منظمة التحرير الفلسطيني (م.ت.ف) (الصوراني، 2002 :75).

وقد ساهمت مشاركة المرأة في هذه الانتخابات في إفشال المخطط الصهيوني، إذ أفرزت الانتخابات العديد من قوائم القوى الوطنية والقومية المرشحة، وقد ساعدت هذه العملية المرأة في المشاركة في العملية السياسية، والتي على أثرها تم اعتقال المئات من النساء وتعرضهن لأحكام قاسية وطويلة.

في تلك الفترة تم الإعلان عن تشكيل لجنة المرأة للعمل النسائي وذلك في آذار عام 1978، والتي بادرت إلى تشكيلها مجموعة نسائية تقدمية، نساء متمرسات في التجربة الحزبية اللاتي ابتعدن عن إطار الجمعيات الخيرية النسائية لأسباب تعود إلى الموقف الأيديولوجي والطبقي الذي عبر عن تبني إستراتيجية ربط النضال الوطني والاجتماعي بشكل عملي، ليتسنى للمرأة أن تبلور هويتها الذاتية اولاً، وثانيا، لكون إطار الجمعيات الخيرية النسائية مغلقاً نسبياً، ولم يرغب في إشراكهن على المستوى القيادي (كتاب، 1996 : 142).

انضم إلى هذه اللجنة المئات من النساء النشيطات في العمل الوطني والسياسي ومن كافة الفصائل والانتماءات السياسية، إلا أن الخلافات والمواقف الفئوية حول حجم وقوة كل فصيل سياسي أدت إلى تفكك هذه اللجنة وتشكيل أطر نسويه جديدة. وهذا ما يؤكد أن المرأة

ليست فوق السياسة، فالمصلحة الاجتماعية والذاتية لم تكن من ضمن أولوياتهـــا، وان الأطـــر النسائية لم تضع المسألة النسوية على سلم أولوياتها مع أنها كانت تعي هويتها الذاتية.

وبالتالي تشكلت ثلاثة أطر نسائية أخرى وهي :"لجنة المرأة العاملة" عام1980، و"لجنة المرأة الفلسطينية" مارس 1981 و"لجنة المرأة للعمل الاجتمـــاعي" حزيـــران 1982 وتميـــزت برامجها بالجمع بين القضايا الوطنية السياسية والقضايا الاجتماعية التي تخص المـــرأة بالـــذات مثل تحرر المرأة ومساواتها بالرجل من حيث الأجور والعمل وغير ذلك من المسائل والنشاطات الاجتماعية كالعناية بأسر المعتقلين والزيارات التضامنية للمعتقلات، وإصدار الكتيبات والنشرات في مناسبة يوم المرأة والمناسبات الوطنية الأخرى (الصوراني ، 2002: 75). فالتفاوت بينهمـــا كان من حيث البرامج السياسية وبعض الآليات التي اســـتخدمتها للوصـــول إلـــى النســـاء فـــي القطاعات الشعبية. ومع أن هذه الانقسامات جزأت الحركة النسائية الديمقراطية، إلا أنها أبقـــت حداً أدنى من التنسيق والتعاون (كتاب، 1996: 142).

وتعتبر اللجان النسائية بمثابة امتداد وأذرع للتنظيمات الفلسطينية الذكورية لأنها ارتبطت بالنضال الوطني العام، وكان ذلك بحد ذاته سلاحاً ذا حدين: أحدهما إيجابي لأنه ســـاعد المـــرأة على الانخراط في العمل والخروج من دائرة البيت وأعمال المنزل.والآخر سلبي لأنـــه أضـــفى على نضالها صبغة سياسية شكلت عائقاً حقيقياً أمام توحد الجهود النسوية من أجل وضع خطـــط ورؤى إستراتيجية لمجمل النضال النسوي.

لقد ضمت هذه الجمعيات والأطر في عضويتها أعدادا كبيرة من النساء، وبسبب غيـــاب شروط الانضباط التنظيمي جذب العديد من النخبة النسوية للمشاركة بهذه الأطر، على الرغم من وجود قيادات نسائية من الكوادر المنظمة في الفصائل والأحزاب الوطنية كانـــت لهـــن أســـبقية المبادرة والقيادة والدور، وعلى الرغم من وجود الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية إلا أنه لم يكن له دور مهم أو ملموس بصورة مميزة في الضفة أو القطاع في تلك المرحلة.

تميزت هذه الأطر النسائية منذ انطلاقتها عن الجمعيات الخيرية ببرامجها ونشـــاطاتها، وقد عبرت هذه الأطر في جوهرها عن فهم الارتباط الوثيق بين النضال الوطني والاجتمـــاعي،

وقامت بطرح برامج عمل هدفها تعبئة وتنظيم الجماهير النسوية في الريف والمخيم، من خلال خلق آليات تنظيمية لا مركزية تمكنها من تنظيم النساء في مواقعهن ، كما عنيت بطرح المشكلات الخاصة بالمرأة مثل التثقيف الصحي ووضعها القانوني ومشكلات الزواج والعمل ومشاركة المرأة في التخطيط، وتوسيع مشاركتها في العمل النقابي والسياسي والاجتماعي (الحاج يحيى، وآخرون، 1990 :37). فمن جهة تمكنت هذه الأطر من تعزيز دور المرأة النضالي والوطني، من خلال رفع وتطوير وعيها الوطني والسياسي، ومن جهة أخرى استطاعت أن تبلور وعيها الوطني والسياسي للمسألة النسوية على المستوى النظري، ولم تنجح بشكل واسع في ترجمة هذا الوعي عملياً . وقد كان اعتماد هذه الأطر على شرائح اجتماعية واسعة في قيادتها متمثلة في نساء من الطبقتين الوسطى والدنيا، مما عكس نفسه على طبيعة البرامج والقضايا والأولويات (كتاب، 1996: 142).

على الرغم مما امتازت به هذه المرحلة من تعبئة المرأة وتأطيرها سياسيا وثقافيا ووطنيا ومشاركتها في العمل العسكري والتنظيمات السياسية والحزبية، ومع تطور الدور الذي لعبته المرأة وتفعيل مهامها إلا أنها لم تصل إلى المشاركة في صناعة القرار السياسي والتنظيمي العام.

2.4.2. مرحلة الانتفاضة الشعبية (1987ـ1994):

إن الوضع السياسي الصعب الذي يعيشه المجتمع الفلسطيني على أرضه ازداد صعوبة مع اندلاع الانتفاضة الشعبية عام 1987. فالوضع الجديد الذي تعرض له الشعب الفلسطيني جعل النساء الفلسطينيات يحملن على كاهلهن عبئاً إضافياً وهو المشاركة في فعاليات الانتفاضة، فقد عملت النساء جنباً إلى جنب مع الرجل وقامت بمهمات لا يستطيع الرجل القيام بها، لذا احتلت المرأة مكانة مرموقة وفعالة.

كما تعرضت المؤسسات النسوية إلى ضغوط كبيرة من قوات الاحتلال الإسرائيلية، بمراقبة عمل المؤسسات والتدخل في برامجها وشؤونها الداخلية، فقد قامت سلطات الاحتلال

بإغلاق العديد من المؤسسات بحجة القيام بأعمال سياسية مخالفة للقوانين والأنظمة وتؤثر في أمنهم واستقرارهم.

على المستوى الاقتصادي، أنشأت المرأة عديداً من المشاريع الإنتاجية والتعاونيات، لترجمة شعار بناء الاقتصاد الوطني المستقل وتحقيق الاكتفاء الذاتي النسبي، تحقيقاً لشعارات القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة في مقاطعة البضائع الإسرائيلية وسوق العمل الإسرائيلي والاعتماد على الذات.

أما على المستوى الاجتماعي، فقد قامت المرأة بحماية قاعدة الانتفاضة من خلال تشكيل لجان مساندة لتوفير الحاجات والخدمات الأساسية على أصعدة الحياة اليومية كافة، وذلك بتقديم المساعدات الإنسانية للعائلات المتضررة، عدا عن تحمل الأعباء الاقتصادية للأسر التي فقدت معيلها سواء بالاستشهاد أو الاعتقال أو الإبعاد أو فقدان الوظيفة ومكان العمل.

هذه النشاطات التي قامت بها المرأة الفلسطينية بكفاءة وإنتاجية أكسبتها شرعية ومصداقية، مما اثر إيجابيا في حركتها الاجتماعية، وزاد احترامها في المجتمع، وغير صورتها (كتاب، 1996: 143).

لم يثن الوضع العام السياسي والاجتماعي المرأة عن القيام بمهامها على المستوى الدولي. فقد مثلت فلسطين في اللجنة الدولية للسلام وأصبحت عضواً فعالا فيه برئاسة حنان عواد، الكاتبة والشاعرة الفلسطينية.

أما بخصوص مشاركتها في مراكز صنع القرار الرسمي، فقد ارتفعت نسبة النساء في عضوية المجلس الوطني من 9% لعام 1980، إلى 10% لعام 1992 ، ومع ذلك لم تستطع أي امرأة أن تصل لعضوية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية المنتخبة من المجلس الوطني. أما وجودها في المجلس المركزي وهو الهيئة التشريعية المقررة ما بين انعقاد مجلسين وطنيين فيوجد خمس نساء، واقتحمت المرأة أيضا حقل التمثيل الدبلوماسي من خلال السفارات

ودوائر منظمة التحرير الفلسطينية وشاركت (3) نساء في الوفد المفاوض لـــدى عقـــد مـــؤتمر مدريد، و(6) سيدات في الأطقم الفنية للمفاوضات(نزال ، 2004 : 5).

وعلى رغم الدور الميداني والقيادي على مستوى الأحياء والمناطق الذي لعبته المـــرأة، إلا أنه لا توجد مؤشرات على أن المرأة قد أخذت فرصتها للوصول إلى مراكز صنع القرار في الهيئات القيادية للانتفاضة، على الرغم من وجودها في الهيئات القيادية للتنظيمات المنخرطة في قيادة وإدارة الانتفاضة الأولى، وبالمحصلة فقد شكلت الانتفاضة محطة للارتقاء بـــدور المـــرأة الوطني والسياسي والاجتماعي والاقتصادي، فارضة نفسها على الخارطة الاجتماعية بقوة، ولكن تجلياتها التنظيمية القيادية التي قطفت في مرحلة ما بعد الانتفاضة تراوحت ما بـــين المشـــاركة الحقيقية والإشراك التجميلي، ولهذه المعادلة علاقة بـــالظرف والواقـــع الـــذي أحـــاط بـــالمرأة ومشاركتها (نزال،2004: ص2). ومن الجدير ذكره أن تطور دور ومشاركة المرأة الفلسطينية في الانتفاضة أسهم في تشكيل "المجلس النسوي الأعلى" للأطر النسوية فـــي منظمـــة التحريـــر الفلسطينية عام 1987 وهو عام مميز للمرأة لقيادة العمل النسائي. وتولى المجلس التنسيق شـــبه الكامل مع أحزاب وفصائل الحركة الوطنية الفلسطينية آنذاك.

مما سبق فالمراحل التي مر بها الشعب الفلسطيني ومن ضمنه النساء، فإننا نلاحظ أنـــه من الطبيعي أن تحل ثقافة المقاومة والقيام بالأعمال الخيرية والتطوعية التـــي تلبـــي الحاجـــات الأساسية للسكان محل ثقافة التنمية، وإقامة المشاريع الاقتصادية وتطور القوانين والتشـــريعات. حيث أن الاحتلال الإسرائيلي يعمل وبكل جهده على تدمير الاقتصاد الفلسطيني والعمـــل علـــى انتشار الفوضى والفساد في الشعب الفلسطيني.

كان لإعلان الاستقلال الذي أصدره المجلس الـــوطني الفلســـطيني عـــام 1988 وفـــك الارتباط السياسي والقانوني مع الأردن الأثر الكبير في تاريخ المجتمع الفلسطيني، فقـــد كـــان إيذانا للمؤسسات الوطنية ومن بينها المؤسسات النسوية التفكير بالتحول نحو إستراتيجية التنميـــة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وإقامة مؤسسات ومشاريع إنتاجية فاعلة والعمل بشكل جـــدي على تأسيس البنية التحتية للمجتمع الفلسطيني. وكان هذا هو بداية التحول في العمل التنموي، إذ

دخلت المنظمات غير الحكومية في مرحلة جديدة ، أدت إلى نشوء مؤسسات أخرى مع ضرورة تطوير أساليب العمل في المؤسسات القديمة، وقد سميت هذه الإستراتيجية التنموية الجديدة الصمود، والمقاومة والبناء، حيث أضيف عنصر البناء وانخرط الجميع في عمليات التحضير لبناء الدولة الفلسطينية المستقلة، إلا أن الظروف السياسية حالت دون ذلك.

ففي أثناء خفوت الانتفاضة، بدأت ممارسات اجتماعية وسياسية تتحدى وترفض انخراط المرأة في الحياة العامة. وفي محاولة لمواجهة هذا الواقع، برزت مؤسسات تنموية ونسويه تخصصية ذات استقلالية نسبية عن الأطر والتنظيمات السياسية، خاصة مع تراجع وتفكك "المجلس النسوي الأعلى" للرد على الردة الاجتماعية، حيث أخذت على عاتقها طرح قضايا المرأة الاجتماعية. ولقد تمثلت هذه المؤسسات في مراكز وأبحاث ودراسات علمية نسويه تهدف إلى فهم واقع المرأة الفلسطينية، بهدف تفعيل الجدل والنقاش الديمقراطي حول قضايا المرأة. وعملت هذه المراكز على أساس ردم الهوة بين الباحثات والأكاديميات الفلسطينيات العاملات في المجال النسوي والحركة النسوية، في إطار محاولة تغيير هذا الواقع ومواجهته بشتى الأشكال لحماية إنجازات المرأة التاريخية. وفي المرحلة نفسها طالبت الحركة النسائية القيادات الوطنية بوقف التمييز ضد المرأة، ووضع قضايا المرأة نصب أعينهم. فكانت بداية جدية استطاعت أن تبلور مجموعات ضغط نسائية تجاه قضايا مختلفة، كما تم تأسيس مراكز تخصصية نسوية، مثل مركز الدراسات النسوية في القدس، ومركز شؤون المرأة في نابلس وغزة، ومركز الإرشاد القانوني في القدس وأصبحت هذه المراكز منابر ملتزمة بطرح القضايا الديمقراطية عامة والنسوية خاصة (كتاب، 1996: 144؛ جاد، 2000: 79).

بدأت المؤسسات النسوية في هذه الفترة بالتزايد والانتشار والتطور بشكل سريع والتوسع في مجال عملها، فمنها من اختص في مجال الأبحاث والدراسات أو التدريب والتعبئة ونشر الوعي، ورغم الاختلاف فيما بينها في الأهداف أو الأسلوب إلا أنها أسهمت في تخريج كوادر نسائية قادرة على العمل في مجالات مختلفة.

هذا التطور النوعي للمسألة النسوية لم يحالفه الحظ في الاستمرار بالوتيرة والعمق نفسيهما، بسب أزمة الخليج التي كانت سببا رئيسا لإرباك الحياة اليومية للشعب الفلسطيني. فهذه الأزمة زادت تعقيد حياة الجماهير بسبب الحصار الأمني الطويل الذي فرضه الاحتلال طيلة فترة الحرب، مما افقد النضال النسوي، القدرة على الاستمرار. فأصبحت القضية الوطنية من جديد هي القضية الأساسية، ولم يستطع هذا التراكم النوعي من الجهود النسائية أن يستمر بالزخم نفسه، حتى بعد انحسار أزمة الخليج، لأن آثارها وأبعادها السياسية والاقتصادية كانت خانقة ودفعت الجماهير الشعبية إلى جو من الإحباط واليأس (كتاب، 1996: 145).

فقد قامت هذه المنظمات النسائية بنشر الوعي بين صفوف النساء ضمن ميزانية معينة مقررة ومشروطة، من الممولين، وهذا لا يساعد النساء على بناء قوة حقيقية وتحقيق ما تم التخطيط له..

كما أن المؤسسات التي تشكلت مع بداية العقد التاسع من القرن الماضي، قد ركزت اهتمامها على القضايا الاجتماعية بشكل ملحوظ، إذ بدأت تتلمس معاناة المرأة الاجتماعية، وتحاول قدر الإمكان مساعدتها وذلك عن طريق تقديم الإرشاد لها. وقد تأكد هذا التوجه بعد أن أدركت النساء القياديات أن الزخم النضالي والمشاركة الفعلية للمرأة الفلسطينية لا يوازيها أي تطور إيجابي على وضع المرأة ومكانتها المجتمعية. كما تنبهت هؤلاء القيادات إلى خطورة الاستمرار في نهج طغيان النضال السياسي على الجوانب النضالية الأخرى، مما دفعهن إلى إجراء مراجعة شاملة للخطط والبرامج الإستراتيجية، لمعرفة وتحديد نقاط الضعف والقصور التي لحقت بالمسيرة النسوية، والحد من تأثيرها في الشارع الفلسطيني.

وفي ظل هذه المستجدات ركزت المؤسسات النسوية، على دراسة الجانب الاجتماعي من قضية المرأة وإعطائه أهمية بالغة، وذلك من خلال إجراء دراسات وبحوث متخصصة في هذا المجال، وذلك للاعتقاد بأن النساء مهما اختلفت مكانتهن الاجتماعية والثقافية، فإنهن يلتقين حول هدف محدد، وهو إزالة كافة أشكال الاستلاب والاضطهادات المجتمعية التي تقيدهن وتعيق وصولهن إلى مواقع اتخاذ القرار.

بعد اتفاق مدريد تم تشكيل طواقم فنية لدراسة وضع البنية التحتية للمجتمع الفلسطيني التي دمرها الاحتلال الإسرائيلي طوال سنوات احتلاله للضفة الغربية، وقد تم استثناء النساء من هذه الطواقم على الرغم من وجود كفاءات نسوية مميزة قادرة على العمل ضمنها. على إثر ذلك تم عام 1991 تشيكل طاقم شؤون المرأة بمطلب نسوى ممثلاً بنشيطات الأطر النسوية المؤيدة للعملية السلمية وكفاءات نسوية أكاديمية مستقلة بهدف دمج النساء المميزات ودعمهن للمشاركة في كافة الطواقم الفنية وذلك في وضع الخطط والبرامج الوطنية في المجالات المختلفة (التعليم، والصحة، والعمل، والاقتصاد، والزراعة ...الخ) وكان عدد النساء المشاركات في الطواقم الفنية (6) نساء من بين 300 عضو فيها، ونتيجة للجهود المبذولة من طاقم شؤون المرأة، فقد زاد عدد النساء المشاركات إلى (66) امرأة (كمال، 2003: 77.).

قامت هؤلاء النساء بتحضير أوراق للوفد المفاوض والدعم باتجاه إشراك النساء في كافة مجالات التفاوض من أجل دعم قضايا النساء في كافة القطاعات وألا يبقى دورها مهمشاً.

بناء على ما سبق كان من إنجازات هذه الفترة التوصل إلى ميثاق المرأة عام 1994، الذي أقره الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، المكون من اللجان والتنظيمات النسوية المختلفة، فكان الميثاق نموذجاً لعمل نسوي ديمقراطي، نجح في دمج القضايا الوطنية وقضايا النوع الاجتماعي وقضايا الحكم في برنامج خاص بحقوق النساء وشكل نموذجاً متواضعاً لعقد اجتماعي (كتاب، 2002: 27).

5.2. مرحلة قيام السلطة الوطنية الفلسطينية (1994-2000):

منذ بداية عام 1994 تغير وضع المؤسسات النسوية التي كانت تعاني تدخل سلطات الاحتلال الإسرائيلي في برامجها وأنشطتها وآليات عملها، وشعر القائمون عليها أن استمرار عمل المؤسسات يعتمد على إدخال تغييرات على طريقة عمل الخطط الإستراتيجية لهذه المؤسسات. وقد شكل الاستقرار السياسي العامل الأساسي في السعي لتحقيق إستراتيجية التنمية الشاملة التي تسعى لها المؤسسات النسوية، لاعتباره القاعدة الأساسية لإستراتيجية التنمية

الاجتماعية، فتطوير قدرات البناء المؤسساتي والمجتمعي في أي دولة بحاجة إلى استقرار سياسي بالدرجة الأولى حتى لا تبقى المؤسسة تقدم الخدمات الطارئة.

إن قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية يعتبر المنعطف الأساسي والمهم الذي أثر بشكل مباشر في عمل المؤسسات النسوية، الأمر الذي أبرز اهتماماً واضحاً لدى معظمها لتأكيد وجودها وترسيخ دورها وضرورة استمرار عملها. وذلك من أجل الإسهام في بناء المجتمع الفلسطيني وفق المبادئ والمفاهيم التي تم تأكيدها من خلال الموقف المشترك الذي انبثق عن تجمع المنظمات الأهلية غير الحكومية ، والذي عرف فيما بعد بشبكة المنظمات غير الحكومية. مع العلم أنه لم يكن لدى الحركة الوطنية الفلسطينية، بما فيها الحركة النسائية، أية إستراتيجية أو برنامج نسوي، كتمثيل المرأة في هياكل الحركة الوطنية الفلسطينية بينما التمييز ضدها كان واضحاً (كتاب، 1996: 146).

كما استمرت الأطر والمؤسسات النسوية في عملها بروح أكثر تحفزاً لتحقيق إنجازات نسويه في ظل الواقع الجديد، لأنها وجدت نفسها قد وضعت على زاوية التهميش لتأخذ دور المتفرج بعيداً عن المشاركة في اتخاذ القرار السياسي، على الرغم من دورها الفاعل على مر التاريخ. فأطلقت حملة "المرأة والعدالة والقانون: نحو تقوية المرأة طامحة إلى تنظيم حملة مجتمعية واسعة يتم من خلالها إثارة النقاش حول الواقع القانوني للمرأة وأهمية القانون أداة للتغيير الاجتماعي عندما يوضع في موقع التطبيق. وقد تم الاتفاق بين المؤسسات النسوية تحت مظلة الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية حول وثيقة المطالب النسوية عام (1994)، وتمت صياغة وثيقة مبادئ حول قانون الأسرة الفلسطيني من قبل الاتحاد العام والأطر النسوية بمشاركة فصائل منظمة التحرير الفلسطينية. وأخذت تلك الأطر والمراكز على عاتقها التثقيف المدني والحقوقي والديمقراطي والقانوني وقضايا التمكين النسوي واكتساب المهارات المتنوعة، الأمر الذي ساعد على تحقيق المزيد من المهنية والاحتراف في وضعية هذه المؤسسات (نزال ،2004 :3). علما بأن الاتحاد العام للمرأة الذي أعيد تشكيله على مستوى الوطن واجه مرحلة معقدة وصعبة، تتمثل في جوهرها في صراع أجيال وصراع بين قيادات من الخارج

والداخل. بالإضافة إلى صراع بين قيادات نسائية، ترى هذا المنبر منبراً رسمياً حكومياً مركزياً، وقيادات تؤكد ضرورة استمرارية هذه المؤسسة على أنها مؤسسة غير حكومية تمثل قوة ضاغطة على السياسات الحكومية في مجال مسألة المرأة (كتاب، 1996: 145).

رأت المؤسسات النسوية التي تزايد انتشارها بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية فرصة مهمة لتعزيز دورها في الانتقال من الإغاثة إلى التنمية المستدامة. والعمل على تنفيذ برامجها ونشاطاتها، بما ينسجم ويتفق مع الاحتياجات والأولويات التنموية الفلسطينية. فقد انصب عملها في هذه الفترة على قضايا النوع الاجتماعي "الجندر" وأعطيت أولولية إلى القضايا الاجتماعية التي يعد تناولها ذا أهمية من أجل حل قضايا المرأة الأساسية: الفقر والتخلف والاضطهاد المجتمعي. ففي هذا الإطار المنظم وعبر العلاقة الديمقراطية العصرية المتجددة مع كافة المنظمات والجمعيات تكمن إمكانية تغيير كافة القوانين التي تميز بين المرأة والرجل، وتعرقل الدور الريادي للمرأة ومشاركتها الفعالة المتساوية في كافة القضايا والأنشطة السياسية والاجتماعية والقانونية والثقافية والانتخابات وغيرها، إلى جانب صياغة وإقرار القوانين التي تحول دون المس بكرامتها أو الإساءة إليها في الأسرة والمدرسة والشارع ومكان العمل أو أي مكان أو إطار اجتماعي آخر (الصوراني ، 2002: 77) .

تم الإعلان عن تشكيل مجلس شؤون المرأة عام (1995) بصفته جهازاً من أجهزة السلطة الوطنية ويعد الجهة المشرفة على عمل المؤسسات النسوية غير الحكومية بهدف توحيد كافة الاتجاهات داخل الحركة النسوية من أجل الدفاع عن حقوق المرأة السياسية والمدنية وترسيخها في تشريعات قانونية ملزمة. كما يهدف المجلس إلى دراسة مشكلات المرأة واحاجاتها ومن ثم بلورة برامج تطويرية من أجل النهوض بوضع المرأة الفلسطينية (الصوراني، 2002: 77). إذ أعدت مسؤولات طاقم شؤون المرأة وثيقة تتضمن اللوائح والقوانين والأنظمة الداخلية للمجلس، وقمن بعرضها على مجلس الفتوى التشريعي الذي وافق عليها، كما تمت الموافقة عليها من قبل رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ليصبح ملزماً وشرعياً كما تم الاتفاق على

تحويل طاقم شؤون المرأة إلى هيئة استشارية للمجلس الذي يعد وسيطاً نسوياً ما بين مجلس شؤون المرأة الحكومي والقاعدة النسوية ممثلة باللجان والمراكز النسوية .

وفي ضوء هذه الرؤية يصبح نضال المرأة الآن من أجل حقوقها الشخصية والاجتماعية والمدنية أمراً مشروعاً وضرورياً، خاصة في ظل تقاعس السلطة الفلسطينية عن القيام بتغيير أو تخفيف معاناة المرأة في معظم جوانبها الحياتية والقانونية. كما يتطلب وضوح موقف كافة القوى السياسية في المطالبة بإلغاء كافة التشريعات والقوانين والأنظمة القديمة، مثل قانون حقوق العائلة لسنة(1954) المعمول به في قطاع غزة، وقانون الأحوال الشخصية الأردني لسنة (1976) المعمول به في الضفة الغربية (الصوراني ،2002 :77).

على الرغم من نضال المرأة ومشاركتها الرجل في مختلف جوانب الحياة إلا أن نسبة تمثيلها في الحياة السياسية العامة وفي مواقع صنع القرار ما زال ضعيفاً، فقد بلغت نسبة النساء من مجمل أعضاء الاتحاد العام للنقابات حتى عام 1997حوالي 7.64% مما يدلل على شدة ضعف دورها في البنية القيادية والقاعدية للحركة النقابية(الصوراني، 2002: 79). أما في مراكز صنع القرار فهناك وزيرة واحدة من بين (25) وزيراً في مجلس وزراء السلطة، كما يوجد(25) امرأة فقط برتبة مدير عام من أصل (340) مدير عام حتى منتصف 2001، وجميعهن في وزارات الشؤون الاجتماعية والتعليم والصحة وهي وزارات خدماتيه عموماً، وأقرب للدور الإنجابي التقليدي للمرأة بصفتها أماً وربة وبيت، إذ لا توجد أية امرأة في منصب مدير عام في وزارات الصناعة والزراعة. (رزق ، 1999: 9)

إن تمثيل النساء في المجلس التشريعي خطوة ايجابية لمشاركتها في رسم السياسات العامة والتشريعات، التي يكون لها تأثير على المستوى البعيد، وضمان أكبر قدر من الحقوق للنساء. إذ أعطى قانون الانتخاب الفلسطيني المرأة الحق في الترشح والانتخاب، وكانت نسبة النساء المسجلات للانتخابات 49% من مجموع المسجلين. وسجلت النساء الفلسطينيات سابقة في العالم العربي حيث ترشحت أول امرأة لمنصب الرئيس، وشاركت النساء لأول مرة في فلسطين في انتخابات المجلس التشريعي، ومع ذلك لا يوجد في المجلس التشريعي سوى خمس نساء من

أصل 88 نائباً، وهو انعكاس لعدد المرشحات في انتخابات المجلس اللواتي بلغن (28) مرشحة من مجموع 674 مرشحاً، أي بنسبة 4.1%، وهي نسبة تفوق النسبة العامة في العالم العربي بينما تقل عن النسبة العالمية التي تقارب 13%. أما في المجال السياسي نلاحظ عدم وجود أية فاعلية مركزية أو قيادية أولى لأية امرأة في أحزابنا السياسية، فلا يوجد أي أمينة عامة لأي حزب سياسي، ولا تتمتع النساء عموماً بمناصب قيادية ضمن الصف القيادي الأول.

تميزت المؤسسات النسوية من غيرها من مؤسسات المجتمع المدني أنها طورت برامجها المتعلقة بحقوق المرأة والطفل، وشملت برامجها القرى والمخيمات والمناطق النائية بالإضافة إلى المدن، ومن أهم برامجها، برامج القروض وتشجيع المشاريع الصغيرة خصوصاً للنساء اللواتي يعلن أسراً، وبرامج توعوية بحقوق المرأة والطفل وتطوير قانون الأحوال الشخصية. كما شاركت المؤسسات النسوية في شبكات نسائية وفي عضوية مؤسسات عالمية، بالإضافة إلى مشاركتها في مؤتمرات الأمم المتحدة والمؤتمرات الإقليمية والدولية الأخرى كالمنتدى الاجتماعي العالمي والمنتدى المدني الأورو متوسطي والمنتدى الاجتماعي الآسيوي والإفريقي.

وعلى أية حال، وبالرغم من تعدد المعيقات، فهناك المئات من النساء الطليعيات اللواتي ساهمن بدورهن في مسيرة الكفاح الوطني عموماً وفي مسيرة النضال الاجتماعي، من أجل تخليص المرأة من كل الموروثات السالبة، وتحريرها من كافة المعيقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية على وجه الخصوص. وفي هذا السياق، فقد شاركت المرأة الفلسطينية في المؤتمر الرابع للمرأة الذي عقد في بكين في 1995/9/15، الذي ناقش أهم القضايا المرتبطة بالمرأة: كالفقر والصحة والعنف والحقوق، ودورها في الاقتصاد والتنمية، وأصدر المؤتمر ما عرف بـ "إعلان بكين" الذي استعرض أهم القضايا والمطالب الخاصة بالمرأة وحقوقها وأكد الأهداف الرئيسة للمرأة الخاصة بمساواتها وتقدمها وزيادة مشاركتها في مختلف المجالات السياسية والثقافية والاجتماعية والتنموية (الصوراني،2002 :71)

في سياق آخر، تم تشكيل دوائر خاصة بالمرأة في وزارات السلطة الفلسطينية والدوائر الحكومية منذ عام (1996) بهدف تنسيق الجهود بين الوزارات لدمج قضايا النوع الاجتماعي والبرامج والخطط التنموية العامة وتطوير سياسات تستند إلى مبدأ المساواة واحترام حقوق الإنسان. وكان لدائرة مشاركة المرأة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي دور رئيس في بداية الأمر بالتنسيق ما بين دوائر المرأة في الوزارات المختلفة، إلى أن ترأست وزيرة الشؤون الاجتماعية السيدة انتصار الوزير رئاسة اللجنة التنسيقية لدوائر المرأة في الوزارات، والتي تضم (16) وزارة فلسطينية مختلفة.

تابعت دوائر المرأة في الوزارات بالتعاون مع الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية وبعض المؤسسات النسوية "منهاج بيجين" عبر بلورة "الإستراتيجية الوطنية للمرأة الفلسطينية"، التي لا تتضمن خطة عمل تفصيلية ، وإنما بمثابة وثيقة مبادئ للأسس والمرجعيات التي يتوجب أن تستند إليها الخطط التنموية الفلسطينية في المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية .

كان هناك اهتمام واضح بتشكيل وحدة المرأة والرجل في دائرة الإحصاء المركزي الفلسطيني (1996) بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بغرض توفير الإحصائيات والبيانات والمسوحات حول واقع المرأة الفلسطينية من خلال تحليلها برؤية نسوية تأخذ بعين الاعتبار قضايا النوع الاجتماعي، والآثار التي تتركها العملية التنموية في النوع الاجتماعي. وتهدف في نهاية الأمر إلى رفع مستوى الوعي وتوفير المعلومات لصانعي القرار الفلسطيني، والمخططين والأكاديميين، والمنظمات غير الحكومية والمنظمات النسوية المعنية بقضايا النوع الاجتماعي وتزويدهم بالبيانات المفصلة حسب النوع الاجتماعي، وذلك بغرض الاستفادة منها في عملية رسم السياسات والتخطيط المستقبلي وتشكيل المجموعات الضاغطة المطالبة ببلورة سياسات وبرامج وخطط تستند إلى المساواة، وتتضمن قضايا النوع الاجتماعي.

بعد مرور أربع سنوات على تشكيل دوائر المرأة في الوزارات المختلفة تم تشكيل وحدة المرأة في المجلس التشريعي في شباط عام (2000) بهدف تطوير الأوضاع القانونية للمرأة الفلسطينية عبر حث المجلس التشريعي على تبني قوانين وتشريعات فلسطينية تستند إلى المساواة

بين المرأة والرجل في كافة مناحي الحياة السياسية والاجتماعية الاقتصادية والثقافية وغيرهـا. وتعد هذه الوحدة الوظيفية بمثابة الجهة المركزية الأساسية لضمان تشريعات وقوانين تستند إلـى المساواة بين الجنسين. كما تعد حلقة الوصل ما بين أعضاء المجلـس التشـريعي، والمنظمـات الأهلية النسوية في طرح مشاريع القوانين للنقاش والإقرار في إطار المجلس التشريعي. ولحداثة هذه الوحدة في ظل الوضع السياسي الذي فرض نفسه على الساحة الفلسـطينية فـي انتفاضـة الأقصى ، فإنه ليس بالإمكان تلمس آثار عملها حتى الآن.

أما فيما يتعلق بالجوانب القانونية، فقد أخذ المجلس التشريعي الفلسطيني علـى عاتقـه، بالتعاون مع السلطة التنفيذية، مسؤولية سن قوانين وتشريعات تسهم في عمليـة تنظـيم الحيـاة الفلسطينية بكافة جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والمدنية، وتضافرت الجهود باتجـاه توحيـد القوانين مابين شطري الوطن(الضفة الغربية، وقطاع غزة). وقد تم تبني العديد مـن القـوانين والتشريعات الفلسطينية، وشاركت المنظمات الأهلية الفلسطينية عموما والحقوقية والنسوية منها على وجه الخصوص، في عملية التأثير على المشرع الفلسـطيني مـن أجـل تبنـي قـوانين وتشريعات تستند إلى المساواة وعدم التمييز واحترام حقوق الإنسـان، خاصـة أن التشـريعات سارية المفعول، والمعمول بها في الضفة الغربية قبل تسلم السلطة الوطنية الفلسطينية، تتضـمن نصوصا واضحة وصريحة تستند إلى التمييز على أساس الجنس وتتعامل مع المرأة مواطنة من الدرجة الثانية.

وقد قام المجلس التشريعي بسن عدد من القوانين والتشريعات تتضمن حقوقـا متكافئـة للمرأة ومنسجمة إلى حد كبير مع "الإستراتيجية الوطنية للمرأة الفلسطينية"، ومن ضـمنها علـى سبيل المثال لا الحصر قانون الانتخابات الفلسطيني الذي أعطى حقوقا متساويا للمرأة والرجـل في الانتخاب والترشح، ومشروع القانون الأساسي للمرحلة الانتقالية الذي أكد مبدأ المساواة بين الجنسين في الحقوق و الحريات الأساسية وأنه لا يجوز التمييز بينهما في ذلك. وقد تـم تبنـي قوانين أخرى ذات علاقة أيضا مثل قانون التعليم العام حول إلزامية ومجانية التعلـيم للجنسـين حتى الصف العاشر، وقانون التعليم العالي، وقانون الخدمة المدنية المتعلق بتقلد الوظائف العامة

والتساوي في الأجور وغيرها من التشريعات.إلا أن هذه القوانين تحتاج إلى التفعيل والتطـوير لكي نتمكن من ترجمتها فعلياً على أرض الواقع.

6.2. مرحلة انتفاضة الأقصى (2000-2006):

بعد مرور سبع سنوات على قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية نشبت انتفاضـة الأقصـى الذي سعى الاحتلال من خلالها إلى تدمير البنية التحتية للشعب الفلسـطيني وإلحـاق الاقتصـاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، الأمر الذي دفع المؤسسات النسوية إلى الربط ما بين البـرامج الطارئة، والاستمرار في تنفيذ برامجها وأنشطتها، من أجل تلبية حاجات المرحلـة. ففـي هـذه الانتفاضة أدى العنف الإسرائيلي إلى ارتفاع عدد الشهداء والأسرى والجرحى عدا عن تـدمير المنازل والمؤسسات وتجريف الأراضي، وإضافة أعباء جديدة فرضت على النساء نظراً لدورها في الرعاية الأسرية. فقد تحملن المسؤولية الرئيسة والكبرى في إعالة وقيادة نسبة غير قليلة من الأسر الفلسطينية، لذلك فهن الأكثر حاجة إلى الاهتمام في العملية التنموية ومشاركة فاعلة فـي الحياة العامة.

عملت الحركة النسوية والمؤسسات النسوية في هذه الفترة على تقديم الـدعم والعـون للعائلات المتضررة من انتفاضة الأقصى، سواء بتقديم الخدمات الاقتصادية أو الـدعم النفسـي والاجتماعي، إذ قدمت هذه المؤسسات بعض الخدمات الضرورية للمجتمع الفلسطيني فـي ظـل تراجع أجهزة السلطة وعدم قدرتها على القيام بدورها، بعد تدمير سلطات الاحتلال البنية التحتية للمجتمع الفلسطيني، وضعف إمكانية القطاع الخاص من إحداث تنمية جوهريـة فـي مختلـف النواحي الاجتماعية والاقتصادية. كما لعبت هذه المؤسسات دوراً مهمـاً علـى صـعيد تلبيـة الحاجات الأساسية المباشرة للمواطنين الفلسطينيين، وذلك ضمن إسـتراتيجية تنمويـة عنوانهـا الأساسي الصمود والمقاومة والتحدي. كما شاركت النساء في القضايا السياسية والوطنية سـواء بالمشاركة في النضال الوطني أو تقديم الدعم والمساندة للعائلات المتضـررة (عبـد الهـادي، 2004: 3)

إن ما يميز هذه المرحلة أن المؤسسات استطاعت أن توازن ما بين دورها الإغاثي وما بين عملها المؤسسي ، فعلى الرغم من حالة الطوارئ السائدة، فقد استمرت المؤسسات النسوية في تعزيز عمليات المأسسة ومبادئ وتطبيقات الحكم السليم داخلها، لقد اعتبرت أن عمليات التطوير المؤسسي هي عملية مستمرة. ففي ظل الظروف الصعبة استطاعت المؤسسات النسوية إن تستعيد توازنها مرة ثانية وتعيد نشاطها من أجل تلبية حاجات المجتمع وبالتحديد المرأة والطفل، فقد واصلت عملها المعهود بدعم قضايا النساء وذلك بتمكين النساء وتسهيل مشاركتهن في الحياة العامة والخاصة.

استحدث مؤخرا في نهاية عام (2003) ، منصب وزيرة شؤون المرأة وشكلت وزارة خاصة بالمرأة في خطوة نوعية باتجاه تطوير دمج قضايا النوع الاجتماعي في خطط الوزارات ، وذلك من أجل تعزيز مكانة وحقوق المرأة ومشاركتها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية. وقد قامت الوزارة بإعداد إستراتيجيتها بالاستناد إلى مصادر قانونية وتشريعية مثل وثيقة الاستقلال ووثائق المؤتمرات الدولية والإقليمية مثل اتفاقية سيداو، ومؤتمر بيجين. وبسبب الأوضاع السياسية فإنه ليس بالإمكان تلمس آثار عملها حتى الآن.

في عام (2003) أعدت مذكرة من أجل نظام الكوتا النسائية، وقعت عليها منظمات المجتمع المدني وشخصيات فلسطينية وأحزاب سياسية نشرت في صحيفة الأيام بتاريخ 2003/7/26 بضرورة اتخاذ تدابير مؤقتة تضمن مشاركة منصفة للنساء وذلك بتخصيص حصة للنساء بحد أدنى 20% "كوتا مفتوحة" من المقاعد المخصصة للدوائر في المجلس التشريعي، وحث القوى والأحزاب السياسية على أن تضمن قوائم مرشحيها حصة للنساء لا تقل عن 30%.

وفي عام (2004) صدر مرسوم رئاسي ينص على تشكيل اللجنة العليا للانتخابات المحلية، وتضم في عضويتها سيدتان، ومن ثم تم تعديل قانون الانتخابات للمجالس المحلية بتخصيص مقعدين للنساء لمن يحلصن على أعلى الأصوات من المرشحات، وتم تعديله مرة أخرى وذلك باشتراط إدراج امرأة واحدة ضمن الأسماء الخمسة الأولى، وامرأة أخرى ضمن الأسماء الخمسة الثانية وامرأة ثالثة في المجالس التي يزيد عدد أعضائها على (13) عضوا ،

في مجموعة الأسماء الخمسة الثالثة، ورفض أية قائمة تخلو من أسماء نساء، وبهذا قرر المشرع مشاركة النساء في قوائم الأحزاب والقوائم الائتلافية. ومع تعديل قانون الانتخابات الفلسطيني عام (2005)، على أن تتضمن القائمة امرأة في الأسماء الثلاثة الأولى وامرأة في الأسماء الأربعة التالية، وامرأة واحدة في كل خمسة أسماء تلي ذلك. مع العلم أنه تم استثناؤها من الدوائر الانتخابية. وبناء على ذلك فازت سبع عشرة امرأة في انتخابات المجلس التشريعي (2006) ، إذ كانت الكوتا النسائية دافعا مشجعاً للنساء للاشتراك في العملية الانتخابية سواء كان لانتخابات المجلس التشريعي أو المجالس المحلية .

على الرغم من النصوص والتشريعات القانونية التي أشارت إلى عدم التمييز بين الجنسيين، إلا أنه مازالت فجوة ما بين النص والتطبيق على أرض الواقع. إذ بلغت نسبة مشاركة المرأة الفلسطينية في العمل الرسمي نحو (14.1%) من إجمالي القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية عام (2005). ويتركز عمل النساء في مجالات العمل الدنيا، مثل الزراعة، وقطاع الخدمات والأنشطة المنزلية والتسويقية، والتعليم في المدارس ورياض الأطفال. في حين بلغت نسبة مشاركتها في الوظائف العليا مثل القضاء (7%)، وفي المجلس التشريعي كانت نسبة النساء (5.6%) من إجمالي أعضاء المجلس وارتفعت إلى (12%) عام (2006). كما ارتفعت نسبة تمثيل النساء في المجالس المحلية من (0.5%) إلى (20%) من إجمالي أعضاء المجالس المحلية (وزارة شؤون المرأة، 2006).

أثار نظام الكوتا النسائية جدلاً في أوساط الحركة النسوية بين معارضات ومساندات ، فالمعارضات اعتبرن استخدامها غير ديمقراطي في ظل وجود قانون يعطي حقوقا انتخابية متساوية لكلا الجنسين وهذا يؤدي إخلالا بمبدأ المساواة واحتمالية وصول نساء غير مؤهلات لمواقع صنع القرار ، من ناحية أخرى يؤدي إلى تقاعس النساء عن العمل بشكل جدي للوصول إلى المجالس التمثيلية ومواقع صنع القرار. والمساندات اعتبرنها تمييزاً إيجابياً لصالح المرأة في المرحلة الحالية كي تمكنها من الوصول إلى مواقع صنع القرار ، وتشكل عاملاً لجسر الهوة بين الجنسين .

في هذه المرحلة أصبحت المؤسسات والأطر النسوية أكثر وعيا وأكثر تخصصاً وتنظيماً من السابق، وأصبحت النساءً أكثر وعياً بحاجاتهن، فبرزت مؤسسات حقوقية وقانونية لها علاقة بالمرأة، ركزت جل اهتمامها في الإسهام في تمكين وتقوية المرأة الفلسطينية وحماية حقوقها القانونية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والصحية التي انتهكت عبر العصور، إذ اعتبرت إستراتيجية التمكين التي برزت في هذه المرحلة من أهم إستراتيجيات عمل المؤسسات النسوية، و تفعيل دور المرأة للمشاركة في الفعاليات الوطنية التي تخدم القضية الفلسطينية داخل الوطن أو المشاركة في المؤتمرات والمحافل الدولية لدعم حقوق المرأة السياسية وحقوقها الإنسانية.

كما عملت هذه المؤسسات على تطوير قدرات النساء في الاتصال والتواصل والتفاوض والضغط والتشبيك وذلك من أجل التأثير في صنع القرار والمشاركة في التشريعات والقوانين الفلسطينية بما يخدم النساء، والاهتمام بالجوانب الاقتصادية التي تخص النساء لأنها ترى أن تحقيق الاستقلال الاقتصادي للمرأة يقودها إلى المقدرة على الاعتماد على ذاتها والمحافظة على حقوقها في المجالات الأخرى. وهذا ما أكدته الدراسة التي أعدها معهد دراسات المرأة في جامعة بير زيت بعنوان "تمكين المرأة بين النظرية والتطبيق على المستوى العالمي والمحلي" بأن العمل داخل المؤسسات يجري على ثلاث أنواع رئيسة من تمكين المرأة: السياسي والقانوني والاقتصادي. ولكن بعض المؤسسات جعلت التمكين السياسي محور عملها وعالجت الأبعاد الأخرى للتمكين بشكل هامشي، البعض الآخر ركز على التمكين القانوني للتوصل إلى التمكين السياسي ومنها من استهدف التمكين الاقتصادي كأولوية للعمل. كما تبين إن المؤسسات تعمل إما على التمكين الفردي أو التمكين الجماعي (البنيوي) أو الجمع بين القطبين.

- ما تم مناقشته عن تطور الحركة النسوية الفلسطينية، يصف المراحل التاريخية للحركة النسوية، وهذه المراحل تجسد مراحل تنموية في تاريخ الحركة النسوية، وذلك بدمج المرأة في مجال النضال الوطني، والتنمية الإغاثية وصولاً إلى المحاولات التنموية في المجال العام.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة وإجراءاتها

يتناول هذا الفصل منهجية الدراسة، وعرضا لمجتمع الدراسة وعينتها، كما يتناول وصفاً لأداة الدراسة ودلالات الصدق والثبات المستخدمة بها، بالإضافة إلى متغيرات الدراسة وإجراءاتها والمعالجات الإحصائية.

1.3. منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على عدد من المناهج العلمية في البحث، منها:

- المنهج التاريخي، وذلك بتتبع نشأة وتطور عمل هذه المؤسسات النسوية من تفعيل برامج وآليات عمل والإسهام في سن قوانين وتشريعات، بحيث يتيح المجال أمامنا لمعرفة التغيرات التي ساعدت المؤسسات في المشاركة بالتخطيط التنموي.
- المنهج الوصفي الذي يقوم بوصف الوقائع والبرامج والخطط وتفسيرها بدلالة البيانات المتوفرة.
- المنهج التحليلي من خلال تحليل وتقييم واقع المؤسسات النسوية ومحاولة ربطها بعملية التنمية والخروج ببعض النتائج والتوصيات.

والسبب في اختيار المنهج الوصفي التحليلي ، ملاءمته لموضوع الدراسة، فهو يساعدنا على التعرف إلى الخطط والبرامج والرؤية المستقبلية للمؤسسات النسوية بشكل واضح، ويساعدنا على الوصول إلى نتائج واقعية وواضحة ، ووضع إستراتيجيات ومقترحات تساعد على تطوير المؤسسات النسوية.

2.3. مجتمع الدراسة وعينتها:

شملت الدراسة المؤسسات النسوية الفاعلة في الأراضي الفلسطينية، والذي بلغ عددها 50 مؤسسة، سواء كانت حكومية أو غير حكومية، حيث تم التركيز على المؤسسات النسوية الآتية:

- أعضاء شبكة المنظمات الأهلية سواء كانت المؤسسات النسوية أو المؤسسات التي يوجد بها وحدات خاصة بالمرأة ، وقد بلغ عددها (21) مؤسسة.
- وحدات المرأة في الوزارات المختلفة، وبلغ عددها (12) وحدة .
- الوحدة الوظيفية في المجلس التشريعي.
- وحدة المرأة في مركز الإحصاء الفلسطيني .
- وزارة شؤون المرأة .
- الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية.
- طاقم شؤون المرأة
- الأطر النسوية (6) أطر
- المؤسسات النسوية الأخرى الفاعلة في المجتمع مع التركيز على المؤسسات الفاعلة والمشاركة في عملية التخطيط التنموي، وبلغ عددها (6) .

لقد تمت مراعاة التوزيع المناطقي، بحيث شملت جميع محافظات الضفة الغربية، وكان نشاط هذه المؤسسات إما العمل على نطاق محلي أو العمل على نطاق الضفة الغربية أو العمل على نطاق الوطن كاملاً. لكن الغالبية العظمى تعمل على مستوى الوطن كاملاً لذا نعتبر الدراسة شاملة للأراضي الفلسطينية.

كما اشتملت العينة على مؤسسات نسائية مستقلة، وأخرى لها فروع في مناطق أخرى، فيما يخص سنة التأسيس، شملت العينة مؤسسات تتنوع سنوات تأسيسها.

وبهذا نستطيع القول: إن مجتمع الدراسة يتكون من 50 مؤسسة تم أخذ المعلومات عنها من داخلها وبالأخص من مديرة المؤسسة، أو رئيسة الوحدة.

3.3. وصف عينة الدراسة:

تم توزيع الاستبانات البحثية على (60) مؤسسة في الضفة الغربية، إلا أن الاستبانات المستردة والصالحة للتحليل، بلغ عددها خمسين استبانه. أما الاستبانات العشر الباقية فكانت على النحو التالي: هناك أربع مؤسسات رفضت تعبئة الاستبانة، واحدة في بيت لحم واثنتان في رام الله، وواحدة في نابلس. واثنتان مديرتاهما خارج البلاد ولا يوجد من ينوب عنهما في تعبئة الاستبانه، والأربع الباقية مسؤولات حديثات التعيين في الوزارة ولا يستطعن تعبئة الاستبانة .

وبهذا أجريت الدراسة على (50) مؤسسة في الضفة الغربية وهي عدد جيد نستطيع من خلاله أن نعكس واقع المؤسسات النسوية. وتوزعت عينة الدراسة على محافظات الضفة الغربية، لكن النسبة الكبرى هي من محافظات وسط الضفة الغربية وبالتحديد مدينة رام الله والتي تحتوي على أكبر عدد من المؤسسات النسوية وغير النسوية.

أما بخصوص نوع المؤسسة فقد انقسمت ما بين أهلية(32 مؤسسة)، وحكومية (18مؤسسة)، ولا يوجد مؤسسات نسوية خاصة.

4.3. أداة الدراسة:

قامت الباحثة بتطوير استبانه الدراسة، بعد الاطلاع على الأدبيات والدراسات السابقة الخاصة بموضوع الدراسة ، وقد قامت بتشكيل مجموعة من الأسئلة المغلقة والمفتوحة، ثم قامت بالإجابة عن الأسئلة المفتوحة كونها تعمل في مؤسسة نسوية، وشاركتها في الإجابة مسؤولتان في مؤسسات نسوية، ثم تم استنباط الإجابات ووضعها ضمن خيارات في أسئلة مغلقة، لتسهيل الحصول على الإجابة وتعبئة الاستبانة، مع الاحتفاظ ببعض الأسئلة المفتوحة لغرض التحليل. وقد تم توزيع (60) استبانه على المؤسسات النسوية في الضفة الغربية، أرجعت منها 50 استبانة تم تحليلها إحصائياً.

1.4.3. صدق الأداة:

تأكدت الباحثة من صدق الأداة من خلال عرضها على خمسة محكمين، من ذوي الخبرة والاختصاص، من أساتذة جامعتي النجاح الوطنية وبير زيت، الذين أشاروا إلى بعض الملاحظات البسيطة والقيمة، وبعد إجراء التعديلات المطلوبة أكد المحكمون صلاحية أداة الدراسة.

2.4.3. ثبات الأداة:

قامت الباحثة بحساب ثبات المقياس باستخدام معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا (Alpha Chronbach) وبلغ معامل الثبات(0.95) وهو معامل ثبات جيد يفي بأغراض الدراسة .

5.3. إجراءات الدراسة:

لقد تم إجراء الدراسة وفق الخطوات الآتية:

(1) إعداد أداة الدراسة بصورتها النهائية.

(2) حصر المؤسسات النسوية في فلسطين.

(3) توزيع الاستبانة .

(4) تجميع الاستبانة من أفراد العينة .

6.3. المعالجات الإحصائية:

بعد تجميع الاستبانة من أفراد العينة، جرى ترميزها وإدخال البيانات باستخدام الحاسوب، ثم تمت معالجة البيانات إحصائياً باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، ومن ثم تحليل البيانات وتبويبها حسب الموضوع. وتم استخدام المعالجات الإحصائية الآتية:

(1) التكرارات و المتوسطات الحسابية والنسب المئوية.

(2) اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين.(Independent-test).

(3) اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova).

(4) معادلة كرونباخ ألفا لحساب معامل الثبات.

الفصل الرابع

تحليل واقع المؤسسات النسوية في الأراضي الفلسطينية

1.4. مقدمة:

انطلقت الدراسة من أهمية وضرورة دراسة المؤسسات النسوية، لمعرفة أين وصلت مشاركة النساء في الحياة العامة، التي تعد إحدى معايير التنمية الشاملة، خصوصاً أنها بدأت تهتم وتركز في أهدافها وخططها المستقبلية على التغيير في الأبعاد الاجتماعية والتنموية. إذ إن دمج النساء في العملية التنموية هو حق لهن بالدرجة الأولى، ومن أجل القيام بذلك لا بد من تحقيق المساواة بين الرجال والنساء، من خلال قيام مؤسسات المجتمع المدني بدور إيجابي وبمبادرات جريئة من أجل ذلك، وذلك بتبني سياسات تنموية ودمج وجهة النظر النسوية فيها، وإشراك النساء في عملية اتخاذ القرار، وتخليص النساء من العنف النفسي والجسدي الموجه ضدهن، بالإضافة إلى إعادة صياغة القوانين والتشريعات بالاستناد إلى الوثائق والقرارات الدولية التي وافقت عليها السلطة الوطنية الفلسطينية.

تطرقت الدراسة إلى العديد من البنود، أهمها مجالات وبرامج عمل المؤسسات، وأولويات وحاجات النساء في السياسات التنموية المبنية على النوع الاجتماعي، والسياسات التي اتبعتها المؤسسات النسائية لإزالة العنف ضد المرأة وغيرها من البنود. كما تطرقت الدراسة إلى مدى إسهام المؤسسات النسوية في التخطيط التنموي من خلال خططها الإستراتيجية والتنموية، ومشاركتها في سن التشريعات والقوانين العادلة، والخطط والبرامج لتفعيل مشاركة المرأة.

2.4. الفئة المستهدفة:

أشارت البيانات إلى أن النساء هن الفئة المستهدفة الأولى ضمن اهتمامات المؤسسات النسوية، تليها فئة الأطفال، الذين غالبا ما ينظر إلى هدف رعايتهم مساعدة النساء خصوصاً العاملات منهن، سواء كان بتوفير أنشطة وبرامج هادفة لهم أو في تربيتهم والعناية بهم بتوفير

حضانات بهدف مساعدة النساء للخروج للعمل وبنفس الوقت يشكل مصـــدر دخـــل للمؤسســـات النسوية.

احتلت فئة الشباب المرتبة الثالثة، إذ إن اهتمام المؤسسات النسوية بفئة الشباب ذكـــوراً وإناثاً له بعد جندري، وذلك بهدف تغيير الصورة النمطية للمرأة بين فئة الشباب، وإدخال مفاهيم التكافؤ بين المرأة والرجل. بينما يعد الرجال غائبين عن أجندات المؤسسات النسوية المباشـــرة، فلم يتم استهدافهم بشكل مباشر لتغيير الصورة النمطية السائدة عن المرأة ودورها في المجتمع.

يشير جدول (1.4) إلى تنوع الفئات المستهدفة لتشمل المجتمع كافة، وذلك بسبب تعـــدد وتنوع برامج وأنشطة المؤسسات النسوية وعدم تركيزها على فئة واحدة أو برامج معينة، وهـــذا يؤدي إلى تشتت جهودها وحرمان الفئة الأكثر حاجة لها وهي النساء.

جدول (1.4): الفئات المستهدفة ضمن عمل المؤسسات النسوية، 2007 (%).

العينة	المتوسط	%
نساء	1.22	75.6
أطفال	1.84	63.2
شباب/آت	2.18	56.4
رجال	2.26	54.8
المجتمع كافة	2.64	47.2

3.4. مجالات عمل المؤسسات النسوية:

عملت المؤسسات النسوية منذ نشأتها على سد الفراغ الذي رافـــق غيـــاب المؤسســـات الحكومية، وكان هذا الدور واضحا قبل قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية. ومع ذلك استمرت هذه المؤسسات بتقديم الخدمات حتى في ظل وجود السلطة الوطنية الفلســـطينية، وكثفـــت نشـــاطها وتركيز دورها في العمل المجتمعي التنموي خلال انتفاضة الأقصى، إذ قامـــت بـــأدوار كثيـــرة يفترض أن تقوم بها الحكومة.

لذا تتنوع المجالات التي تعمل بها المؤسسات النسوية، مـــن أجـــل تمكـــين المـــرأة، إذ اشتملت على ما يزيد على أربعة عشر مجالا مرتبة حسب أهميتها، كما هو موضح في الجـــدول (2.4). وترى المؤسسات النسوية أن هذه البرامج تعمل على تعديل نمط توزيع القوة بين المرأة والرجل في المجتمع.

جدول (2.4): مجالات تمكين المرأة، 2007 (%).

الترتيب	الفقرة	المتوسط	%
1	رعاية مسنين	1.18	88.2
2	البحث العلمي	1.28	87.2
3	المجال السياسي	1.66	83.4
4	تنظيم الأسرة	1.72	82.8
5	الطفولة المبكرة	2.12	78.8
6	صحة عامة	2.4	76
7	تنمية المرأة	2.46	75.4
8	حقوق المرأة وحقوق الإنسان	2.6	74
9	مشاريع تنموية اقتصادية	2.76	72.4
10	تعليم وتدريب	2.92	70.8
11	ثقافية اجتماعية	3.1	69
12	توعية وتنمية المجتمع	3.34	66.6
13	برامج شبابية	3.4	66
14	مجالات أخرى	0.42	95.8

بالنسبة للمجالات الأخرى المشار إليها في الجدول السابق فهي تشمل: التعبئة والتـــأثير، والتشبيك، والضغط والمناصرة، وحماية وإيواء المرأة التي تعرضت للعنف، ورعايـــة وتأهيـــل نساء وأطفالهن، وإرشاد وتوجيه اجتماعي ونفسي، وتنظيم النساء ضـــمن مجموعـــات نســـوية، وخدمات اجتماعية، والمجال الزراعي والإنتاجي.

يشير الجدول السابق إلى أن مجالات التعبئة والتأثير، والضغط والمناصرة ، والتشبيك، والتأثير في صناع القرار والمشرعين، بالإضافة إلى رعاية المسنين، والبحث العلمي، والمجال السياسي وتنظيم الأسرة تقع في صدارة المجالات التي من خلالها تعمل المؤسسات النسوية على تمكين المرأة، إذ ترى النساء أن برامج التعبئة والتأثير في القوانين الحالية لصالح تقوية وتمكين النساء، وهذا مدعم بأبحاث السياسات الذي يعتبر جزءاً مهماً من برنامج التعبئة والتأثير في التشريعات والقوانين والسياسات العامة، لدعم النساء في مواقع صنع القرار، ودعم القوانين الخاصة بالمرأة، والمتمثلة في الضغط على المجلس التشريعي لإقرار الكوتا النسائية.

كان هناك اهتمام واضح لأهمية إجراء الأبحاث والدراسات النسوية والجندرية، والتي بدأت المؤسسات الاهتمام بها في نهاية الثمانينيات، والتي تم التركيز من خلالها على دراسة أوضاع المرأة الفلسطينية في مختلف المجالات وتوثيق تجارب النساء الرياديات لإبراز دورهن في التنمية، وقد ظل هذا المجال من أهم المجالات التي تهتم بها المؤسسات النسوية، مع اختلاف في أنواع وطريقة إجراء هذه الأبحاث، والتي يتم انجازها بناء على متطلبات المرحلة.

إن طبيعة المرحلة السياسية التي يمر بها مجتمعنا الفلسطيني، جعل مؤسساتنا النسوية تبدي اهتماما واضحا في المجال السياسي وتسعى بكل جهدها لتمكين المرأة فيه، من أجل تمكينها من المشاركة في التنمية السياسية والوصول إلى مواقع صنع القرار، حتى لا يبقى العمل السياسي حكراً على الرجال، وهذا يسهم في مشاركتها في التنمية الشاملة.

ليس من الغريب أن يقع مجال الاهتمام بتنظيم الأسرة ورعاية المسنين ضمن أولويات عمل المؤسسات النسوية، لأن بداية عملها كان في مجال الإغاثة وتقديم الخدمات ، وقد تطورت فيما بعد في برامجها حسب حاجات المرحلة، فأصبح برنامج التوجيه والإرشاد والدعم النفسي والاجتماعي من أهم البرامج التي تخدم المجتمع، في ظل الظروف السياسية الصعبة التي يمر بها مجتمعنا الفلسطيني، من استشهاد واعتقال واقتحام المنازل، وما يرافقة من ضغوط نفسية واجتماعية.

تلي ذلك برامج الطفولة المبكرة والتي تشكل النوادي الصيفية ورياض الأطفال الجزء الأكبر منها، إذ تعتبرها المؤسسات النسوية لخدمة المرأة وذلك بتخفيف الأعباء عنها بتوفير مكان آمن لأطفالها، وهو امتداد للعمل الخدماتي الذي كانت تقوم به المؤسسات النسوية.

ومن المجالات الأخرى التي عملت بها المؤسسات النسوية، حماية النساء المعنفات وأطفالهن، بتوفير مكان آمن لهن، وتقديم الدعم والمساندة لهن، سواء كان من خلال توفير خطوط الأمان، أو من خلال جلسات الإرشاد الفردي والجمعي والقانوني، بهدف تقويتهن لمواجهة مشكلاتهن، وإيجاد حلول لها. وفي نفس المجال إجراء أبحاث ودراسات اجتماعية، بهدف توفير معلومات ومعطيات حول حجم المشكلة، بغرض بلورة إستراتيجيات عمل تسهم في القضاء على ظاهرة العنف، ومعالجة هذه المشكلة عبر القيام بحملات مجتمعية، للقضاء على هذه الظاهرة، والتأثير في صناع القرار، وفي المشرع الفلسطيني، لاتخاذ سياسات وإجراءات، وتبني قوانين وتشريعات لحماية النساء المعنفات، تستند إلى المساواة وعدم التمييز واحترام حقوق الإنسان.

في حين تلتها برامج الصحة العامة فيما بعد، والتي تركز من خلالها على صحة المرأة. إن الاهتمام بصحة المرأة ينعكس إيجاباً على بقية أفراد الأسرة لاعتبارها العمود الفقري والأساسي داخل البيت، إلا أنه وكما هو متعارف عليه في مجتمعنا فإن المرأة آخر من يهتم بصحته في العائلة وتعطى الأهمية في ذلك إلى الزوج والأبناء. وبعد ذلك تأتي برامج تنمية المرأة، وحقوق المرأة وحقوق الإنسان، ومشاريع تنموية اقتصادية، والتعليم والتدريب. لقد زاد التركيز على قضايا المرأة على اعتبار أن حقوق المرأة هي حقوق إنسان، خصوصاً بعد أن تغيب الاهتمام بقضايا المرأة لدى الفصائل السياسية وبالتحديد في الانتفاضة الشعبية عام 1988، مما دفع المؤسسات النسوية، وغيرها من المنظمات غير الحكومية إلى زيادة التركيز على قضايا المرأة، كجزء من قضايا حقوق الإنسان، ومؤشر هام على عمليات تنمية المرأة.

فيما يخص جانب التعليم والتدريب في مجالات مختلفة، ترى المؤسسات النسوية أن جانب التعليم والتدريب، سواء كان المهني أو غيره، من المجالات المهمة لديها وذلك لأنها تعمل

على تمكين المرأة وفتح المجال أمامها للحصول على عمل أو وظيفة تدر عليها دخـــلا لتحســـين وضعها الاقتصادي، إذ إن تمكين المرأة من الناحية الاقتصادية يدفعها إلـــى تحســـين وضـــعها الاجتماعي، وهذا ما أكدته نتائج الدراسة، فقد اهتمت المؤسسات النسوية بإقامة مشاريع إنتاجيـــة صغيرة للنساء، بهدف توفير فرص عمل للنساء، وإكسابهن بعض الخبرات المهنيـــة تســـاعدهن على امتلاك مهنة للمستقبل. وهذا يسهم في إحداث تغيير تنموي. وتقع بقية المجالات بعد ذلـــك وهي على التوالي: ثقافية اجتماعية، توعية وتنمية المجتمع، وبرامج شبابية، وذلـــك لأن هنـــاك الكثير من المؤسسات غير الحكومية التي تهتم بهذه المجالات.

أشارت المؤسسات النسوية إلى أنها تعمل على توعية وتنمية المجتمع المحلي وحصـــل هذا البند على متوسط (3.34)، إذ اعتبرت المؤسسات النسوية عملها في المجالات السابقة يسهم في توعية وتنمية المجتمع .

4.4. أولويات عمل المؤسسات النسوية:

ترتبط أولويات عمل المؤسسات النسوية بأهدافها، والتي لا تنفصل كثيراً عـــن أهـــداف المنظمات غير الحكومية، التي تنبع من احتياجات المجتمع المحلي، وتقـــدير هـــذه المنظمـــات لأولويات المجتمع وحاجاته. التي من المفترض أن تكون البوصلة الموجهة لأهداف المنظمـــات، وعليها يتوقف اختيار المنظمات لنوعية البرامج والمشاريع التي تقدمها.

يشير جدول (3.4) أن تمكين المرأة في مختلف المجالات هو الأولوية الأولـــى لعمـــل المؤسسات النسوية، يليه تعزيز المشاركة في صنع القرار العام، وممارسة النساء حـــق تقريـــر المصير، وبناء مجتمع مدني ديمقراطي، وتنمية القدرة الاقتصادية للأسرة، ووصول النساء إلـــى الموارد، والمساواة والعدالة، وتعزيز المشاركة في صنع القرار الشخصي.

وإذا نظرنا إلى المتوسطات الحسابية لأولويات عمل المؤسسات النسوية، فإننا نلاحـــظ فروقاً بسيطة في المتوسطات والنسب بين كل بند والذي يليه، وهذا يدل علـــى أن المؤسســـات النسوية التي تقوم عليها وتترأسها نساء كانت عبر السنوات الماضية، تفضل مصـــلحة الأســـرة

والوطن على مصالحها الشخصية، وبالتالي أصبحت المؤسسات النسوية في هذه الفترة، تطـــرح على أجندتها أموراً لها علاقة بقضاياها الخاصة، إذ اعتبرت هذه القضايا أولويـــات لا تحتمـــل التأخير، لذلك عندما طرحتها أولويات جاءت متقاربة النسب نتيجة التداخل والفترة الزمنية مـــن الانتظار.

جدول (3.4): مجال أولويات عمل المؤسسات النسوية،2007 (%).

الترتيب	الفقرة	المتوسط	%
1	تمكين النساء في مختلف المجالات	2.62	73.8
2	تعزيز المشاركة في صنع القرار العام	2.68	73.2
3	ممارسة النساء حق تقرير المصير	2.68	73.2
4	بناء مجتمع مدني ديمقراطي	2.72	72.8
5	تنمية القدرة الاقتصادية للأسرة	2.76	72.4
6	وصول النساء إلى الموارد	2.80	72.0
7	المساواة والعدالة	2.84	71.6
8	تعزيز المشاركة في صنع القرار الشخصي	3.34	66.6

يتضح من الجدول السابق أن تمكين النساء في مختلف المجالات يعـــد مـــن أولويـــات المؤسسات النسوية فتعزيز المشاركة في صنع القرار العام فممارسة النساء حق تقرير المصير فبناء مجتمع مدني ديمقراطي.

5.4. الأولويات والحاجات المبنية على أساس النوع الاجتماعي:

حاولت الدراسة معرفة أولويات وحاجات النساء في السياسات التنموية، من خلال طرح مجموعة من الخيارات المتوقعة، حيث نلاحظ من الجدول التـــالي أن أولويـــات النســـاء فـــي السياسات التنموية قد رتبت من حيث درجة أهميتها على النحو الآتي: التعليم والصحة، إذ رأت المؤسسات النسوية أن مشاركة النساء في الحياة العامة، يقتضي فك القيـــود المجتمعيـــة عنهـــا، والسماح لها بإكمال تعليمها الجامعي، وهذا مطلب منطقي، لأن خروج المـــرأة للتعلـــيم يتبعـــه خروج المرأة للعمل والمشاركة في النشاطات المجتمعية، وهذا بدوره يساعدها على الوصـــول

إلى مواقع صنع القرار. وقد أقر قانون إلزامية التعليم حتى الصف العاشر الأساسي، وأعطى المجال للفتاة الفلسطينية للالتحاق بالتعليم والحد من ظاهرة الأمية التي لا تزال مرتفعة بين الإناث في فلسطين، إذ بلغت حوالي (10.2%) حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام (2006). وتسعى المؤسسات النسوية إلى تأمين التعليم المجاني للفتيات من خلال توفير الأقساط الجامعية. يليها الصحة، والتي اعتبرته المؤسسات النسوية مهماً، ودعت الى النضال من أجل نظام صحي فلسطيني، بأجور رمزية، والتوسع في تقديم الخدمات الصحية بتوفير مراكز صحية مجهزة، خصوصاً في المناطق المهمشة.

في حين تلتها وصول المرأة إلى مواقع صنع القرار على كافة المستويات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وذلك بهدف تطوير مكانة المرأة الفلسطينية، تلتها القوانين والتشريعات، المتعلقة بحقوق المرأة في كافة الميادين، وبخاصة في القوانين الأساسية، وقانون الأسرة، وقانون العمل، وقانون العقوبات، وقانون الضمان الاجتماعي، وقانون الأحزاب، وغيرها من القوانين المستجدة، التي تنظم العلاقة بين أفراد المجتمع وتحفظ حقوق المرأة من الضياع، وتعطيها حقها دون تمييز. وقد أشارت البيانات في جدول (4.4) أن 86% من المؤسسات النسوية على علم بالتعديلات التي تم إنجازها على صعيد القوانين، وأن 50% شاركن بصياغة هذه القوانين، إما مشاركة فعلية، أو بالمشاركة في حملات الضغط من أجل تغيير القوانين والتشريعات، وتوقيع وثائق للاعتراض، مما يمنح المرأة حقوقاً متساوية، إلا أن 8% فقط ترى بأن حجم التعديلات القانونية ينسجم مع المجهود الذي قامت به المؤسسات النسوية. وهذا يدل على عدم الرضا عن حجم التعديلات التي جرت، لأن المؤسسات النسوية بذلت كل ما بوسعها من أجل تعديل القوانين، دون تمييز بين ذكر وأنثى، وهذا يرجع إلى أن التشريعات الموجودة التي تكرس التمييز وعدم مساواة المرأة بالرجل اجتماعياً لها أصولها الثقافية، التي تستمد عناصرها من أبوية المجتمع الذكورية، بالإضافة إلى القراءة المتزمتة لنصوص الدين.

فيما يخص الجانب التثقيفي، الذي يعد الأولوية الخامسة بالنسبة للمؤسسات النسوية، فهو من أجل رفع الوعي المجتمعي ووعي أصحاب القرار حول الأدوار المختلفة للمرأة في المجتمع الفلسطيني، وحول حاجاتها العملية والإستراتيجية، وأهمية دمج المرأة في الخطة الوطنية. أما

فيما يخص زيادة الدخل والبطالة والتشغيل، فتسعى المؤسسات النسوية إلى توفير فرص عمل للنساء سواء في المشاريع الطارئة، أو في إقامة المشاريع الإنتاجية الصغيرة الخاصة بالنساء، ومحاولة ربطها برؤية تنموية متوسطة أو بعيدة الأمد.

وحصل بند الوقاية من العنف على الترتيب الثامن ضمن أولويات عمل المؤسسات النسوية، وهناك بعض السياسات التي اتبعتها المؤسسات النسوية الحقوقية لإزالة العنف ضد المرأة، وأخيرا الشفافية والمساءلة، مرتبة كما في جدول (5.4)، وهذا يعني أن المؤسسات النسوية حددت أولوياتها وحاجاتها التنموية بناء على ما يحتاجه المجتمع الفلسطيني، وبدأت في تنفيذ برامج لها علاقة بحاجة المجتمع .

جدول (4.4): معرفة موظفي المؤسسات النسوية بقضايا المرأة القانونية، 2007 (%).

البند	نعم	لا رأي	لا	المجموع
العلم بالتعديلات التي تم إنجازها على صعيد القوانين المدنية وخصوصا قانون الأحوال الشخصية	86	0	14	100
المشاركة بصياغة هذه القوانين	50	12	38	100
انسجام التعديلات القانونية التي جرت مع حجم المجهود الذي قامت به المؤسسات النسوية	8	30	62	100

جدول (5.4): أولويات وحاجات النساء التنموية على أساس النوع الاجتماعي،2007 (%).

الترتيب	الفقرة	المتوسط	%
1	التعليم	2.02	79.8
2	الصحة	2.80	72
3	مراكز صنع القرار	3.04	69.6
4	القوانين والتشريعات	3.08	69.2
5	التثقيف	3.22	67.8
6	زيادة الدخل	3.36	66.4
7	البطالة والتشغيل	3.50	65
8	الوقاية من العنف	3.88	61.2
9	الشفافية والمساءلة	4.78	52.2

بالنسبة للسياسة التي اتبعتها المؤسسات النسائية، وخاصة الحقوقية منها، للحد من العنف ضد المرأة فقد لوحظ أن سياسة التوعية والتثقيف المجتمعي كانت هي السياسة المتبعة بشكل كبير، يليها العمل على وضع توصيات لاعتماد قوانين تمنع العنف، بالإضافة إلى وضع بعض البرامج والمشاريع المتعلقة بمواجهة العنف ضد المرأة (انظر جدول 6.4).

جدول (6.4): السياسة التي اتبعتها المؤسسات النسائية لإزالة العنف ضد المرأة، 2007 (%).

الترتيب	البند	التكرار	%
1	توعية وتثقيف مجتمعي	39	78
2	توصيات لاعتماد قوانين تضمن مجابهة العنف	31	62
3	برامج ومشاريع لمواجهة العنف	27	54
4	حماية النساء المعنفات	22	44
5	تعزيز القدرة الاقتصادية	10	20

وفيما يتعلق بانسجام السياسات التنموية التي تضعها المؤسسات النسوية مع حاجات وأولويات النساء، يمكن القول: إن هناك انسجاماً متوسطاً نوعاً ما بحسب رأي حوالي 60% من المؤسسات النسوية التي تم استطلاعها (انظر جدول 7.4).

جدول (7.4): انسجام السياسات التنموية الجندرية مع حاجات وأولويات النساء،2007 (%).

الرقم	السؤال	التكرار	%
1	انسجام وسط	30	60
2	انسجام ضعيف	14	28
3	انسجام قوي	3	6
4	لا يوجد انسجام	3	6
5	منسجمة تماماً	0	0
المجموع		**50**	**100**

بدأت مؤسسات المجتمع الأهلي ومن بينها المؤسسات النسوية عملية ممنهجة للتأثير في القوانين والتشريعات والأنظمة والسياسات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية في إطار رؤية إستراتيجية لعملية التنمية والتحول الديمقراطي في فلسطين، حيث قام المجلس التشريعي بإصدار العديد من التشريعات، وقامت السلطة الوطنية ببلورة العديد من السياسات العامة وبمشاركة نشطة من المجتمع الأهلي.

استندت مشاركة المؤسسات النسوية إلى أهمية التأثير في القوانين والتشريعات والسياسات العامة بما ينسجم مع أولويات وحاجات المجتمع المحلي الفلسطيني، إلا أن وجود معتقدات خاطئة حول الأولويات، وإعادة احتلال الجيش الإسرائيلي لمعظم مناطق السلطة الوطنية حدَّ من إمكانيات تطور بيئة قانونية ممكنة لعملية التنمية والتحول الديمقراطي في فلسطين. الأمر الذي أعاق السلطة الفلسطينية والمؤسسات الأهلية عن الاتفاق على سياسة تنموية واحدة في المرحلة الراهنة، حيث قامت المؤسسات النسوية بتغيير أولوياتها وبرامجها والاهتمام ببرامج الطوارئ على حساب الأولويات التنموية، فقد اهتمت ببعض البرامج الطارئة كالصحة والتعليم وتأهيل المساكن والإرشاد النفسي والاجتماعي.

6.4. إستراتيجيات عمل المؤسسات النسوية :

ظهر من خلال تحليل الاستبانة أن هناك مجموعة من الإستراتيجيات، التي تستند إليها المؤسسات النسوية في تنفيذ برامجها، وتلتقي المؤسسات حول هذه الإستراتيجيات كل على حدة، إذ لم تعمل المؤسسات النسوية على تطوير إستراتيجية محددة، تمكنها من إدراج برامج ضمن أجندتها، تساعدها على عكس رؤيتها التنموية.

وعلى الرغم من عدم وجود مرجعية موحدة للمؤسسات النسوية تساعدها على التواصل فيما بينها، وعدم وجود تصور موحد بشأن المصالح المرتبطة بالنوع الاجتماعي لدى المؤسسات النسوية، وعدم وجود رؤية موحدة لأعضاء المرجعية، إلا أنه تم صياغة إستراتيجية المؤسسات بمنهجية التخطيط القائم على النوع الاجتماعي، كما هو موضح في جدول (8.4) ومن هذه الإستراتيجيات ما يأتي:

1) إستراتيجية التعبئة والتأثير (advocacy strategy): وظهرت الحاجة إليها في الوقت الحالي، خصوصاً بعد قدوم السلطة الوطنية، ومرحلة سن القوانين والتشريعات ووضع السياسات العامة، من أجل التأثير في القوانين والتشريعات والأنظمة والسياسات العامة، والنضال من أجل نظام صحي فلسطيني، وإقامة علاقات وصلات مع المؤسسات الصديقة، والاتصال مع المؤسسات الدولية والتأثير في الرأي العام العالمي.

2) إستراتيجية التمكين (empowerment strategy): تسعى المؤسسات النسوية من خلال برامجها إلى تمكين المرأة في مختلف المجالات، حرصاً منها على أهمية مشاركة المرأة في بناء وتنمية الوطن، استناداً لوثيقة الاستقلال التي أقرها المجلس الوطني الفلسطيني عام 1988.

3) إستراتيجية بناء وتطوير الوعي المجتمعي حول قضايا المرأة (public awareness strategy): وذلك بتوعية وتثقيف المجتمع حول قضايا وموضوعات مهمة للمرأة، وذلك باستخدام كافة وسائل الإعلام والاتصال المجتمعي، وإثارة نقاش جوهري وبناء، من أجل ترجمتها إلى قوانين وتشريعات وسياسات عامة تخدم الجنسين دون تمييز.

4) إستراتيجية تقديم الخدمات التنموية (development services provision strategy): استمرت المؤسسات النسوية بتقديم العديد من الخدمات التنموية (الصحية، والتعليمية، والمشاريع الاقتصادية، ومتابعة القضايا الاجتماعية...) إلى الفلسطينيين وبالأخص النساء منهم، وذلك بسبب عدم قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على القيام بواجبها وتقديم الخدمات للمواطنين، هذا من جهة، ومن جهة أخرى ترى مؤسسات المجتمع المدني، ومن ضمنها المؤسسات النسوية، أهمية التكامل والتنسيق والشراكة مع السلطة في تقديم الخدمات، تلافياً للتكرار والازدواجية.

5) إستراتيجية البناء والتطوير المؤسسي للمراكز النسوية، وتنمية الموارد البشرية (capacity building and institutional building strategy): وذلك لتعزيز الانتقال من دور الإغاثة التي كانت تقوم به المؤسسات النسوية إلى الدور التنموي،

والمشاركة في بناء مجتمع مدني ديمقراطي، من خلال تنفيذ مجموعة من أنشطة التعليم والتدريب في مختلف المجالات، بالإضافة إلى برامج تطوير القدرات والاستشارات الفنية.

6) إستراتيجية بناء قاعدة معلوماتية (database building strategy): إنتاج التقارير، وتغطية عدد من المسوح حول إحصائيات المرأة والرجل، وجمع البيانات من خلال السجلات الإدارية، لتمكين المخططين وصانعي القرار من الاستفادة من هذه البيانات في تقليص الفجوة بين الجنسين.

7) استراتيجية التنسيق والتشبيك (co-ordination and collaboration strategy): على الرغم من ظهور أهمية التنسيق والتشبيك بين المؤسسات النسوية، وبينها وبين مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، إذ حصلت على نسبة 82% من الإجابات ، كما هو موضح في جدول (12)، بهدف تنظيم العلاقة بناء على رؤية وإستراتيجية موحدة للعمل النسوي، إلا أن المؤسسات النسوية لم تتفق بعد على مرجعية واحدة، والعمل ضمن إستراتيجية موحدة، ولم تظهر الدراسة أن هناك من يعمل على توحيد الجهود والتنسيق والتشبيك بين المرجعيات المقترحة.

جدول (8.4): مجال إستراتجيات عمل المؤسسات النسوية،2007 (%).

البند	نعم	لا	لا رأي	لم يستجب	المجموع
مرجعية موحدة للمؤسسات النسوية تساعدها على التواصل فيما بينها	36	48	12	4	100
صياغة إستراتيجية المؤسسة بمنهجية التخطيط القائم على النوع الاجتماعي	66	16	14	4	100
اجتماع المؤسسات النسوية لمناقشة الأعمال التي قامت بها خلال العام المنصرم والتخطيط لنشاطات السنوات المقبلة	48	34	14	4	100
تصور موحد للمؤسسات النسوية بشان مصالحهن المرتبطة بالنوع الاجتماعي	32	38	26	4	100
رؤية موحدة لأعضاء المرجعية(كمجلس امناء او هيئة عامة)	32	24	40	4	100

تشير المؤسسات النسوية إلى أن هناك انسجاماً ما بين الأنشطة التي نفذتها وبين إستراتيجياتها، وقد أكدت على ذلك 84% من العينة، في حين أشارت 16% إلى عدم الانسجام، وهذا ما يشير إليه جدول (9.4) :

جدول (9.4): مخرجات الأنشطة ومدى انسجامها مع الإستراتيجيات الموضوعة،2007 (%).

البند	التكرار	%
منسجمة تماماً	1	2
منسجمة	25	50
منسجمة إلى حد ما	16	32
غير منسجمة	7	14
غير منسجمة مطلقاً	1	2
المجموع	**50**	**100**

7.4. السياسات التنموية المبنية على أساس النوع الاجتماعي:

أشارت المؤسسات النسوية إلى أن السياسات التي تأخذ بعين الاعتبار مشاركة النساء ضمن أدوار غير نمطية، وتعمل على إعداد هؤلاء النساء للمشاركة الفعالة بإعطائها الفرص المتكافئة للجنسين كالتعليم والعمل ومواقع اتخاذ القرار وغيرها، هي السياسات التي تعتبر تنموية. ولا يوجد سياسات مبنية على أساس النوع الاجتماعي في مجتمعنا الفلسطيني ، وإن وجدت فهي ضمن الإطار النظري ، لكن على مستوى الواقع يوجد بعض المبادرات الوطنية والمشاريع المبعثرة هنا وهناك، والتي تتأثر برغبة الممولين أو بشخوص القائمين عليها أكثر منها بقناعة الحكومة بذلك، لذا يجب العمل بشكل جدي على تطبيقها بطريقة مدروسة.

أما السياسات التي تسعى المؤسسات الوصول إليها فهي في مختلف المجالات، التعليم ، والصحة، والاقتصاد، ومواقع صنع القرار، والمواقع السياسية، والحقوق القانونية، وقانون التوظيف، والحقوق والمعاملات المالية، والأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي عند عمل الموازنة العامة للدولة، وتوفير بيانات تسهم في التخطيط بناء على الحاجات، وهذا ما يقوم به الجهاز المركزي للإحصاء من إحصاءات الرجل والمرأة في مختلف المجالات ومستندة على النوع الاجتماعي.

وحول سؤال إن كانت المؤسسات النسوية في وضع يسمح لها بالمشاركة في صنع السياسات كما هو موضح في جدول (10.4)، أشارت 90% من الإجابات إلى أن هناك بعض المؤسسات النسوية وصلت إلى مرحلة تستطيع المشاركة في صنع السياسات، لأنها قطعت شوطاً كبيراً في التقدم والخبرة والمعرفة، إلا أن النظام السياسي الموجود على مستوى الأحزاب أو السلطة لا يهتم ولا يسمح لها بالمشاركة الحقيقية وإن وضعت امرأة في لجنة ما فهي للمنظر فقط، ولا تستطيع أن تدعم أي قرار.

في حين أشارت 10% أن المؤسسات النسوية ليس بإمكانها المشاركة، بسبب عدم وجود خطة تنموية شاملة وتقدمية، سواء على صعيد الحكومة أو على صعيد الحركة النسوية. من ناحية أخرى، عدم وجود خطاب نسوي موحد وتقدمي، وبسبب ضعف تواصل الحركة النسوية

مع القاعدة النسوية، وعدم توافر مرجعية جامعة ومظلة حقيقية تعكس أولوليات النساء وهمومهن وقضاياهن، والمؤسسات النسوية لم توحد صفوفها بوضع إستراتيجية تشارك فيها جميع المؤسسات، بعيدة عن الفئوية الحزبية. عدا عن الوضع السياسي وعدم استقرار البيئة السياسية والقانونية والاجتماعية.

جدول (10.4):وضع المؤسسات النسوية يسمح لها بالمشاركة في صنع السياسات، 2007 (%)

البند	التكرار	%
إلى حد كبير	8	16
إلى حد ما	37	74
لا	5	10
المجموع	**50**	**100**

8.4. مشاركة المرأة في الحياة العامة:

تعمل المؤسسات النسوية إلى مشاركة ودمج المرأة في مختلف المجالات، ومشاركتها بفعالية في الحياة العامة، وذلك من خلال قيام مشاريع وبرامج تم تنفيذها لخدمة النساء وصالحهن، إذ إن 98% من المؤسسات، كما يشير جدول (11.4)، ذكرت بأن المشاريع التي نفذتها ساعدت المرأة على المشاركة في الحياة العامة. ومن أهم البرامج التي عملت عليها، المشاركة في الفعاليات الوطنية والاجتماعية المحلية والعامة، والتعبئة والمشاركة في صياغة قوانين الانتخابات، وتحقيق الكوتا النسائية لضمان وصول المرأة إلى مواقع صنع القرار، بالإضافة إلى برنامج تمكين المرأة في صنع القرار، من خلال تدريبهن وتشجيعهن على ترشيح أنفسهن لانتخابات المجالس المحلية والتشريعية وبدعمهن في الحملة الانتخابية، وحصولهن على الفوز. كما أن برامج التمكين والإرشاد بمحاورها المختلفة، وبرامج التوفير والتسليف، والمشاركة السياسية، وتمكين المرأة الريفية، وتمكين القيادات الشابة، ودمج النساء في عضوية المؤسسة من القاعدة إلى القمة، وتوفير فرص عمل وزيادة عدد الموظفات في المؤسسات، وأنشطة رفع قدرات سواء للنساء أو المؤسسات، وتدريب النساء على إدارة المشاريع، وآلية

الحصول على قرض، والمعاملات البنكية، والاتفاقيات، والكفلاء، والمعاملات البنكية، وغيرها من الأمور التي تساعد النساء بلا شك في المشاركة في الحياة العامة.

تأكدت المؤسسات النسوية من تمكن المرأة وقدرتها على القيام بدورها بشكل أفضل من خلال الطرق الآتية: عملية المتابعة المستمرة للحالات، لمعرفة النجاحات والإخفاقات من أجل تدعيم النجاحات وتلافي الإخفاقات ، ووصول النساء اللواتي تلقين التدريب وشاركن في الأنشطة إلى مواقع قيادية وفعالة في المجتمع، ووصول بعض النساء إلى مواقع صنع القرار سواء في المجلس التشريعي أو المجالس المحلية، وزيادة مشاركة النساء في الأنشطة المختلفة، ودراسة مشاريع النساء القائمة وكيف انعكس مردود هذه المشاريع على المرأة وأسرتها، والتقييم الخارجي الذي يقوم به المقيمون الخارجيون.

جدول(11.4): تأثير المشاريع والبرامج النسوية على دخول المرأة في الحياة العامة،2007 (%)

البند	التكرار	%
بشكل كبير	8	16
الى حد ما	41	82
لا	1	2
المجموع	**50**	**100**

9.4. العلاقة ما بين المؤسسات النسوية والمؤسسات الأخرى:

ترتبط المؤسسات النسوية، ببعضها أو بغيرها بعلاقات معينة بحسب طبيعة ومجال العمل مع تلك المؤسسات. ويمكن تصنيف هذه العلاقات على النحو الآتي:

(1) العلاقة ما بين المؤسسات النسوية:

تتطلب المرحلة الحالية التي تمر بها المؤسسات النسوية تضافر الجهود والطاقات، لبلورة رؤية تنموية واضحة، وإستراتيجيات واضحة لعملها، وهنا يبرز أهمية التنسيق والتشبيك بين المؤسسات النسوية، إذ أشارت البيانات الى أهمية التنسيق والتشبيك بين المؤسسات النسوية،

إذ حصلت على نسبة 82% من الإجابات، كما هو موضح في جدول (12.4)، بهدف تنظيم العلاقة بناء على رؤية وإستراتيجية موحدة للعمل النسوي. ومع ذلك وعلى الرغم من قناعة المؤسسات النسوية بذلك، إلا أنها لم تتفق بعد على مرجعية واحدة، والعمل ضمن إستراتيجية موحدة، ولم تسع حتى الآن إلى توحيد جهودها. لقد اعتقدت المؤسسات النسوية، أن قيامها بتنفيذ أنشطة مشتركة، أو مشاركة ومساندة بعضها في بعض الأنشطة أن هناك علاقة تنسيق وتشبيك فيما بينها. في حين حصلت بقية الخيارات على نسب بسيطة، إذ أشارت 8% أنه لا يوجد علاقة بين المؤسسات، و4% لكل من خياري علاقة ندية، وتكاملية، في حين أشارت مؤسسة واحدة إلى أنها علاقة تنافسية.

جدول (12.4): مجال العلاقة بين المؤسسات النسوية،2007 (%).

البند	التكرار	%
علاقة ندية	2	4
علاقة تنسيق وتعاون	41	82
علاقة تكاملية	2	4
تنافسية	1	2
لا يوجد علاقة	4	8
المجموع	**50**	**100**

إن عملية التنسيق والتعاون التي أشارت إليها المؤسسات النسوية، والتي كانت نسبتها 82%، لا تتعدى عقد اجتماعات متفرقة، والتعاون في بعض الفعاليات والأنشطة، وهذه الأفعال لا تسفر عن خطة واضحة وآلية عمل موحدة من شأنها تقوية وتمكين المؤسسات الفلسطينية، ولم تكن مبنية على توجه إستراتيجي واضح في إطار خطة محكمة.

هذا الضعف البارز بين المؤسسات النسوية، لا يساعدها على تنظيم نفسها بطريقة فعالة في إطار رؤية وخطة قطاعية واضحة، وهذا يضعف إمكانياتها من التأثير في السياسات العامة والسلطة الوطنية ووزاراتها، لذا هناك أهمية في تعزيز التنسيق والتشبيك والتعاون بين المؤسسات، لتصبح قوة أكبر للتأثير بالسياسات والقوانين والتشريعات.بالإضافة إلى مواجهة

مشاكل التنمية كإزالة الفقر والبطالة والاندماج الاجتماعي وتكافؤ الفرص ومساواة المرأة، عدا عن أهمية تكاتف الجهود لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي وكشف انتهاكاته لحقوق الإنسان والتأثير في الرأي العام العالمي.

(2) العلاقة ما بين المؤسسات النسوية والسلطة الوطنية الفلسطينية:

بحسب البيانات، كما هو موضح في جدول (13.4)، فإن 42% من المؤسسات النسوية أن العلاقة بينها وبين السلطة الوطنية الفلسطينية علاقة تكاملية، إذ جاءت هذه العلاقة بالمرتبة الأولى ، إذ إن الأدوار التي تقوم بها المؤسسات النسوية تتقاطع وتتكامل مع أدوار السلطة الوطنية الفلسطينية، تليها العلاقة القانونية والمتمثلة بالتسجيل والترخيص والإشراف على الانتخابات، في حين أشارت 18% من عينة الدراسة أنه يوجد عمل مشترك بينها وبين السلطة الوطنية الفلسطينية، ومن ثم أشار 10% أن للحكومة دوراً إشرافياً عليها، خصوصاً بأنها تتابع تسجيل وترخيص المؤسسات بناءً على قانون الجمعيات الخيرية عام 2000 ، وهناك ثلاث مؤسسات فقط أشارت بأنها تتلقى تمويلاً من السلطة، عدا عن دوائر المرأة في الوزارات المختلفة التي تعتبر حكومية.

جدول (13.4):مجال علاقة المؤسسة بالسلطة الوطنية الفلسطينية ودورها في الدعم،2007 (%)

البند	التكرار	%
عمل	9	18
إشراف	5	10
تمويل	3	6
تكامل	21	42
أخرى(*)	12	24
المجموع	**50**	**100**

(*) تشمل: لا يوجد دور، تسجيل وترخيص، الإشراف على الانتخابات، علاقة قانونية، تعاون، مشاركة في برامج ودورات.

عند التركيز في الجدول السابق بالإمكان ملاحظة ضعف التنسيق الممأسس والمنظم بين المؤسسات النسوية والسلطة الوطنية الفلسطينية، الذي يؤثر بشكل سلبي في عملية التنمية، وهذا لم يساعد على وجود خطة تنموية ومجتمعية واضحة ومتفق عليها بين الأطراف المختلفة، والتي من المفترض أن تربط ما بين الحاجات والاولويات الآنية، وما بين رؤية تنموية متوسطة وبعيدة المدى.

تطمح المؤسسات النسوية، أن تصل إلى بلورة نموذج مهني جيد للتعامل مع السلطة الوطنية، قائم على مبدأ الشراكة الكاملة، ويستند إلى أهمية مشاركة المنظمات الأهلية –ومن ضمنها المؤسسات النسوية– بكافة مراحل إدارة البرامج التنموية، ابتداءً بتحديد الاحتياجات والتخطيط، مروراً بالتنفيذ وانتهاءً بالمراقبة والتقييم، نظراً لما تتمتع به المنظمات الأهلية من قدرات فكرية وبرنامجية ومهنية وإدارية وتاريخ طويل في تنفيذ برامج تنموية ممتازة، ذات مواصفات مهنية عالية الجودة.

(3) العلاقة ما بين المؤسسات النسوية والحكومة:

أما بخصوص تقييم المؤسسات النسوية لدور الحكومة، فقد اعتبرت 24% من العينة أن دور الحكومة داعم للمؤسسات النسوية، و44% داعم أحياناً ، في حين أشارت 10% و14% إلى أن دور الحكومة معيق ومعيق أحياناً، أما 8% من العينة فقد أشاروا بان دورها مكمل لعمل المؤسسات النسوية (انظر جدول 14.4).

جدول (14.4): موقف الحكومة من هذه العلاقة، 2007 (%)

البند	التكرار	%
داعم أحيانا	22	44
داعم	12	24
معيق أحيانا	7	14
معيق	5	10
مكمل	4	8
المجموع	**50**	**100**

تطمح المؤسسات النسوية إلى المشاركة في صنع القرار، خصوصاً بأنها شاركت الرجل على مدى السنوات الماضية في النضال، ومن حقها أن تشارك في مواقع صنع القرار، وقد عبرت عن ذلك 90% من المؤسسات النسوية التي تطمح في وصول المرأة إلى مواقع قيادية لتشارك في صنع القرار، في حين أشارت 44% أنها ترغب في المشاركة في تشكيل مجموعة ضاغطة على الحكومة، و32% حلقة وصل ما بين الشريحة النسوية والحكومة، و12% الدخول إلى المجلس التشريعي (انظر جدول رقم 15.4).

جدول (15.4): العلاقة التي تطمح المؤسسات النسوية للوصول إليها مع الحكومة،2007 (%)

التدريب	البند	التكرار	%
1	مشاركة في صنع القرار	45	90
2	تشكيل مجموعة ضاغطة	22	44
3	حلقة وصل ما بين الشريحة النسوية والحكومة	16	32
4	الدخول إلى المجلس التشريعي	6	12

ترى المؤسسات النسوية بوجود أهمية للمشاركة مع الحكومة في صنع القرارات التنموية المتعلقة بالمرأة، وذلك حتى لا تبقى النساء بعيدة عن الساحة التنموية المتعلقة بها، إذ أكدت ذلك بنسبة 100%، وأشارت 92% من المؤسسات النسوية، كما هو موضح في جدول (16.4)، إلى أنه يجب أن تكون مشاركة كاملة، في حين أشارت 8% فقط إلى أنها مشاركة جزئية.

وأكدت 70% من المؤسسات، كما يشير جدول (17.4)، مشاركتها في صنع السياسات التنموية، في مجالات مختلفة أهمها تقديم مقترحات، وتشكيل حملات ضغط وتأثير على صانعي القرار، ومشاركة النساء في الحياة العامة، وصياغة قوانين، والوصول إلى المجلس التشريعي، والوصول إلى الوزارة. في حين أشارت إحدى المؤسسات، أنها شاركت من خلال بناء مؤسسات نسوية قاعدية، وتعتبرها من أهم الأدوات التي تمكن المؤسسات النسوية من المشاركة الفاعلة في صنع القرارات والسياسات التنموية (انظر جدول 18.4).

جدول (16.4): المشاركة مع الحكومة في صنع القرارات والسياسات التنموية المتعلقة بـــالمرأة، 2007 (%).

البند	التكرار	%
نعم	46	92
مشاركة جزئية	4	8
لا	0	0
المجموع	**50**	**100**

جدول (17.4): مشاركة المؤسسة في صنع القرارات والسياسات التنموية، 2007 (%).

البند	التكرار	%
نعم	35	70
لا	15	30
المجموع	**50**	**100**

جدول (18.4): المجالات التي شاركت فيها المؤسسة في صياغة السياسات التنموية،2007 (%)

البند	التكرار	%
صياغة القوانين	23	46
مشاركة النساء في الحياة العامة	29	58
تقديم مقترحات	31	62
تشكيل حملات ضغط وتأثير في صانعي القرار والسياسات	32	64
الوزارة	16	32
المجلس التشريعي	17	34
أخرى (بناء مؤسسات نسوية قاعدية)	1	2

(4) علاقة المؤسسات النسوية مع المؤسسات الأجنبية:

تشير البيانات أن 92% من المؤسسات النسوية تربطها علاقة مع مؤسســـات أجنبيـــة، مثل،منظمات أهلية أجنبية التي تتعامل معها 72% من المؤسسات النسوية، تليها الأمم المتحـــدة

وقد شكلت60%، ومن ثم منظمات أهلية عربية34%، دول أجنبيـــة40%، ودول عربيـــة16%. (انظر جدول 19.4 وجدول 20.4).

جدول (19.4): مجال العمل مع جهات أجنبية، 2007 (%).

الجواب	التكرار	%
نعم	46	92
لا	4	8
المجموع	**50**	**100**

جدول (20.4): المؤسسات التي تتعامل معها المؤسسات النسوية، 2007 (%).

الترتيب	البند	التكرار	%
1	منظمات اهلية أجنبية	36	72
2	الأمم المتحدة	30	60
3	منظمات أهلية عربية	21	42
4	منظمات حكومية أجنبية	20	40
5	مؤسسات تمويل عربية	17	34
6	منظمات حكومية عربية	8	16

أما عن طبيعة العلاقة مع هذه المؤسسات فيشير جدول (21.4) إلى أنها علاقة تمويـــل بالدرجة الأولى، إذ إن المؤسسات النسوية تعتمد على الدعم الخارجي فـــي تمويـــل برامجهـــا، وأكدت 84% من المؤسسات أنها حصلت على تمويل مشروع، و76% حصلت علـــى تمويـــل برامج تدريبية، و48% على منح مالية، في حين حصلت 34% منها على استشارات فنية.

تتنوع أشكال تعاون المؤسسات النسوية مع المنظمات والهيئات الدولية الأخـــرى، إلا أن العلاقة التمويلية هي أكثر أشكال التعاون بينهما سواء كانت لتمويل مشاريع أو برامج تدريبية أو تقديم منح مالية للتعليم. مع الاهتمام بأخذ الاستشارات والمعونات الفنية، بصفتها شكلاً من أشكال التعاون. بالإضافة إلى عمل مشروعات ثقافية وبرامج مشتركة، تتنوع مستوياتها تبعاً لأهميتهـــا ومدى خدمتها لتحقيق رؤية المؤسسة.

جدول (21.4): أشكال العلاقة مع المؤسسات الأجنبية،2007 (%)

الترتيب	البند	التكرار	%
1	تمويل مشروع	42	84
2	تمويل برامج تدريبية	38	76
3	منح تعليمية	13	26
4	استشارية وفنية	17	34
5	مشروعات ثقافية	15	30
6	برامج مشتركة	12	24
7	منح مالية	24	48
8	أخرى(*)	3	6

(*) تشمل: زيارات تبادلية، تبني أيتام، منح عينية، تبادل خبرات، أنشطة تضامنية، دعم للجمعيات المهتمة بالمرأة المعنفة.

10.4. المعيقات التي تواجه عمل المؤسسات النسوية:

بإمكاننا تقسيم المعيقات التي تواجه المؤسسات النسوية إلى قسمين: الأول يتمثل بصياغة السياسات التنموية، والثاني المعيقات الذاتية التي لها علاقة بالبيئة الداخلية للمؤسسة. أشارت البيانات فيما يتعلق بالجزء الأول والذي يتحدث عن صياغات السياسات التنموية إلى أن هناك أربعة عشر معيقا ظهر من تحليل البيانات، أكثرها تأثيراً الاحتلال متمثلاً بالقيود التي فرضها على الشعب الفلسطيني، وعلى السلطة الوطنية الفلسطينية بناء على الاتفاقيات الموقعة بينهما، عدا عن الإجراءات اليومية للاحتلال من منع تجول، وحصار وعزل المناطق الفلسطينية عن بعضها وتقطيع أوصال الوطن الواحد، وتدمير البنية التحتية، وإتباع الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي. يليه في ذلك النظام المجتمعي والعادات والتقاليد السائدة، والتي تعد ملزمة أحيانا أكثر من القانون نفسه، والتي أثرت في المجتمع الفلسطيني، تليها عدم وجود خطة إستراتيجية شاملة للحكومة، وغياب القانون، في ظل إعادة الاحتلال الإسرائيلي لمناطق السلطة، وانتشار الفوضى والفلتان الأمني. في حين حصل نقص التمويل على نسبة 50% من المعيقات،

خصوصاً أن الشعب الفلسطيني، ما زال يعيش تحت الاحتلال الإسرائيلي ويعتمد في إقامة مشاريعه على التمويل الخارجي (انظر جدول رقم 22.4).

جدول (22.4): المعيقات في صياغة السياسات التنموية من منطلق رؤية المؤسسة، 2007 (%)

الترتيب	البند	التكرار	%
1	الاحتلال	36	72
2	النظام المجتمعي والعادات والتقاليد	34	68
3	عدم وجود خطة إستراتيجية شاملة للحكومة	33	66
4	غياب القانون	30	60
5	نقص التمويل	25	50
6	التعصب السياسي	17	34
7	نقص الكفاءات والخبرات	13	26
8	أخرى(*)	7	14

(*) تشمل: عدم متابعة تنفيذ الخطة، غياب اللوائح التنفيذية للقوانين والتشريعات، عدم ربط الخطة ببرامج ومشاريع قابلة للتنفيذ، عدم رصد الموارد اللازمة لتنفيذ الخطة بشرياً ومالياً، انتشار الأصولية، الكفاءات غير مستغلة، وأخيرا السياسات والخبرات الخارجية المفروضة والمرتبطة بالتمويل .

أما بخصوص المعيقات التي واجهت المؤسسات النسوية في طريق القيام بدورها كما يجب وضمن أهدافها وإستراتيجياتها، وبما يخدم مصلحة النساء فتتمثل في عدم وجود خطة إستراتيجية نسويه شاملة، إذ عبرت عن ذلك 78% من المؤسسات، كما يشير جدول (23.4)، وهذا يدل على أن وعي المؤسسات النسوية لأهمية وجود خطة إستراتيجية نسوية شاملة، تعتمد عليها وتوجهها نحو المشاركة في التنمية، وهذا من المفترض أن يقع من ضمن اولويات عمل المؤسسات النسوية. تليها في ذلك الاحتلال الذي يقف عقبة في طريق القيام بدورها بسبب القيود الذي يفرضها على الشعب الفلسطيني وعلى مؤسساته، في حين احتل التمويل المرتبة الثالثة يليه ضعف القيادات النسوية، حيث أن المؤسسات النسوية تعتمد في تمويلها على جهات خارجية، ومع زيادة عدد المنظمات غير الحكومية وزيادة تنافسها على التمويل، مع غياب وجود مصادر

دعم ذاتية، جعل المؤسسات النسوية تشعر بالخوف من عدم القدرة على الحصول على دعم كاف لتغطية نفقات مصاريفها، وعدم توفر هذا الجانب يهدد مستقبل المؤسسات النسوية.

في حين حصلت العادات والتقاليد المشكلة للثقافة المحلية على المرتبة الخامسة، إذ إن هناك فهماً خاطئاً لدور وعمل المؤسسات النسوية وربطه بقيم وثقافة المجتمعات الغربية، عدا عن نظرة المجتمع الدونية للمرأة وعدم كفاءتها بالرجل، وهذا يتطلب من المؤسسات النسوية تخصيص وتركيز جزء كبير من وقتها وبرامجها للتثقيف المجتمعي. تليها في ذلك ضعف الأطر النسوية والتي تعتبر امتداداً واذرعاً لتنظيمات سياسية، تتبنى وجهة نظر التنظيم الذي تنتمي إليه وما زالت غير قادرة على الانفصال، أو الاستقلال عن تنظيماتها السياسية. ويشير الجدول الآتي إلى المعيقات التي واجهت عمل المؤسسات النسوية التي منعتها من القيام بدورها التنموي الشامل.

جدول (23.4): المعيقات التي واجهت المؤسسات النسوية، 2007 (%)

الترتيب	البند	التكرار	%
1	عدم وجود خطة إستراتيجية نسويه شاملة	39	78
2	الاحتلال	33	66
3	التمويل	29	58
4	ضعف القيادات النسوية	28	56
5	العادات والتقاليد	23	46
6	ضعف الأطر النسوية	20	40
7	ضعف الكفاءات الحكومية	17	34
8	معيقات أخرى	9	18

بالنسبة للمعيقات الأخرى المشار إليها في جدول (23.4) فتشمل:

- غياب الرؤيا النسوية الشاملة لدى الحركة النسوية،
- عدم متابعة تنفيذ الخطة وتحديد المعيقات التي تواجه تنفيذها،

- غياب رؤية وخطاب نسوي محدد وواضح،
- غياب مرجعية ومظلة تجمع الحركة النسوية بكل مكوناتها،
- الموروث الاجتماعي عند صناع القرار في المؤسسة،
- العادات والتقاليد،
- عدم وجود التنسيق والتعاون بين هذه الأطر النسوية.

الفصل الخامس

تقييم واقع المؤسسات النسوية الفلسطينية ومقترحات لتطوير دورها للمشاركة في التخطيط التنموي

1.5. مقدمة:

في ضوء استعراض وتحليل واقع المؤسسات النسوية الفلسطينية والذي تم في الفصل الرابع، سيتم في هذا الفصل تقييم هذا الواقع من خلال تحديد العلاقات المتبادلة والارتباط بين العوامل المختلفة، وتحديد حاجات هذه المؤسسات، والمعيقات التي تواجهها، ووضع بعض المقترحات لتطوير دورها للمشاركة في التخطيط التنموي.

2.5. العلاقة بين مجالات عمل وأولويات المؤسسات النسوية والحاجات التنموية للنساء:

هناك ارتباط ما بين المجالات التي تعمل بها المؤسسات النسوية لتمكين المرأة وأولويات عملها كما هو موضح في جدول (1.5)، وهذا يعني أن المؤسسات النسوية بدأت في السنوات الأخيرة وخصوصاً بعد اتفاقيات أوسلو، بتغيير أنماط ومجالات عملها والتوجه إلى العمل في المجالات التنموية، لدمج المرأة في عملية البناء والتنمية.

فبعد أن أعطت المؤسسات النسوية قبل التسعينيات اهتماماً واضحاً للنضال الوطني، شهدت هذه المؤسسات تطوراً ملحوظاً في مجالات عملها المختلفة، حيث عملت على وضع برامج للارتقاء بواقع النساء، والتركيز على المحور الاجتماعي والتحرر الاجتماعي للمرأة، بالإضافة إلى ظهور مؤسسات متخصصة تعنى بقضايا النساء نتيجة للتطورات السياسية عالمياً وإقليمياً ومحلياً.

جدول(1.5): معامل ارتباط بيرسون بين مجالات تمكين المرأة وأوليات عمل المؤسسات النسوية

معامل الارتباط	الدلالة	العدد
0.332	**0.019**	**50**

يتضح من الجدول السابق أنه توجد علاقة ارتباطيه بين مجالات تمكين المرأة وأوليات عمل المؤسسات النسوية، وذلك لأن مستوى الدلالة أقل من (0.05).

تعي المؤسسات النسوية بشكل واضح أولويات عملها لوضوح الهدف أمامها، إذ بدأت تركز في برامجها على تدريب وتأهيل النساء بقضايا المرأة والتنمية، لتمكينها من المشاركة في عملية البناء والتنمية. حيث أظهرت الدراسة وجود ارتباط ما بين مجالات تمكين المرأة واولويات عملها، وحاجات النساء في السياسات التنموية المبنية على أساس النوع الاجتماعي كما يشير جدول (2.5) حتى وإن كان ارتباطاً ضعيفاً.

هناك ثلاثة عوامل حددت هذا الارتباط وهي مشاركة المرأة في النضال عبر السنوات الماضية، وقدوم السلطة الوطنية الفلسطينية وتأسيس مؤسساتها، وهي ذات طابع علماني تتطلع إلى المرأة أنها مشاركة لكنها ليس بالشكل الذي تطمح له النساء. وبما أن مؤسساتنا تتلقى معونات من الخارج واشتراط الجهات المانحة إشراك المرأة وإعطاءها دور لاعتبارها من الفئات المهمشة في المجتمع. وهذا ساعد النساء على المشاركة في القوى العاملة، وزيادة نسبة التعليم عند الإناث .كل هذه الأمور أدت إلى وجود ارتباط ما بين هذه الجوانب الثلاث.

جدول (2.5): معامل ارتباط بيرسون بين مجالات وأولويات عمل المؤسسات النسوية وحاجات النساء

المتغيرات		مجالات تمكين المرأة	أولويات عمل المؤسسات	أولويات وحاجات النساء في السياسات التنموية
مجالات تمكين المرأة	معامل الارتباط		0.332	0.294
	الدلالة		0.019	0.038
أولويات عمل المؤسسات	معامل الارتباط			0.035
	الدلالة			0.006
أولويات وحاجات النساء في السياسات التنموية	معامل الارتباط			
	الدلالة			

على الرغم من الانتقاد لبعض البرامج التي تقوم بها المؤسسات النسوية، إلا أنها تحل بعض الإشكاليات العملية التي تواجه المرأة، وهذا لا يعني المطالبة بإلغاء تلك البرامج وإنما ضرورة إعادة النظر فيها، وربطها أكثر بأجندة التغيير الاجتماعي لصالح قضايا المرأة، كما أن تأكيد أهمية التنسيق والتخصصية في مجال العمل الذي أشارت إليه المؤسسات النسوية، يجعلنا نشجع المؤسسات على تبني هذا البند والعمل على تنفيذه بما يحقق الفائدة لصالح قضايا النساء.

من جهة أخرى كشفت الدراسة عن مجموعة من برامج المؤسسات النسوية، التي تسعى من خلالها لتمكين المرأة، وعن وجود ارتباط ضعيف ما بين برامجها وأولويات عملها، لأن غالبية المؤسسات لم تستطع بعد تحديد كيفية العلاقة الجدلية ما بين النضال الوطني التحرري والنضال الاجتماعي، ولم تستطع التعبير عن ذلك وترجمته على أرض الواقع وما هي الأولويات على الصعيدين الاجتماعي والوطني، خصوصاً في ظل الانتفاضة الحالية؟ والدور الذي قامت به في ظل تراجع أجهزة السلطة وعدم قدرتها على القيام بدورها. إلا أن هذه البرامج استندت على رؤية شمولية للتغيير، لتحقيق مساواة بين الجنسين، وتشجيع النساء للمطالبة بحقوقهن من خلال زيادة البرامج التوعوية والبرامج التدريبية التي تكسبهن مهارات وخبرات تساعدهن على الاستقلالية.

كشفت الدراسة، كما يشير جدول (3.5)، أنه لا توجد علاقة ما بين البرامج المستقبلية التي تسعى المؤسسات النسوية إلى تنفيذها والسياسات التي اتبعتها المؤسسات الحقوقية لإزالة العنف ضد المرأة، والسبب في ذلك عدم وجود رؤية واضحة وإستراتيجية موحدة بين المؤسسات من جهة، ومن جهة ثانية، فإن البرامج المستقبلية التي تخطط لتنفيذها المؤسسات النسوية لم تكن مبينة على دراسة حاجات واضحة للفئات المستهدفة، وأن دراسة الحاجات التي تقوم بها المؤسسات كل على حدة لا تتعدى عصفاً ذهنياً مع مجموعة مصغرة غير شاملة وغير ممثلة لمجتمع النساء، وعدم قيامها على أسس علمية صحيحة، ولم تكن دراسة معمقة تعكس واقع الحال بالنسبة للنساء .

جدول (3.5): معامل ارتباط بيرسون البرامج المستقبلية والسياسات التـــي اتبعتهـــا المؤسســـات النسوية لإزالة العنف ضد المرأة

معامل الارتباط	الدلالة	العدد
−0.067	0.64	50

كشفت نتائج الدراسة عن عدم وجود سياسات تنموية مبنية على أساس النوع الاجتماعي في فلسطين، وأن هناك بعض المبادرات والمشاريع المبعثرة والتي تتأثر برغبة الممولين أو بشخوص القائمين عليها، أكثر منها قناعة الحكومة، على الرغم من وعيها لأولويات وحاجات النساء في السياسات التنموية المبنية على أساس النوع الاجتماعي، التي احتل التعليم النسبة العليا من الحاجة، لأن فك القيود المجتمعية المفروضة على المرأة والسماح لها بإكمال تعليمها، يفتح أمامها آفاق عمل وتطور في مجالات أخرى. لذا كانت مبادرة رفع التعليم الإلزامي للصف العاشر للجنسين، من ضمن توجهات التنمية. لقد ركزت لجان التخطيط على التعليم الرسمي، رغم وجود حاجات للنساء في التعليم غير الرسمي مثل التدريب والتأهيل المهني والحرفي للبنات وذلك بإنشاء مراكز ومدارس تعليم وتدريب وتأهيل للبنات في هذا الجانب، بالإضافة إلى تكثيف برامج التوعية والتثقيف في مختلف الجوانب ودعم المراكز والأنشطة النسائية وغيرها من الأمور الخاصة بالتعليم غير الرسمي .

أما بخصوص القطاع الصحي، فهناك حاجة إلى تأمين الرعاية الصحي بأجور رمزية وتوفير مراكز صحية في مختلف المناطق، خصوصاً النائية والمحاصرة منها، وأن تكون مجهزة بكافة الإمكانيات حتى تستطيع النساء الحصول على هذه الخدمة، لأنهن الأكثر حاجة إلى مراجعة العيادات الصحية.

ومن التوجهات التنموية الأخرى التي أكدتها المؤسسات النسوية، توفير فرص عمل للنساء وذلك بإقامة مشاريع إنتاجية مدرة للدخل لدعم النساء خصوصاً الفقيرات منهن، حتى تستطيع دعم ومساعدة النساء اقتصادياً، الأمر الذي يساعد على تحرير المرأة اجتماعياً وإعطائها فرصاً متساوية في مجالات مختلفة . إلا أنه تبين عدم وجود ارتباط ما بين انسجام أولويات

وحاجات النساء في السياسات التنموية المبنية على أساس النوع الاجتماعي مع السياسات التنموية الجندرية في فلسطين كما يوضح جدول (4.5)، وذلك لما ذكرنا سابقاً من عدم وجود سياسات تنموية مبنية على أساس النوع الاجتماعي في فلسطين.

جدول (4.5): معامل ارتباط بيرسون بين مدى انسجام أولويات واحتياجات النساء مع السياسات التنموية الجندرية في فلسطين

معامل الارتباط	الدلالة	العدد
−0.023	0.87	50

أشارت الدراسة كذلك إلى أن بعض المؤسسات النسوية تستطيع المشاركة في صنع السياسات مع الحكومة، لما تمتلكه من خبرة ومعرفة، إلا أن النظام السياسي الموجود سواء كان على مستوى الأحزاب، أو السلطة الوطنية لا يعطيها الفرصة بالسماح لها بالمشاركة، وإن سمحت لبعض النساء فهو من أجل الإعلام فقط ووجودها لم يكن مؤثراً في أي قرار يتخذ. من ناحية أخرى عدم وجود خطة تنموية شاملة سواء كان على مستوى الحكومة أو على صعيد الحركة النسوية، لذا كان هناك ارتباط، كما يشير جدول (5.5)، ما بين المعيقات في صياغة السياسات التنموية والمعيقات التي واجهت عمل المؤسسات النسوية ومنعتها من القيام بدورها التنموي. لأن الوضع السياسي والقانوني والاجتماعي غير مستقر.

جدول (5.5): معامل ارتباط بيرسون بين المعيقات في صياغة السياسات التنموية والمعيقات التي واجهت عمل المؤسسات النسوية ومنعتها من القيام بدورها التنموي

معامل الارتباط	الدلالة	العدد
0.62	0.001	50

3.5. العلاقة بين المؤسسات النسوية وإستراتيجيات عملها:

التقت المؤسسات النسوية حول الإستراتيجيات المطروحة كل على حدة, لكنها لم تعمل على تطوير إستراتيجية محددة تمكنها من إدراج برامج ضمن أجندتها, تساعدها على عكس رؤيتها التنموية. وكلما كان وضوح في الإستراتيجية كان هناك وضوح في العلاقة والأهداف

وتكامل وتنسيق في العمل المشترك ما بين المؤسسات، وبما أن جدول (6.5) يشير إلى وجود ارتباط عكسي فهذا يعني أن إستراتيجية عمل المؤسسات غير واضحة ولا زال بها تنافس وعدم تكامل وغير مبنية على أساس نظام شراكة واضح المعالم، وهذا يدل على عدم وجود تنسيق، وإن كان موجوداً فهو غير مبني على أساس قوي ومتين وإنما شكلي وغير مدعم باتفاقيات مبدئية ما بين المؤسسات.

جدول (6.5): معامل ارتباط بيرسون بين إستراتيجيات عمل المؤسسات النسوية

معامل الارتباط	الدلالة	العدد
−0.287	0.04	50

4.5. العلاقة بين المؤسسات النسوية والسلطة الوطنية الفلسطينية:

على الرغم من تعبير المؤسسات النسوية عن دور الحكومة الداعم لها في عملها، إلا أنه لا توجد علاقة ارتباطيه بين دور السلطة الوطنية الفلسطينية وموقف المؤسسات من طبيعة العلاقة كما يشير جدول (7.5)، حيث أن مستوى الدلالة أقل من (0.05). وهذا يعود إلى أن دور السلطة الفلسطينية ما زال ضعيفاً، ولا يوجد إشراف على مؤسسات المجتمع المحلي، خصوصاً المؤسسات المشكلة قبل قدوم السلطة، والتي كانت متبلورة أكثر من مؤسسات السلطة الفلسطينية نفسها، وبهذا استمرت في عملها وأكملت توجهاتها بدون إعاقة، واعتبرت دورها مكملاً لدور السلطة الفلسطينية.

جدول (7.5): معامل ارتباط بيرسون بين المؤسسات النسوية و دور السلطة الوطنية الفلسطينية

معامل الارتباط	الدلالة	العدد
0.130	0.37	50

تبنت المؤسسات النسوية موقفاً ايجابياً إزاء دورها في المشاركة مع الحكومة في صنع القرارات التنموية المتعلقة بالمرأة، إذ ترى أهمية قصوى لذلك حتى لا تبقى النساء بعيدة عن الساحة التنموية المتعلقة بها، وقد عبرت عن ذلك بعدة طرق منها : المشاركة في صياغة القوانين، والمشاركة في الحياة العامة وذلك بالمشاركة في إدارة المجالس المحلية، وتقديم

مقترحات، وتشكيل حملات ضغط وتأثير على صانعي القرار، تبوء مناصب وزارية وعضوات في المجلس التشريعي. ويؤكد ما سعت إليه المؤسسات النسوية وجود علاقة ارتباطيه بين أهمية المشاركة في صنع القرارات والسياسات التنموية مع الحكومة، ومشاركتها في صناعة هذه القرارات والمجالات التي شاركت بها، وهذا ما يوضحه جدول (8.5) وذلك لأن مستوى الدلالة أقل من (0.05). وهذا يدل على أهمية المشاركة في صناعة السياسات التنموية، وعلى أن المؤسسات النسوية تسعى جاهدة إلى المشاركة فيها.

جدول (8.5): معامل ارتباط بيرسون بين المشاركة مع الحكومة في صنع القرارات والسياسات التنموية

المتغيرات		المشاركة مع الحكومة	مشاركة المؤسسة نفسها	المجالات التي شاركت فيها المؤسسة
المشاركة مع الحكومة	معامل الارتباط		-0.032	0.013
مشاركة المؤسسة نفسها	معامل الارتباط			-0.781
المجالات التي شاركت فيها المؤسسة	معامل الارتباط			

أشارت المؤسسات النسوية إلى أنها استطاعت من خلال برامجها وأنشطتها، دمج المرأة وإشراكها في الحياة العامة، وذلك بوصول عدد من النساء إلى مواقع صنع القرار في المجالس المحلية والمجلس التشريعي، بتحقيق الكوتا النسائية، والعمل على تدريب وتمكين ودعم نساء في الترشيح والانتخاب، وزيادة مشاركة النساء في الأنشطة المختلفة، وإقامة مشاريع خاصة بالنساء. إلا أن مشاركة النساء في هذه المواقع لم تكن على قاعدة المساواة مع الرجل، فلولا نضالات النساء لدعم الكوتا النسائية لما استطاعت النساء أن تشارك في هذه المجالات، وأكبر دليل على ذلك الانتخابات التشريعية الأخيرة والتي حدثت عام 2006، إذ تم تعديل قانون الانتخابات الفلسطيني عام 2005، على أن تتضمن القائمة امرأة في الأسماء الثلاثة الأولى وامرأة في الأسماء الأربعة التالية، وامرأة واحدة في كل خمسة أسماء تلي ذلك. مع العلم أنه تم استثناؤها من الدوائر الانتخابية.

وبناء على ذلك فازت سبع عشرة امرأة في انتخابات المجلس التشريعي 2006، إذ كانت الكوتا النسائية دافعا مشجعاً للنساء للاشتراك في العملية الانتخابية سواء كان لانتخابات المجلس التشريعي أو المجالس المحلية. إلا أنه لا توجد امرأة واحدة فازت على مستوى الدوائر في أي محافظة، وإن دل على شيء فإنما يدل على أن المؤسسات النسوية وبرامجها ونضالات المرأة الفلسطينية على مدى العصور الفائتة لم تستطع أن توصل المرأة إلى مواقع صنع القرار.

وهناك وعي واضح لدى المؤسسات النسوية، لأهمية الارتقاء بالعلاقة مع الحكومة إلى مستوى الشراكة في صنع القرار، حتى لا تبقى النساء بعيدة عن الساحة التنموية، لكن ما يحدث على ارض الواقع يوحي بما يأتي:

(1) أن العلاقة الموجودة علاقة تنافس وعدم ثقة بمعنى أن المؤسسات الأهلية ومن بينها المؤسسات النسوية لم تعتد على وجود سلطة في السابق، وهذا الموضوع عكس نفسه بوجود صراعات بينهما عند وضع قانون الجمعيات الصادر عام 2000، ومحاولة تطبيقه. وعند إعلان الممولين عن القيام بدعم المؤسسات الأهلية عبر المؤسسات الحكومية.

(2) عدم الاستقرار السياسي، وعدم ثبات الحكومات الفلسطينية، وتغييرها المستمر وما يتبعه من تغيير في السياسات وفقاً لطبيعة وشخصية كل وزير أو مسؤول، مما يخلق إرباكاً وعدم استقرار، وهذا لا يصب في صالح الارتقاء بالعلاقة بين المؤسسات والحكومة إلى مستوى الشراكة.

(3) موقف بعض المؤسسات النسوية من السلطة نفسها " قبولها أو عدم قبولها" والإيمان أو عدم الإيمان بشرعيتها، وتأييدها أو معارضتها، كل هذه الأمور تحول دون وجود شراكة حقيقية ما بين المؤسسات النسوية والحكومة.

5.5. العلاقة بين المؤسسات النسوية نفسها:

إن التنسيق والتعاون بين المؤسسات النسوية لم يسفر عن خطة واضحة، وآليـــة عمـــل موحدة، ولم تبن على توجه إستراتيجي واضح لتقوية المؤسسات النسوية، وهذا ما أشارت إليـــه الدراسة في الفصل السابق، علماً أن مسؤولات المؤسسات النسوية تعي أهمية هذا الجانب، الذي من المفترض أن تمثل القضايا النسوية قاسماً مشتركاً لمختلف أطياف الحركة النســـوية، بغـــض النظر عن الفكر الاجتماعي أو السياسي لكل مؤسسة نسوية، أو بالأصح لكل مســـؤولة نســـوية. وبالرغم من وعي هذه المؤسسات لأهمية العمل وتضافر الجهود فيما يتعلق بالقضايا النسوية، إلا أن هذا الوعي لم يثمر لغاية الآن بشكل يتمخض عنـــه خطـــط عمـــل وإســـتراتيجيات تتبناهـــا المؤسسات النسوية وتعمل عليها وذلك يعود لعدة أسباب، أهمها:

(1) عدم الاتفاق على مرجعية موحدة بينهما، فلكل وجهة نظره الخاصـــة ومبرراتـــه، فـــي المرجعية التي يراها مناسبة.

(2) لم تتجاوز نشيطات الحركة النسوية (القائمات على هذه المؤسسات) الخلفيات السياسية والاجتماعية الخاصة بهن للعمل على القضايا النسوية المشتركة .

(3) التنافس غير الإيجابي بين هذه المؤسسات فيما يتعلق بالعمل وعدم الالتـــزام بالتكامـــل الذي يفضي بدوره إلى الالتزام بالتخصص، فنجد مثلاً معظم المؤسسات النسوية تعمـــل في برامجها على عدة قضايا وليس لديها تخصص معين، وهذا لا يساعد النساء علـــى الخروج بخطة إستراتيجية موحدة .

(4) عدم الاستقلال المادي لهذه المؤسسات، مما يجعلها تعمـــل وفـــق أجنـــدات الممـــولين وأولوياتهم، وليس وفقاً لحاجاتها وأولوياتها، وهذا يتعارض مع الخطط التنموية ســـواء كانت خطة التنمية الوطنية الفلسطينية متوسطة المدى، أو طويلة المدى.

6.5. العلاقة بين المؤسسات النسوية والمؤسسات الأجنبية:

بينت نتائج الدراسة أن المؤسسات النسوية تربطها علاقة تمويل بالدرجة الأولى مع المؤسسات الأجنبية، وهذا يشير إلى أن المؤسسات النسوية تعتمد في تمويل برامجها على الدعم الخارجي، سواء كان تمويل مشاريع أو برامج تدريبية أو تقديم منح للتعليم، بالإضافة إلى الاستفادة من الاستشارات والمعونات الفنية وعمل مشروعات ثقافية وبرامج مشتركة. وقد اقترحت المؤسسات مجموعة من الحلول التي من المحتمل أن تؤدي إلى تدعيم مشاركة المؤسسات النسوية في تحقيق التنمية منها زيادة الموارد المالية، خصوصاً وأن معظم المؤسسات النسوية تعتمد في تنفيذ برامجها على الجهات المانحة، وهي تعاني العجز المالي، مع تفاوت العجز من مؤسسة إلى أخرى حسب نطاق عملها وسنة تأسيسها، إذ إن الوضع المالي للمؤسسات حديثة النشأة أفضل من غيرها، وذلك لتقاطع برامجها مع أجندة المؤسسات المانحة.

أما المؤسسات الأخرى التي احتفظت بأهدافها وتمسكت ببرامجها فلم تحظ باهتمام الممولين الذين يسعون أحيانا إلى تغيير أهداف وبرامج المؤسسات تبعاً لأجندتهم وأهدافهم. كما اعتبرت التنسيق الفعال والتعاون بين المؤسسات النسوية من الأمور التي تساعد المؤسسات النسوية على المشاركة في التنمية، وذلك إذا عملت تلك المؤسسات مجتمعة وبالتعاون مع بعضها ضمن أهداف ورؤية وخطط تنموية واضحة ومتفق عليها من قبل الجميع. كما اعتبرت إصلاح نظام التعليم وإعطاء المجال للفتيات لإكمال دراستهن وأخذ مواقع مناسبة في العمل، وفي مواقع صنع القرار له أهمية كبرى في تحقيق التنمية، وغيرها من الأمور التي اقترحتها المؤسسات النسوية.

يتضح من جدول (9.5) أنه توجد علاقة ارتباطيه بين التعامل مع جهات أجنبية وماهية الجهات الأجنبية وشكل العلاقة مع المؤسسات الأجنبية، كما توجد علاقة بين ماهية الجهات الأجنبية وشكل العلاقة مع المؤسسات الأجنبية وذلك لأن مستوى الدلالة اقل من (0.05).

جدول (9.5): معامل ارتباط بيرسون بين المؤسسات النسوية والمؤسسات الأجنبية

المتغيرات		التعامل مع جهات أجنبية	ماهية الجهات الأجنبية	شكل العلاقة مع المؤسسات الأجنبية
التعامل مع جهات أجنبية	معامل الارتباط		−0.56	−0.59
	الدلالة		0.001	0.001
ماهية الجهات الأجنبية	معامل الارتباط			0.64
	الدلالة			0.001
شكل العلاقة مع المؤسسات الأجنبية	معامل الارتباط			
	الدلالة			

7.5. تقييم واقع المؤسسات النسوية الفلسطينية:

1.7.5. تقييم عمل المؤسسات النسوية:

لقد أكدت 82% من المؤسسات النسوية، كما هو موضح في جدول (10.5)، قيامها بدراسة حاجات الفئة المستهدفة، قبل وضع خطة العمل الخاصة بها، كما أشارت 98% من عينة الدراسة، كما يشير جدول (11.5)، إلى أهمية الأنشطة التي تقوم بها، وأن لها تأثيراً ايجابياً في حياة النساء، إذ أسهمت هذه الأنشطة في زيادة إقبال النساء على المشاركة بهذه الأنشطة 82%، وهذا يعني أن نسبه لا يستهان بها خرجت من البيت للمشاركة في أنشطة المؤسسات النسوية، تليها انخراط النساء في أنشطة وطنية ومجتمعية 70%، واعتماد بعض التعديلات على القانون62%، ووصول عدد من النساء لمواقع صنع القرار60%، إذ ترى المؤسسات النسوية أنه نتيجة الأنشطة والفعاليات التي قامت بها استطاعت أن تحدث بعض التعديلات على القوانين لصالح النساء، كما استطاعت أن توصل النساء لمواقع صنع القرار وفي رسم السياسات الخاصة بالمرأة وهذا ما تسعى إليه للمشاركة في التنمية المستدامة (أنظر جدول 12.5).

جدول (10.5): دراسة احتياجات الفئات المستهدفة عند رسم خطة العمل،2007 (%)

البند	التكرار	%
نعم	41	82
لا	9	18
المجموع	**50**	**100**

جدول (11.5): أهمية الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات النسوية، 2007 (%)

البند	التكرار	%
نعم	49	98
لا	1	2
المجموع	**50**	**100**

جدول (12.5): تأثير الأنشطة في المجتمع، 2007 (%)

التدريب	البند	التكرار	%
1	زيادة إقبال النساء على المشاركة بالأنشطة	41	82
2	انخراط النساء في أنشطة وطنية ومجتمعية	35	70
3	وصول عدد من النساء لمواقع صنع القرار	30	60
4	اعتماد بعض التعديلات على القانون	31	62
5	أخرى	20	40

بالنسبة للتأثيرات الأخرى المشار إليها في جدول (12.5) فتشمل: محاولة القضاء على بعض المفاهيم الخاطئة عن المرأة، وتمكين الأمهات في مجالات متعددة متعلقة بتربية الأطفال وإدارة البيت، وتعزيز دور النساء في الأسرة والمحيط، ووعي أكبر للتغير المجتمعي حول دور المرأة وبالتحديد خطورة العنف وتأثيراته وآليات مواجهته، ورفع قدرات النساء وتشجيعهن على أخذ دور فاعل في عملية التغير المجتمعي والتأثير في مجتمعاتهن المحلية، وزيادة دخل الأسرة بشكل محدود وموسمي، ووجود مراكز خاصة تتبنى إنتاج المرأة، وحماية بعض النساء المعنفات، وتمكين عدد من النساء اقتصاديا، والمطالبة بإعفاء المشاريع الانتاجيه التي تديرها

نساء سنة من الضرائب، وتأهيل قيادات نسوية، والتأثير في الأعلام ودمج النـــوع الاجتمـــاعي وقضايا المرأة في وسائل الأعلام، والتوسع في برامج التوعية في مجال الصحة الإنجابية.

كان لهذه الأنشطة تأثير واضح في المجتمع، وذلك للدور الذي قامت بـــه المؤسســـات النسوية بتعزيز علاقتها مع المجتمع المحلي وتحريكه وتعبئته باتجاه قضايا وموضوعات أساسية لها علاقة بتغيير واقع المرأة، كما قامت بتنفيـــذ أنشـــطتها اســـتجابة لحاجـــات النســـاء. إذ إن المؤسسات النسوية تنفذ هذه الأنشطة والفعاليات في مناطق مختلفة ولفئات اجتماعية مهمشـــة لا تقع ضمن اهتمامات وأولويات السلطة الوطنية الفلسطينية.

وقد تبنت المؤسسات مفهوم التنمية البشرية الذي يركز فقط على النهج الشمولي للتنمية والتي محورها الإنسان، التي لا تنحصر فقط في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية واحترام حقوق الإنسان، بل تأخذ أبعادا أكثر تقدمية وسياسية من النموذج التقليدي لتعريفها الذي يقتصر على الغذاء والتعليم والخدمات الصحية التقليدية، فيما يتضمن التعريف الأشمل للهوية وأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والحقوق المشروعة، والاعتماد على الذات كمواطنين مركزيين (عبد الهادي، 2004: 14).

2.7.5 مجالات توسع عمل المؤسسات النسوية:

ترى المؤسسات النسوية أن هناك العديد من المجالات التي يجـــب أن يتوســـع عمـــل المؤسسات النسوية من خلالها، وهي نفس المجالات التي تعمل بها المؤسسات في الوقت الحالي، وقد لاحظت أهمية التوسع بها لأهميتها، وحاجة المجتمع المحلي إليها، إذ بإمكاننا أن نصنفها إلى مجال: التنمية الثقافية والاجتماعية، والتنمية السياسية، والتنمية الاقتصادية، والتنميـــة الصـــحية، بالإضافة إلى الجانب الحقوقي والقانوني. هذا ويشير جدول (13.5) إلى ترتيب المجـــالات كـــل على حدة حسب الأهمية.

جدول (13.5): المجالات التي يجب أن يتوسع عمل المؤسسات بها،2007 (%)

الترتيب	المجالات	المتوسط	%
1	الطفولة المبكرة	1.34	86.6
.2	ثقافية واجتماعية	1.4	86
3	رعاية مسنين	1.5	85
4	تنظيم أسرة	1.68	83.2
5	البحث العلمي	1.88	81.2
6	صحة عامة	1.9	81
7	تنمية المرأة	2.02	79.8
8	المجال السياسي	2.02	79.8
9	أنشطة لتحقيق التضامن العربي	2.2	78
10	تعليم وتدريب	2.24	77.6
11	توعية وتنمية المجتمع	2.24	77.6
12	مشاريع تنموية اقتصادية	2.26	77.4
13	برامج شبابية	2.32	76.8
14	الممارسة الديمقراطية	2.36	76.4
15	حقوق المرأة وحقوق الإنسان	2.42	75.8
16	أخرى(*)	0.82	91.8

(*) تشمل: مجالات الصحة النفسية، وتنظيم النساء ليصبحن حركة قادرة على التغيير بقوة، وبرامج توعية ثقافية للنساء، ومحاربة العنف، وإصدار ونشر التقارير، والصحة الإنجابية، وبرامج رياضية للنساء، وتهيئة الجو السليم للطفل.

3.7.5. معيقات المؤسسات النسوية في المشاركة في صياغة السياسة التنموية:

هناك بعض المعيقات التي تحد من قدرة المؤسسات النسوية على المشاركة في صياغة السياسات التنموية، وهذه المعيقات يمكن ترتيبها كما هو موضح في جدول (14.5) على النحو الآتي:

(1) عدم وجود خطة إستراتيجية شاملة لدى المؤسسات النسوية،

(2) غياب الوعي الحكومي بدور المؤسسات النسوية ،

(3) القوانين واللوائح الحالية،

(4) عدم وجود خطة إستراتيجية شاملة لدى الحكومة،

(5) غياب الوعي النسوي،

(6) العادات والتقاليد،

(7) غياب التنسيق والتشبيك بين المؤسسات،

(8) ضعف قطاع المؤسسات النسوية،

(9) عدم الاستقرار السياسي والقانوني والاجتماعي،

(10) عدم التركيز الجاد في وسائل الإعلام على قضايا المرأة.

إن معرفة المؤسسات النسوية ووعيها بالعوامل التي تعيق قدرتها على المشاركة في صياغة السياسات التنموية، يجعلها تعمل بشكل جاد لتلافي هذه المعيقات.

جدول(14.5): معيقات المؤسسات النسوية في المشاركة في صياغة السياسة التنموية، 2007 (%)

الترتيب	المعيقات	المتوسط	%
1	عدم وجود خطة إستراتيجية شاملة لدى المؤسسات النسوية	2.24	77.6
.2	غياب الوعي الحكومي بدور المؤسسات النسوية	2.28	77.2
3	القوانين واللوائح الحالية	2.46	75.4
4	عدم وجود خطة إستراتيجية شاملة لدى الحكومة	2.58	74.2
5	غياب الوعي النسوي	2.74	72.6
6	التقاليد والعادات	2.92	70.8
7	غياب التنسيق والتشبيك	2.92	70.8
8	ضعف قطاع المؤسسات النسوية	2.96	70.4
9	عدم الاستقرار السياسي والقانوني والاجتماعي	2.90	70.2
10	عدم التركيز الجاد في وسائل الإعلام على قضايا المرأة	2.88	70.0

8.5. الحاجات المستقبلية للمؤسسات النسوية:

1.8.5. البرامج والخطط المستقبلية:

تنظر المؤسسات النسوية إلى أن برامج التوعية والتثقيف، والتمكين، والتعبئة والتأثير هي من أهم البرامج والخطط التي تخدم الرؤية المستقبلية للمؤسسات النسوية، وجاءت أهمية برنامج التثقيف والتوعية لتجاوز العقبات التي تواجه المؤسسات النسوية وتمنعها من التوسع والانتشار، نتيجة الفهم الخاطىء لدور وثقافة هذه المؤسسات، ويأتي هذا البرنامج أيضاً لخدمة النساء، وذلك بتوعيتهن وتثقيفهن في مجالات مختلفة. كما أن تمكين النساء في مختلف المجالات الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والثقافية يساعدها على رفع كفاءتها والقدرة على المشاركة في مواقع صنع القرار وفي السياسات التنموية في المجتمع.

ترى المؤسسات النسوية في برامج التعبئة والتأثير أهمية كبرى في وقتنا الحالي، ونحن على أبواب تشريعات وقوانين خاصة بالمجتمع الفلسطيني، وذلك من أجل التأثير في القوانين والتشريعات، من خلال الضغط على صناع القرار والمشرعين، لأخذ القضايا التي تخدم المرأة بعين الاعتبار .

في حين ترى المؤسسات النسوية أهمية مشاركة القاعدة النسوية، في برامجها ونشاطاتها، حتى لا يكون فجوة بين ما تفكر به وتعمله القيادات النسوية والقاعدة، وهذا يعطي دافعاً قوياً لقيادات المؤسسات النسوية ذات الكفاءات العالية المشاركة في التخطيط التنموي، ودمج النوع الاجتماعي ضمن الخطط التنموية للدولة، في مختلف المجالات، سواء كانت طويلة أو قصيرة الأمد.

يعد برنامج التدريب من أهم برامج المؤسسات النسوية في تحقيق الرؤية المستقبلية لها، إذ تعمل المؤسسات من خلاله على تدريب النساء في مجالات مختلفة بهدف تقوية وتمكين النساء، ومساعدتهن على تطوير أنفسهن سواء كان في مجال التدريب المهني أو غيره. يوازيه في ذلك إيجاد مظلة جامعة للنساء الفلسطينيات، إذ تعتبره المؤسسات النسوية من البرامج المهمة

التي تسعى إليها لتحقيق رؤيتها المستقبلية، والمتمثلة بتوحيد جهودها ضمن إستراتيجية نسوية موحدة وجامعة، إلا أن هناك اختلافاً في وجهات النظر حول هذه المظلة (انظر جدول 15.5).

جدول (15.5): البرامج والخطط التي تسهم في تحقيق الرؤية المستقبلية،2007 (%)

الترتيب	البرامج والخطط	المتوسط	%
1	تثقيف وتوعية	3.15	68.5
2	تمكين	3.43	65.7
3	تعبئه وتأثير	3.53	64.7
4	مشاركة القاعدة النسوية	4.27	57.3
5	مشاركة في التخطيط	4.45	55.5
6	تدريب	4.58	54.2
7	إيجاد مظلة جامعة للنساء الفلسطينيات	4.59	54.1
8	تعزيز القدرة الاقتصادية	4.63	53.7
9	تعزيز الأطر النسوية	4.74	52.6
10	وضع خطة وبرامج استنادا إلى حاجات النساء	4.87	51.3

2.8.5. مجالات التدريب:

أشارت الدراسة إلى أن هناك اثني عشر مجالا تدريبياً، يحتاج إليها العاملون والعاملات في المؤسسات النسوية، كما هو مبين في الجدول (16.5). إذ احتل مجال التدريب في المجالات البحثية المرتبة الأولى، ويقاربه في الأهمية، التخطيط ، والإدارة، وإعلام وعلاقات عامة، واعداد مقترح مشروع، وإنتاج. إن اهتمام المؤسسات النسوية بالتدريب في هذه الجوانب، خصوصاً البحثية، يساعدها على دراسة واقعها وواقع المرأة الفلسطينية ومعرفة حاجات النساء قبل التخطيط للقيام بأي برنامج، كما أن معرفتها باعداد المقترحات للمشاريع يساعدها على الحصول على تمويل لأي مشروع تنوي العمل به. كما ترى المؤسسات ضرورة تدريب كادرها في مجال الإعلام والعلاقات العامة، وذلك حتى تستطيع أن تظهر الأنشطة والبرامج التي تقوم بها سواء كان على مستوى محلي أو دولي، أم كان من خلال وسائل الإعلام المختلفة أو عن طريق إقامة علاقات عامة .

جدول (16.5): مجالات التدريب التي يحتاج إليها العاملون في المؤسسات النسوية،2007 (%)

الترتيب	مجالات التدريب	المتوسط	%
1	بحثية	2.4	76
.2	تخطيط	2.46	75.4
3	إدارة	2.56	74.4
4	إعلام وعلاقات عامة	2.7	73
5	إعداد مقترح المشروعات	2.72	72.8
6	إنتاج	2.74	72.6
7	تعبئة وتأثير	2.84	71.6
8	حشد التمويل	3.04	69.6
9	تعاون عربي ودولي	3.12	68.8
10	اتصال	3.22	67.8
11	تدريب	3.28	67.2
12	تسويق	3.54	64.6

9.5. العوامل المساعدة لتدعيم وتطوير مشاركة المؤسسات النسوية في التخطيط التنموي:

في ضوء نتائج تقييم واقع المؤسسات النسوية الفلسطينية وبناءً على المعوقات التي تواجهها، يمكن اقتراح مجموعة من العوامل المساعدة للتغلب على هذه المعوقات وكذلك تدعيم وتطوير دور ومشاركة هذه المؤسسات في عملية التخطيط التنموي. بعض هذه العوامل تم اقتراحها من قبل المؤسسات النسوية نفسها، والأخرى من الباحثة ، وهذه الاقتراحات على النحو الآتي:

(1) إنشاء مظلة نسوية:

التنوع مهم وطبيعي، وهو ظاهرة طبيعية سواء بالأهداف أو الخدمات المقدمة، لكن المطلوب إيجاد مظلة وطنية ترفع مستوى التنسيق بين المؤسسات، بما يخدم التكامل في الأداء والخدمة، كما يوفر الفرص لرصد إستراتيجيات واضحة للحركة النسوية مبنية على حاجات

وأولويات النساء بالدرجة الأولى، وفي الواقع الذي توفر فيه هذه المظلة آلية التنسيق والتعاون، فإنها أيضاً تستطيع أن تؤثر في صناعة القرار الفلسطيني، والسياسات التنموية بشكل أعمق وأكبر، وهذا يصب في مصلحة النساء.

أشارت 98% من المؤسسات، كما هو موضح في جدول (17.5)، إلى أنه يجب أن تكون هناك مظلة وطنية جامعة للمؤسسات النسوية، تكون مرجعية حقيقية واضحة ورادعة في بعض الأحيان، والأهم من ذلك أن تكون مسؤولة عن الخطاب الإعلامي الموحد للمرأة، وأن تكون قوة ضاغطة، تقوم بوضع سياسات وإستراتيجيات ولوائح تنفيذية، وبرامج تسهم في النهوض بمستوى المرأة وتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص، حسب وثيقة الاستقلال، إذ أكدت على ذلك (49) مؤسسة، في حين رأت مؤسسة واحدة فقط أن لا أهمية لذلك.

جدول (17.5): أهمية إنشاء مظلة وطنية، 2007 (%)

الجواب	التكرار	%
نعم	49	98
لا	1	2
المجموع	**50**	**100**

أما بخصوص شكل هذه المظلة فقد كان هناك مجموعة من التصورات الآتية التي تتوافق مع إجابة العديد من ممثلات المؤسسات النسوية:

(1) تكون وزارة شؤون المرأة مظلة، على أن تضم المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وأن يتم وضع إستراتيجيات واضحة ومتفق عليها.

(2) أن يكون الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية هو المظلة، دون أن يكون له صبغة سياسية وألا يكون تابعاً للحكومة، على أن يتم تدريبه وتقوية الإمكانيات التي تؤهله للعب هذا الدور.

(3) تشكيل منتدى أو ملتقى لكافة المؤسسات النسوية الحكومية والأهلية، ووضع إستراتيجية عامة لرسم سياسة المؤسسات التنموية .

(4) اعتبار وثيقة التفاهم الوطنية التي تم النص عليها مع وزارة المرأة مظلة للتنسيق ما بين القطاعين الحكومي وغير الحكومي.

(5) تشكيل لجنة وطنية عليا أو ائتلاف من المؤسسات النسوية، بحيث يتم توزيع الأدوار بين المؤسسات، لإدارة شؤون المؤسسات النسوية.

(6) أن يكون طاقم شؤون المرأة والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، وبعض المراكز النسوية المتخصصة مظلة.

(7) تشكيل مجلس نسوي أعلى مستقل، يضم ممثلين عن الحكومة وآخرين عن المنظمات الأهلية وأكاديميات.

(8) عقد لقاءات دورية منتظمة، تلتقي فيها المؤسسات النسوية وتتشاور فيما بينها.

ومن خلال الإجابات هناك بعض الاقتراحات والآليات التي أشارت إليها المؤسسات النسوية، عندما وضعت تصوراتها لشكل هذه المظلة لتشمل ما يأتي:

(1) تطوير كادر الوزارة بما يتناسب مع الدور الجديد،

(2) التنسيق بين المؤسسات على مستوى البرامج، بحيث تتخصص كل مؤسسة في مجال عمل واحد، ولا تأخذ بعض المؤسسات النسوية على عاتقها العمل في جميع الجوانب،

(3) عمل فعاليات نسوية مشتركة تحت مظلة واحدة،

(4) أن يلتقي المنتدى شهرياً لمناقشة كافة البرامج والمشاريع في المجالات المختلفة،

(5) حشد النساء للانتساب لعضوية الاتحاد العام ،

(6) تنسيق وتعاون وتخطيط استراتيجيات بشكل جماعي ،

(7) التخطيط والعمل المشترك في بعض الجوانب، خاصة القانونية منها،

(8) التنسيق مع وزارة العمل للعمل على وضع خطة إستراتيجية واضحة وشاملة لتمكين المرأة للوصول إلى صناع القرار،

(9) التنسيق ما بين الضفة الغربية وغزة ليكون دور المرأة أقوى في كل فرص النضال، والتفاوض، والعمل، والتعليم، والترشح والانتحاب.

(2) التنسيق والتشبيك بين المؤسسات النسائية:

يبدوا واضحاً من إجابات المؤسسات النسوية، أن هناك وعياً لأهمية التنسيق والتعاون بين المؤسسات، كما أن هناك تصوراً واضحاً لأهمية التنسيق والعمل الموحد، وقد أظهرت الدراسة أهمية التنسيق ضمن الترتيب الآتي: يجعل المؤسسات النسوية أكثر قدرة على تحديد أولوياتها واحتياجاتها وأكثر وعياً للمشاركة في التخطيط التنموي، وفي الضغط على صانعي السياسات، كما أنه يوفر قدرة أعلى على التفاوض بالقضايا النسوية، وفرصاً أكبر للتدريب والتنظيم للمؤسسات النسوية، بالإضافة **إلى** توافر قاعدة معلومات لإمداد المؤسسات النسوية بها. وقد أشارت 80% من المؤسسات، كما يوضح جدول (18.5)، إلى أنها ترى نفسها جزءاً من هذا النسيج النسوي الجديد، الذي يعمل على إحراز تعديلات على المنظومة الثقافية الاجتماعية، ويقوم بالتنسيق بين الأنشطة المختلفة للمؤسسات النسوية، **ويوفر** إمكانيات أكبر على حشد التمويل، إلا أن إمكانية توفير التمويل حصل على أقل النسب كون الحصول على التمويل يعتمد على علاقات مسئولات المؤسسات النسوية مع الجهات الممولة.

جدول (18.5): أهمية التنسيق والتعاون بين المؤسسات النسوية، 2007 (%)

البند	نعم	لا	لا رأي	لا إجابة	المجموع
يعمل على إحراز تعديلات على المنظومة الثقافية الاجتماعية	78	12	4	6	100
يوفر قدرة أعلى على التفاوض بالقضايا النسوية	86	4	4	6	100
يجعل المؤسسات النسوية أكثر وعياً بالمشاركة في التخطيط التنموي	90	1	4	5	100
يوفر فرصاً أكبر للتدريب والتنظيم للمؤسسات النسوية	84	6	4	6	100
يوفر إمكانيات أكبر على حشد التمويل	64	14	8	14	100
يوفر قاعدة معلومات لإمداد المؤسسات النسوية بها	80	6	4	10	100
يقومون بالتنسيق بين الأنشطة المختلفة للمؤسسات النسوية	72	2	6	20	100
يجعل المؤسسات النسوية أكثر قدرة على تحديد أولوياتها وحاجاتها	92	2	4	2	100
أكثر قدرة على الضغط على صانعي السياسات	88	0	2	10	100
هل ترى مؤسستك جزء من هذا النسيج النسوي الجديد	80	10	2	8	100

(3) الاتفاق على خطة إستراتيجية موحدة لكافة المؤسسات النسوية:

من المفترض أن القضايا النسوية تمثل قاسماً لمختلف أطياف الحركة النسوية بغض النظر عن الفكر الاجتماعي أو السياسي لكل مؤسسة نسوية, وبالرغم من وعي هذه المؤسسات بأهمية العمل وتضافر الجهود فيما يتعلق بالقضايا النسوية إلا أن هذا الوعي لم يثمر لغاية الآن بشكل يتمخض عنه خطط عمل وإستراتيجيات تتبناها المؤسسات النسوية وتعمل عليها، لذا يتطلب منهن تجاوز الخلفيات الاجتماعية والسياسية الخاصة بهن للعمل على القضايا النسوية المشتركة. والابتعاد عن التنافس غير الإيجابي بين هذه المؤسسات فيما يتعلق بالعمل والالتزام بالتكامل الذي يفضي بدوره إلى الالتزام بالتخصصات.بالإضافة إلى البحث عن والسعي إلى

الاستقلال المادي لهذه المؤسسات حتى لا تعمل وفق أجندات الممولين وأولوياتهم، والعمل وفقاً لحاجاتها وأولوياتها.

(4) بناء علاقة جيدة مع السلطة الوطنية الفلسطينية ترقى إلى مستوى الشراكة:

نظراً لما تتمتع به المؤسسات النسوية كغيرها من مؤسسات المجتمع المدني من قدرات فكرية ومهنية وإدارية لتاريخها الطويل في العمل التنموي فإنه يتطلب منها بلورة برنامج مشترك مع السلطة الوطنية قائم على مبدأ الشراكة في مختلف المراحل، ابتداءً من تحديد الحاجات والتخطيط، مروراً بالتنفيذ وانتهاءً بالمراقبة والتقييم لان هذه العلاقة تعمل على التأثير في السياسات التنموية.

لذا من الواجب على مسؤولات المؤسسات النسوية ومسؤولي مؤسسات السلطة الوطنية التركيز على علاقة الشراكة بينهما, والابتعاد عن علاقة التنافس وعدم الثقة: وذلك لأن المؤسسات الأهلية – ومن ضمنها النسوية– لم تعتد على وجود سلطة سابقاً وهذا الموضوع عكس نفسه على شكل صراعات عند وضع قانون الجمعيات الأهلية عام 2000 وعند قيام الممولين بالتوجه لدعم هذه المؤسسات عبر المؤسسات الحكومية وغيرها.

- كما أن عدم الاستقرار السياسي وعدم ثبات الحكومات الفلسطينية وتغييرها المستمر وما يتبعه من تغيير السياسات وفقاً لطبيعة وشخصية كل وزير أو مسؤول يخلق إرباكاً ولا يصب في صالح الارتقاء بالعلاقة بين هذه المؤسسات والسلطة إلى مستوى الشراكة، لذا يتطلب من القائمين على هذه المؤسسات الوعي لهذه التغيرات وعدم إفساح المجال لها للتأثير في علاقة الشراكة .

- الابتعاد عن المواقف السياسية تجاه السلطة نفسها (قبولها أو عدمه, الإيمان بشرعيتها أو لا, تأييدها أم معارضتها ..) لأن كل هذا يحول دون علاقة جيدة وعلاقة شراكة معها.

- الاتفاق على خطة شاملة يتم وضعها من قبل الجانب الحكومي وغير الحكومي، ترقى إلى مستوى الشراكة في التنمية .

(5) العمل على زيادة الموارد المالية لتحقيق الاستقلالية للمؤسسات .

تنظر المؤسسات النسوية في البداية إلى أهمية استقلاليتها ضمن الإطار القانوني للمبادئ والمفاهيم الذي تنظم علاقتها مع السلطة الوطنية، والتي تأتي مع شرعية تأسيس وإقامة وأهمية استمرار هذه المؤسسات، فالشرعية والاستقلالية حقوق طبيعية للمؤسسات النسوية، بالإضافة إلى المساءلة والمحاسبة والشفافية والتي تعتبر حق طبيعي للسلطة في ظل سيادة القانون للمتابعة والإشراف على هذه المؤسسات.

من المهم جداً للمؤسسات النسوية أن تبدع في التفكير في كيفية تجنيد الأموال بشكل ذاتي، لأن هذا الأسلوب هو الكفيل لتنفيذ برامجها والعمل على أجندة نسوية وطنية تحررها من العمل وفق أجندات الممولين ورؤيتهم فيما يتعلق بالقضايا النسوية، صحيح أن هناك قضايا نسوية عالمية تشكل قاسماً مشتركا بين نساء العالم في كل مكان مثل قضية التمييز ضد النساء وتهميشهن وعدم وصولهن للموارد التي تمكنهن من الوصول لمراكز صنع القرار، إلا انه تبقى هناك قضايا خاصة بنساء كل مجتمع على انفراد وتحتاج لجهود نسوية وطنية للعمل عليها وليس وفقاَ لأجندات الممولين. لقد وعت بعض المؤسسات هذه القضية وحاولت العمل على إنشاء بعض المشروعات الصغيرة المدرة للدخل ونجحت أحياناً وأخفقت كثيراَ لكن المهم أن تحاول وتستمر المحاولة والأهم أن يصبح هذا النهج جزءاً من التفكير عند وضع المؤسسات النسوية لخططها الإستراتيجية ولا تبقى تركض وتستجدي وتتسابق للحصول على التمويل الأجنبي مما يحرمها من التمتع بالأمان، حتى لو كان هذا الوضع مقبولاَ بشكل مؤقت، وهناك تجارب كثيرة في الدول النامية نجحت فيها النساء في الحصول على التمويل الذاتي .

(6) التواصل مع القاعدة والجماهير وعكس احتياجاتهم:

بالرغم من أن المؤسسات النسوية خرجت من رحم الجماهير النسوية ومن بين صفوفها، وبالرغم من أن هدفها هو الاسهام في تلبية حاجات هذه الجماهير وإيصال صوتها لصانع القرار التنموي والسياسي، إلا أنها أخفقت– وبنسب متفاوتة– في ذلك نتيجة ابتعادها عن هذه الجماهير، صحيح أنها تنفذ البرامج لخدمة هذه الجماهير لكنها تنفذها لخدمة القائمات على هذه المؤسسات

في أحيان كثيرة والاهم أن هذه البرامج لا تأتي في الغالب وفقاَ لحاجات جماهير النساء وأولوياتهن، مما جعل هذه الجماهير تشعر بأن المؤسسات ومن ضمنها المؤسسات النسوية قد عزلت نفسها في برج عاجي وأصبحت مؤسسات للنخبة فقط وليست للجماهير، حيث تسقط هذه المؤسسات خططتها وبرامجها عليها ولا تتمتع هذه الخطط والبرامج بمشاركة الجماهير.

إن الأجدر بهذه المؤسسات هو الرجوع لقاعدتها الجماهيرية فهناك يكمن سر قوتها، وهناك مجال عملها الأصلي والاهم، حتى تخرج من دائرة الاغتراب التي تعيشها وتعود لرسالتها التي قامت هذه المؤسسات من أجلها. لأن زيادة القاعدة الجماهيرية الداعمة للمؤسسات النسوية يعني بطريقة أو بأخرى المشاركة الفاعلة في التنمية .

(7) إصلاح نظام التعليم:

على الرغم من أن المؤسسات النسوية نجحت في بعض مبادراتها برفع التعليم الإلزامي حتى الصف العاشر، إلا أن هناك حاجات أخرى لقطاع التعليم مثل : تأمين التعليم المجاني لمختلف المراحل أو الفئات العمرية ، ومراجعة المناهج التعليمية خصوصاً التقليدية منها، ومساعدة ودعم الفتيات في التعليم الجامعي، وتوفير المدارس المهنية للفتيات ومراعاة توفير مدارس لتعليم الفتيات في أماكن سكناهن حتى لا يحرمن من التعليم.

(8) التوعية الإعلامية والتثقيف والتدريب بالعمل النسوي:

على الرغم من تنوع برامج المؤسسات النسوية، إلا أنها بحاجة إلى التركيز أكثر في برامجها التوعوية والتثقيفية والعمل بها على صعيدين متوازين، الأول توعية النساء أنفسهن وتثقيفهن في جوانب لها علاقة بالمرأة مثل تثقيفهن في جوانب مهمة وحساسة تخص المرأة كالجوانب القانونية مثلاً وتعزيز المفاهيم النسوية وتكريس دورهن في الحركات النقابية وفي القوانين والتشريعات الفلسطينية، ودعمهن للوصول إلى مواقع صنع القرار الخاص والعام . أما الصعيد الثاني فيتمثل في بلورة برامج مجتمعية تتعلق برؤية المؤسسات النسوية الفكرية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية ، وطرحها من خلال وسائل الإعلام المختلفة وإشراك المجتمع في

نقاشها حتى تتيح له المجال للاطلاع على أفكار ورؤية هذه المؤسسات والمشاركة في تغيير الثقافة السائدة للصورة النمطية والتقليدية للمرأة ولعمل المؤسسات النسوية وتوعيته بأهمية تمكين النساء من أجل الإسهام في عملية التغيير الجارية لأهمية مشاركة المرأة في التخطيط التنموي.

العمل على تحقيق التنمية لا يأتي إلا من خلال دعم المرأة وتقديم خدمات صحية لائقة وذات جدوى عالية، لتشعر المرأة بكرامتها، وأنها عضو مهم في المجتمع وجزء من التنمية الشاملة أو المستدامة.

(9) توفر قاعدة معلومات لدى المؤسسات النسوية :

هناك ضرورة لتوفير قاعدة معلومات عن واقع النساء في فلسطين في مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتعليمية لكل منطقة على حدة ، وعمل دراسات خاصة بالمرأة وذلك لرصد حاجاتها، ووضع خطط طويلة وقصيرة المدى لتلبية هذه الحاجات.

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

1.6. نتائج الدراسة:

حاولت الدراسة معرفة إلى أين وصلت المؤسسات النسوية في دورها في التخطيط التنموي، وذلك من خلال دراسة ميدانية لواقع المؤسسات النسوية، وقراءة وتحليل وتقييم ما حصلت عليه من بيانات ومعلومات، وقد ركزت الدراسة على مجالات وأولويات وإستراتيجيات عمل المؤسسات النسوية، وعلاقتها بالسياسات التنموية المبنية على أساس النوع الاجتماعي، لمعرفة قدرة المؤسسات النسوية على الربط ما بين عملها والواقع الذي تسعى إليه. وفي ضوء التحليل الذي تم في الفصول السابقة، يمكن الخروج بعدد من النتائج وهي على النحو التالي:

(1) تعود نشأة المؤسسات النسوية الفلسطينية إلى أوائل القرن الماضي،حيث كانت الجمعيات الخيرية التي تقوم عليها نساء هي أول أشكال المنظمات النسوية، والتي إرتكزت في عملها على الأعمال الخدماتية الخيرية المرتبطة بالوضع السياسي والوطني.

(2) جاءت الأطر النسوية المنبثقة عن تنظيمات سياسية لتحرير المرأة، اجتماعياً، إلا أن امتدادها للتنظيمات السياسية المسيطر عليها من قبل الذكور، شكل عائقاً أمامها، فأصبحت مصلحة التنظيم السياسية لها الأولوية في عمل هذه الأطر، وهذا ما يؤكد أن المرأة الفلسطينية ليست فوق السياسة، وأن المصلحة الاجتماعية والذاتية للنساء لم يكن من ضمن أولوياتها، ولم تضع المسألة النسوية على سلم أولوياتها، مع أنها كانت تعي هويتها الذاتية.

(3) منذ بداية التسعينيات، وبشكل خاص بعد اتفاق أوسلو اتجهت معظم المؤسسات النسوية إلى تعديل أهدافها بما يتناسب مع المتغيرات في الجوانب السياسية وما تبعه من تغييرات في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأهم ما يميز هذا التغيير تضمين أهداف تنموية تعكس رؤية تنموية لدور المرأة، وبدأت هذه المؤسسات تركز في

عملها على الجوانب التنموية وكذلك تدريب وتأهيل النساء للمشاركة في التنمية الشاملة. فقد أصبحت رؤية المراكز النسوية أكثر وضوحاً للقضايا المهمة والحساسة التي تخص المرأة.

(4) عدم وجود رؤية واضحة لعمل المؤسسات النسوية، حيث لم تكن أهدافها منطلقة من حاجة الفئات المستهدفة، وإنما عكست طموحات ورغبات المؤسسات النسوية في الخروج من العمل التقليدي.

(5) على الرغم من تنوع مجالات عمل المؤسسات النسوية إلا أن هذا التعدد في البرامج والمجالات التي تعمل بها، يبعدها عن قضية التخصص في العمل ويشتت جهودها وإمكانياتها البشرية والمادية. ويبعدها عن التركيز والتخصص في مجال محدد، ويأتي هذا على حساب نوعية البرامج المقدمة، كما أن تنوع المجالات التي تعمل بها المؤسسات النسوية يشير إلى أنها لم تستطع حتى الآن الابتعاد عن الدور ألخدماتي الذي بدأت العمل به.

(6) ظهر للمؤسسات النسوية أكثر من أولوية، مع تقارب في النسب بينها، وهذا يدل ويؤكد أن هذه المؤسسات كانت عبر السنوات الماضية تفضل مصلحة الوطن والأسرة على مصالح المرأة, لذلك اعتبرتها أولوليات لا تحتمل التأجيل، نتيجة الفترة الزمنية الطويلة من الانتظار. وهذا ما يبرر تنوع مجالات المؤسسات النسوية وعدم تخصصها في جانب واحد.

(7) ترى المؤسسات النسوية أن من حق المرأة المشاركة في صنع القرار، حيث عبرت 90% من المؤسسات بأنها تطمح إلى وصول المرأة إلى مواقع قيادية، وأنها تعمل بشتى الوسائل لدعم وصول المرأة إلى مواقع قيادية في المجتمع للمشاركة في صنع القرار.

(8) بينت نتائج الدراسة أن المؤسسات النسوية تربطها علاقة تمويل بالدرجة الأولى مع المؤسسات الأجنبية، وهذا يشير إلى أن المؤسسات النسوية تعتمد في تمويل برامجها على الدعم الخارجي، سواء كان تمويل مشاريع أو برامج تدريبية أو تقديم منح للتعليم،

بالإضافة إلى الاستفادة من الاستشارات والمعونات الفنية وعمل مشروعات ثقافية وبرامج مشتركة.

(9) يعتبر التنسيق الفعال والتعاون بين المؤسسات النسوية من الأمور التي تساعدها على المشاركة في التنمية، خصوصاً إذا عملت تلك المؤسسات مجتمعة وبالتعاون مع بعضها ضمن أهداف ورؤية وخطط تنموية واضحة ومتفق عليها من قبل الجميع.

(10) يعود ضعف أو غياب مشاركة النساء في الخطط التنموية إلى عدم وجود خطة تنموية شاملة وتقدمية، سواء على صعيد الحكومة أو صعيد الحركة النسوية، بالإضافة إلى عدم وجود خطاب نسوي تقدمي موحد، وعدم توفر مرجعية واحدة جامعة ومظلة حقيقية تعكس أولويات النساء وهمومهن. وأن المؤسسات النسوية لم توحد صفوفها بوضع إستراتيجية موحدة تشارك فيها جميع المؤسسات، بعيدة عن الفئوية والحزبية.

(11) استطاعت المؤسسات النسوية من خلال برامجها وأنشطتها، دمج المرأة وإشراكها في الحياة العامة، وذلك بوصول عدد من النساء إلى مواقع صنع القرار في المجالس المحلية والمجلس التشريعي، بتحقيق الكوتا النسائية.

(12) أظهرت الدراسة حاجة المؤسسات النسوية إلى التدريب في العديد من المجالات، وهذا يدل على وعي المؤسسات بالضعف الذي يعتري كادرها، وتسعى جاهدة لتطويره.

(13) يعد الاحتلال الإسرائيلي وما يفرضه من قيود وإجراءات على المجتمع الفلسطيني من أبرز وأهم المعيقات التي تواجه عمل المؤسسات النسوية للمشاركة في صياغة السياسات التنموية.

(14) يشكل النظام المجتمعي والعادات والتقاليد، التي تعد ملزمة أكثر من القانون نفسه، في ظل عدم وجود خطة إستراتيجية شاملة للحكومة، وغياب القانون وما نتج عنه من انتشار الفوضى والفلتان الأمني عائقاً لعمل المؤسسات النسوية.

(15) تعتبر برامج التوعية والتثقيف، والتمكين، والتعبئة والتأثير من أهم البرامج المستقبلية، لتجاوز عقبات المؤسسات النسوية في المشاركة في رسم السياسات التنموية.

2.6. التوصيات:

بناءً على النتائج التي خلصت إليها الدراسة، بالإمكان وضع مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تسهم في تطوير المؤسسات النسوية الفلسطينية وتعزيز دورها في المشاركة في التخطيط التنموي، ومن هذه التوصيات:

(أ) توصيات خاصة بالمؤسسات النسوية:

(1) ضرورة توحيد جهودها وطاقاتها تحت مظلة نسائية، تجمع كافة المؤسسات النسوية الحكومية وغير الحكومية، والأطر النسوية المختلفة، بناءً على استراتيجية موحدة، ورؤية نسوية واضحة وخطاب نسوي موحد، مع تأكيد أهمية التخصص في عمل هذه المؤسسات.

(2) تنظيم حملات توعية وتثقيف واسعة على امتداد الوطن لتغيير نظرة المجتمع النمطية لدور المرأة وقدراتها.

(3) مواصلة حملات الضغط والمناصرة لتغيير القوانين خصوصاً في ظل مرحلة إقرار تشريعات جديدة، حتى تبقى هذه التشريعات مستندة إلى وثيقة الاستقلال، واتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة.

(4) توفير الدعم والتدريب للمؤسسات النسوية، كل حسب اختصاصه، والعمل على تأهيل كوادر نسائية، ودعمها للمشاركة في التخطيط التنموي.

(5) الاتفاق على صياغة خطة تنموية شاملة، ووضع الطرق والآليات المناسبة لتحقيق هذه الخطة.

(6) تفعيل العلاقة ما بين الحكومة والمؤسسات النسوية، والاتفاق على إستراتيجية عمل موحدة تحقق التكافل فيما بينها.

(7) التفكير بإقامة مشاريع اقتصادية تنموية للنساء وللمؤسسات النسوية، حتى تستطيع المؤسسات تمويل برامجها بنفسها، بدلاً من الاعتماد على الجهات المانحة.

(8) توفير قاعدة بيانات واضحة عن هذه المؤسسات من خلال إجراء المزيد من الدراسات الميدانية عنها.

(9) توسيع وتفعيل دور اللجان النسوية المشاركة في التخطيط التنموي.

(10) ضرورة إعادة النظر في برامج المؤسسات النسوية، وربطها أكثر بأجندة التغيير الاجتماعي لصالح قضايا المرأة.

(11) ضرورة تفعيل التنسيق والتعاون بين المؤسسات النسوية من جهة وبين المؤسسات النسوية والمؤسسات الأخرى في القطاعين الحكومي والخاص من جهة أخرى.

(ب) توصيات خاصة بالسلطة الوطنية الفلسطينية:

(1) العمل على تطوير البرامج والمناهج التعليمية بما يسهم في توعية المجتمع تجاه قضايا المرأة ومشاركتها في عملية التنمية.

(2) توفير الدعم المالي لتمويل المشاريع والبرامج التنموية النسوية.

(3) تفعيل دور الحكومة في الإشراف والمتابعة لعمل المؤسسات النسوية ودمجها في اللجان المشاركة في التخطيط التنموي.

(4) ضرورة التنسيق مع المؤسسات النسوية لتحقيق وإنجاز الأنشطة والبرامج التي يعملون عليها بشكل يضمن استفادة النساء .

(5) تنسيق وتنظيم العلاقة ما بين السلطة الوطنية والمؤسسات النسوية لرسم الخطوط الأساسية لخطط التنمية سواء كانت طويلة أو قصيرة الأمد.

(6) وجود جهة رسمية تتابع عمل المؤسسات النسوية سواء كانت حكومية أو غير حكومية.

(7) الاهتمام بإجراء الدراسات والأبحاث الجندرية ، لمعرفة واقع النساء في مختلف المجالات ، وذلك للارتكاز عليها في وضع الخطط لمساعدة ودعم وتطوير النساء للمشاركة في التنمية.

المراجع والمصادر

(1) المراجع العربية:

أبو علبة، عبلة، المنظمات الأهلية الفلسطينية، المكتب الدولي للجمعيات الإنسانية والخيرية، 2001 (www.humanitarianibh.net/conferences/abla.htm).

أبو غضيب، عطاف: **دور المرأة الفلسطينية في الانتخابات التشريعية**، منشورات مركز شؤون المرأة والأسرة، نابلس، 1996.

أبو فاشة، وسيم: **تقييم برامج المؤسسات النسائية الفلسطينية في الضفة الغربية بين عامي 1995-2000**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2004.

أبو نحلة، لميس وآخرون: **تمكين المرأة بين النظرية والتطبيق على المستوى العالمي والمحلي**، جامعة بير زيت، معهد دراسات المرأة، رام الله ، 2004.

أبو هنود، عبد الله، *المؤسسات النسوية وآفاق العمل المستقبلي*، 2006.

الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية. *النظام الأساسي والداخلي للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية*، **المؤتمر العام الرابع للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية**، الجمهورية التونسية، (30 نيسان-6 أيار)، 1985.

برغوثي، مصطفى، *منظمات المجتمع المدني ودورها في المرحلة المقبلة*، اتحاد لجان الإغاثة الطبية ، القدس، 1996 .

برنامج دراسات التنمية، جامعة بير زيت: **تقرير التنمية البشرية 1998-1999**، رام الله، فلسطين، 1999.

برنامج دراسات التنمية، جامعة بير زيت: **تقرير التنمية البشرية للأعوام 2001، 2002، 2004**، رام الله، فلسطين.

بشارة، عزمي، *مساهمة في نقد المجتمع المدني*، مواطن: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، 1996.

تراكي، ليزا. **تقديم لدليل المؤسسات النسوية الفلسطينية**، مركز بيسان للبحوث والإنماء، الطبعة الأولى، رام الله، أيار 1993.

جاد، إصلاح: *تطور الدور السياسي للمرأة الفلسطينية: الجزء الأول*، **مجلة شؤون المرأة**، العدد الأول، 1991.

جاد، إصلاح: *تطور الدور السياسي للمرأة الفلسطينية: الجزء الثاني*، **مجلة شؤون المرأة**، العدد الثاني، 1992.

جاد، إصلاح، *الأطر النسوية والمنظمات النسوية غير الحكومية*، **الحركة النسائية الفلسطينية، إشكاليات التحول الديمقراطي واستراتيجيات مستقبلية**، المؤتمر السنوي الخامس لمؤسسة مواطن، 17-18 كانون أول 1999، رام الله، مواطن: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2000.

الحاج يحيى، محمد، وآخرون. **المرأة الفلسطينية وبعض قضايا العنف الاسري**، مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله، 1995.

حماد، وليد: **المنظمات النسائية الأردنية والتنمية المستدامة**، عمان، مركز الأردن الجديد للدراسات، 1999.

دراغمة، عزت: **الحركة النسائية في فلسطين (1903-1990)**، القدس، مكتب ضياء للدراسات، 1991.

دليل المؤسسات الأهلية الفلسطينية والعربية (فلسطين، الأردن، مصر لبنان) ، مركز العمل التنموي، الطبعة الأولى، سلسلة النشرات التنموية (21)، 1998.

رزق، هديل، *المرأة الفلسطينية والتنمية البشرية*، **مجلة الغيداء**، العدد الثاني، مركز معلومات وإعلام المرأة ، 1999.

سالم، وليد. **المنظمات المجتمعية التطوعية والسلطة الوطنية الفلسطينية**، رام الله، معهد ماس، 1999.

سعيد ، نادر. **مذكرات التنمية البشرية**، رام الله، 2007.

سعيد، نادر. **النساء الفلسطينيات والانتخابات**، رام الله، مواطن: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1999.

سعيد، نادر، المرأة الفلسطينية والتنمية، برنامج دراسات التنمية، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، سلسلة التخطيط من اجل التنمية، العدد الثالث، 1998.

سعيد، نادر، *المرأة الفلسطينية ومجالس الحكم المحلي: التنمية والانتخابات*، منشورات طاقم شؤون المرأة، 1996.سعيد ، نادر، نصيف، نوران ، المرأة الفلسطينية والتنمية. رام الله: جامعة بير زيت، برنامج دراسات التنمية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 1998 .

سعيد، نادر، وآخرون، *الدستور الفلسطيني ومتطلبات التنمية البشرية، أبحاث وأوراق عمل*، جامعة بير زيت، برنامج دراسات التنمية، رام الله، 2004.

سوسي، سمية، واقع المؤسسات النسوية في قطاع غزة، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 20، 2005.

الصفدي، سمية وآخرون. **منظمات حكومية أم غير حكومية: المؤسسات النسوية إلى أين؟**، منشورات مركز شؤون المرأة والأسرة، نابلس، 1995.

الصوراني، غازي، *دور المرأة الفلسطينية: تاريخه الحديث والمعاصر*، **مجلة الرؤيا**، العدد الواحد والعشرون، الهيئة العامة للاستعلامات، 2002.

طاقم شؤون المرأة، **مجلة صوت النساء**، العدد 76، رام الله، منتصف تموز، 1999.

عبد الهادي، عزت. **دور المنظمات الأهلية في بناء المجتمع المدني**، مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله، 2002.

عبد الهادي، عزت، *المنظمات الأهلية الفلسطينية وإدارة الانتقال من الإغاثة إلى التنمية*، **مجلة شؤون تنموية**، العددان الثالث والرابع، 1997.

عبد الهادي، عزت، النحاس، زكريا. **دور المنظمات الأهلية في بناء المجتمع المدني**، مركز بيسان للبحوث والإنماء، آب 2000.

عبد الهادي، عزت، *رؤية أوسع لدور المنظمات الأهلية الفلسطينية في عملية التنمية، ورقة مفاهيم*، مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله، 2004.

عبد الهادي، فيحاء. **ادوار المرأة الفلسطينية في الثلاثينات، المساهمة السياسية للمرأة الفلسطيني**ة مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق، 2005 .

عبد الهادي، فيحاء. **ادوار المرأة في الأربعينات: المساهمة السياسية للمرأة الفلسطينية**، مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق، 2005.

عليوة، محمود؛ محمود، منى. **مفهوم المشاركة السياسية**، موسوعة الشباب السياسية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد الرابع، 2004.

عيد، حسن. **دراسات في التنمية والتخطيط**، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، الهيئة العامة للاستعلامات، 2001.

الغنيمي، زينب، *تطور وضع المرأة الفلسطينية*، **مجلة شؤون فلسطينية**، العدد 21، 1990.

قزاز، هديل. **مشاركة المرأة في التنمية، المرأة الفلسطينية والتنمية**، تحرير، نادر عزت سعيد ونوران نصيف، رام الله، برنامج دراسات التنمية جامعة بير زيت، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، 1998.

كتاب، آلين، **الحركة النسائية في فلسطين: توجهات وتحديات مستقبلية**، المرأة العربية في مواجهة العصر، بحوث ونقاشات الندوات الفكرية، الطبعة الأولى، نور– دار المرأة العربية للنشر، القاهرة، 1996.

كتاب، آلين، *القومية والنسوية: التجربة الفلسطينية*، **الحركة النسائية الفلسطينية، إشكاليات التحول الديمقراطي واستراتيجيات مستقبلية**، وقائع المؤتمر السنوي الخامس لمؤسسة مواطن، 17-18 كانون أول 1999، رام الله، مواطن: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2000.

كمال، زهيرة، *المرأة واتخاذ القرار في فلسطين*، مؤسسة مفتاح، المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية، **وضعية المرأة الفلسطينية**، دراسات وتقارير، المجلد الأول، 2003.

كمال، زهيرة، *تجربة العمل النسائي الفلسطيني، بين الجماهيري والحكومي*، **الحركة النسائية الفلسطينية، إشكاليات التحول الديمقراطي واستراتيجيات مستقبلية**، وقائع المؤتمر السنوي الخامس لمؤسسة مواطن، 17-18 كانون اول 1999، رام الله، مواطن: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2000.

كمال، زهيرة، *دور المنظمات غير الحكومية في تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين قبل وبعد قيام السلطة الفلسطينية*، ورقة نقدية مقدمة الى ورشة العمل المنعقدة في الفترة الواقعة ما بين 14-17 فبراير 2000.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا). **الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمرأة الفلسطينية: 1990-2003**، منشورات الأمم المتحدة، 2004.

مؤسسة مفتاح، المبادة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية، **وضعية المرأة الفلسطينية**، دراسات وتقارير، المجلد الثاني، 2003.

مؤسسة مفتاح، المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية، **وضعية المرأة الفلسطينية**، دراسات وتقارير، المجلد الأول، 2003.

المالكي، مجدي، وآخرون. **تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة**، رام الله، معهد ماس، أيار 2001.

مركز القدس للنساء. **توثيق الانتخابات الفلسطينية عام 1996 من منظور نسوي**، القدس،

مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي. **تقرير وضعية المرأة الفلسطينية بالاستناد الى اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة**، القدس، 2001.

مركز بيسان للبحوث والإنماء. **المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية خلال الانتفاضة**، رام الله، 1991.

مركز بيسان للبحوث والإنماء. **دليل المؤسسات النسوية**، رام الله، 1993.

معهد دراسات المرأة، جامعة بير زيت، **دورية دراسات المرأة**، العدد الأول، 2002.

ملتقى العمل الديمقراطي. **الدستور: المرأة والمشاركة السياسية**، منشورات ملتقى العمل الديمقراطي، القدس، 2004.

نزال، ريما، *واقع المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية*، **مجلة تسامح**، مركز رام الله للدراسات وحقوق الإنسان، حزيران 2004.

هلال، جميل. **النظام السياسي الفلسطيني: دراسة تحليلية نقدية**، الطبعة الأولى، رام الله، مواطن: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1998.

هلال، جميل، وآخرون، *التنمية البشرية في فلسطين، مساهمات أولية في النقاش الدائر حول المفهوم والقياس*، جامعة بير زيت، برنامج دراسات التنمية، تحرير نادر عزت سعيد، 1998.

هلال، جميل، والمالكي، مجدي. **مؤسسات الدعم الاجتماعي**، معهد ماس، رام الله، 1997.

هندية، سهى، *هيكلية وبرامج الحركة النسائية وإشكالياتها*، **الحركة النسائية الفلسطينية، إشكاليات التحول الديمقراطي واستراتيجيات مستقبلية**، المؤتمر السنوي الخامس لمؤسسة مواطن، 17-18 كانون أول 1999، رام الله، مواطن: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2000.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي. **الاستراتيجية الوطنية للمرأة الفلسطينية**، رام الله، حزيران، 1997.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي. **خطة التنمية الوطنية الفلسطينية متوسطة المدى (2005-2007)**، رام الله، 2005.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الفريق الوطني لمكافحة الفقر. **تقرير الفقر**، رام الله، حزيران، 1998.

وزارة شؤون المرأة. **مؤشرات وأرقام**، موقع الوزارة على الانترنت(www.mowa.gov.ps/)، 2007.

(2) المراجع الأجنبية:

Ahooja-Patel, Krishna: **Women and sustainable development: an international dimension**, Ashish Publishing House, New Delhi, 2004.

Ram, S. (ed.): **Women socio-economic problems**, Comminwealth, New Delhi, 2004.

Vitullo, Anita and others: **Women and work in Palestine**, Birzeit University, Development Studies Programme, Ramallah, 1998.

Haleh, Afshar: **Women and Empowerment: Illustration from the Third World**, Macmillan Press LTD, London, 1998.

Suha. Sabbgh: **Palestinian Women of Gaza and the West Bank**, Indiana University Press, Indiana, 1998.

Birzeit University: **Palestine Women: A Status Report**, Birzeit University Publications, Ramallah, 1997.

Shami, Mufeed M.: **Socio-Economic Assessment: Impact of Working Women on Development and Cultural Changes in Palestine**, Deanship of Scientific Research, An-Najah National University, Nablus, 1997.

الملاحق

ملحق رقم (1)

تشكيل جمعية زهرة الأقحوان

بدأ نشاط جمعية زهرة الأقحوان خيريا اقرب إلى النادي الاجتماعي، تهتم بوحدة الأديان وبمساعدة الفقراء بشكل غير مباشر، ثم تطور وتحول عمل الجمعية إلى عمل عسكري منظم بعد حادثة مقتل طفل فلسطيني أمام أعين رئيسة الجمعية مهيبة خورشيد، ومقتل السيدات الحوامل على أيدي الصهاينة، وبقر بطونهن أمام ناظري نريمان خورشيد.

سميت تلك الجمعية باسمها، الاسم الذي يدل على الحياة والجمال والديمومة، لعلاقتها بكتاب فرنسي قرأته مؤسسة الجمعية، يشير إلى الزهرة القرمزية في الثورة الفرنسية، بالإضافة إلى ارتباطه بزهرة الأقحوان، الموجودة بكثرة في ربوع فلسطين، وهي عبارة عن زهرة من الصدف، التي تشتهر به مدينة بيت لحم، وهي ترمز إلى جمال الطبيعة والحرية، التي يسعى إليها الشعب الفلسطيني. كما أنها زهرة المارجريت، التي تعيش فترة طويلة، وهي أيضا شعار وعلامة للمجاهدين، وتعني بالانجليزية : "إخفاء وتفاني وإنكار ذات". ومن الجدير بالذكر أن شعار الجمعية، كان قد نفذ بالهند، بتعليمات من غاندي، وهو من تصميم المؤسسة مهيبة خورشيد.

أما بخصوص نص قسم الجمعية الذي أقسمته عضوات زهرة الأقحوان حين الانتساب للمنظمة فهو: " اقسم بشرفي وديني وملتي على موالاة مبدئي، وبذل الغالي والنفيس في سبيل الخير والمساعدة لكل محتاج وضعيف، أشهدت رب العالمين على ما ذكرت، كما أنني لا أبوح به حتى الموت."

وقد وقعت على هذا القسم كل من: " صبحيه عوض، خديجة كيلاني، مديحة البطة، نجمة عكاشة، ميسر ضاهر، سنية إيراني، فايزة شلوان، مبرة خالد " وذلك يوم الخميس الموافق 20 شباط من العام 1947 الموافق 24 محرم .

كما أشارت عضوات الجمعية إلى أن بعض النساء تدربن على إطلاق النار وصـــناعة المفرقعات وفنون الحرب القتالية على أيدي زملائهن الثوار، ومنهن من حملت السلاح وشاركت زملاءها الثوار في مقاومة الاحتلال سواء بعمل كمائن للصهاينة وإطلاق النار عليهم أو تســليم الأسرى منهم للمجاهدين العرب وإلقاء القنابل علي التجمعات الصهيونية، أو اســتخدام المــدافع الرشاشة والبنادق .

أكدت مؤسستا الجمعية وجود رجال انضموا إلى جمعية زهرة الأقحوان وأنهــم كــانوا على معرفة بأن مؤسسات الجمعية كن من النساء وقد ضمت مجاهدين آخرين من سينا وألمانيا.

ومن اكبر المعارك التي خاضتها الجمعية بقيادة مهيبة خورشيد، موقعة بيت يام القريبة من يافا ضد قادة اليهود التي اجتمعت في تلك المنطقة، والتي أدت إلى مقتل كل من تقــدم مــن اليهود، وواقعة أخرى ضد 30 من اليهود اجتمعوا داخل عمارة أدت إلى هدم العمارة بمن فيها عدا عن مهاجمة وكر صهيوني وقتل قائدهم وأسر الباقي وتسليمهم إلى المعسكر العربي.

التحقت مجموعة من النساء (عشرون فتاة) بقيادة نريمان خورشيد بمعهد للطيران فــي إمبابة، بناء على الاتفاق مع زملائها الثوار، استعداداً لاستئناف القتال ضد الصهاينة، وقد أتمــت تلك المجموعة تدريبها بتفوق ملحوظ. كما تحدثت نريمان عن المعارك التي خاضــتها بحمايــة ومؤازرة المجاهدين العرب."كانت خطتنا هي أخذ اليهود على حين غرة، بنفس الأسلوب الــذي يحاربون به العرب، وكانت قوات المجاهدين العرب تحمي ظهورنا وتشد أزرنا، وقد أثار عملنا اليهود، وخصوصاً أن فرقتنا كانت تهاجم في شجاعة فائقة." انظر ادوار المرأة الفلسطينية فــي الأربعينيات 2005

ملحق (2)

استبانة الدراسة

جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

استبانة بحث

تقوم الباحثة بإجراء دراسة ميدانية عن دور المؤسسات النسوية في التخطـيط التنمـوي وذلـك بهدف استكمال دراسة الماجستير في التخطيط الحضري والإقليمـي، علمـاً بـأن المعلومـات المطلوبة بغرض البحث، نرجو من حضرتك التكرم بتعبئة الاستمارة .

شاكرين لكم حسن تعاونكم واهتمامكم

الباحثة:
سمية ألصفدي
جوال رقم 0599-839255
فاكس 09-2343807
e-mail: WAF@PALNET.com

استمارة بحث

دور ومشاركة المؤسسات النسوية في التخطيط التنموي في الأراضي الفلسطينية

أولا : بيانات أساسية

V1رقم الاستمارة:_____

V2تاريخ التأسيس .....منطقة نشاط المؤسسة : .....

V3نوع المؤسسة : 1. حكومية ☐ 2. اهلية ☐

3. خاصة ☐ 4. غير ذلك ☐

V4هل للمؤسسة فروع في أماكن أخرى؟ 1. نعم ☐ 2. لا ☐

V5ثانيا: الفئات المستهدفة (رتبها حسب الأولوية من ١ – 5):

1. رجال ☐ 2. نساء ☐ 3. المجتمع كافة ☐

4. شباب/آت ☐ 5. اطفال ☐

V6 في حالة مؤسسة نسويه، حددي المجالات التي من خلالها تعمل على تمكين المرأة: بإمكانك الإشارة إلى أكثر من خيار / اعط ترقيم من 1 – 10،

الرقم	الفقرة	الترتيب من 1-10	الرقم	الفقرة	الترتيب من 1-10
V6.1	الطفولة المبكرة		V6.8	تنمية المرأة	
V6.2	حقوق المرأة وحقوق الانسان		V6.9	صحة عامة	
V6.3	ثقافية واجتماعية		6v.10	المجال السياسي	
V6.4	تعليم وتدريب		V6.11	رعاية مسنين	
v6.5	توعية وتنمية المجتمع		V6.12	تنظيم أسرة	
V6.6	مشاريع تنموية اقتصادية		V6.13	البحث العلمي	
V6.7	برامج شبابية		V6.14	مجالات أخرى	

v6.15 : مجالات اخرى حددي .....

V7 رؤية المؤسسة: أولويات عمل المؤسسة

الرقم	الفقرة	اعط ترتيب من 1-10
V7.1	تعزيز المشاركة في صنع القرار العام	
V7.2	تعزيز المشاركة في صنع القرار الشخصي	
V7.3	المساواة والعدالة	
V7.4	بناء مجتمع مدني ديمقراطي	
V7.5	ممارسة النساء حق تقرير المصير	
V7.6	وصول النساء إلى الموارد	
V7.7	تنمية القدرة الاقتصادية للأسرة	
V7.8	تمكين النساء في مختلف المجالات	

V8 فيما يتعلق باستراتيجيتك بالمؤسسة ، يرجى قراءة الفقرات الآتية بعناية والإجابة عنها بوضع إشارة (X) في المربع المناسب.

الرقم	الفقرة	نعم (3)	لا رأي (2)	لا (1)
V8.1	هل هناك مرجعية موحدة للمؤسسات النسوية تساعدها في التواصل فيما بينها ؟			
V8.2	هل تم صياغة إستراتيجية المؤسسة بطريقة النوع الاجتماعي ؟			
V8.3	هل سبق وان اجتمعت المؤسسات النسوية لمناقشة الأعمال التي قامت بها خلال العام المنصرم والتخطيط لنشاطات السنوات المقبلة؟			
V8.4	هل للمؤسسات النسوية تصور موحد بشان مصالحهن المرتبطة بالنوع الاجتماعي ؟			
V8.5	هل هناك رؤية موحدة لأعضاء المرجعية؟			

V9كيف تصنف علاقة مؤسستك بالمؤسسات النسوية الأخرى:

1. علاقة ندية ☐ 2. علاقة تنسيق و تعاون ☐ 3.علاقة تكاملية ☐

4. تنافسية ☐ 5. لا يوجد علاقة ☐ غير ذلك حدد/ي.....

ثالثاً: علاقة المؤسسة بالسلطة الوطنية الفلسطينية

V10: ما هو دور السلطة في دعم المؤسسة:

1. مساعدات مالية ☐ 2تعاقد برامج عمل ☐ 3.الاشاد وتوجيه ☐ 4. تنسيق ☐

5. أخرى(حددي) ☐ .....

V11كيف ترين موقف الحكومة في هذه العلاقة ؟

1. داعم ☐ 2. معيق ☐3. مكمل ☐ 4. داعم أحياناً☐ 5. معيق أحيانا ☐

رابعاً:علاقة المؤسسة بالهيئات الدولية والأهلية والوكالات والحكومات الأجنبية

V12هل سبق وان تعاملتم مع جهات أجنبية؟

1. نعم ☐ 2. لا ☐

V13 اذا كانت الإجابة نعم **ما هذه الجهات؟ (يسمح بأكثر من إجابة)**

1. الأمم المتحدة ☐ 2. منظمات اهلية أجنبية ☐ 3. منظمات أهلية عربية ☐ 4. مؤسسات تمويل عربية ☐
5. دول أجنبية ☐ 6. دول عربية ☐

V14ما هي أشكال العلاقة؟ (يسمح بأكثر من إجابة)

1. تمويل مشروع ☐ 2. تمويل برامج تدريبية ☐ 3. منح تعليمية ☐

4. استشارية وفنية ☐ 5. مشروعات ثقافية ☐ 6. برامج مشتركة ☐ 7. منح ماليــة ☐ 8.اخــرى تذكر ☐ .....

خامساً :

V15 ما هي أولويات واحتياجات النساء في السياسات التنموية المبنية على أساس النوع الاجتماعي ؟

الرقم	الفقرة	اعط ترتيب من 1-10	الرقم	الفقرة	اعط ترتيب من 1-10
V15.1	التعليم		V15.5	البطالة والتشغيل	
V15.2	الصحة		V15.6	التثقيف	
V15.3	الوقاية من العنف		V15.7	مراكزصنع القرار	
V15.4	زيادة الدخل		V15.8	القوانين والتشريعات	
			V15.9	الشفافية والمساءلة	

V16 انطلاقاً من رؤيتك ما مدى انسجام السياسات التنموية الجندرية "إن وجدت" في فلسطين مع احتياجات وأولويات النساء؟

1- منسجمة تماماً ☐ 2- منسجمة ☐ 3- منسجمة الى حد ما ☐

4- غير منسجمة ☐ 5- غير منسجمة مطلقا ☐

V17 اذكري نوع المعيقات في صياغة السياسات التنموية من منطلق رؤية المؤسسة؟

1. الاحتلال ☐ 2. التعصب السياسي ☐ 3. النظام المجتمعي والعادات والتقاليد ☐

4.غياب القانون ☐ 5.عدم وجود خطة إستراتيجية شاملة للحكومة☐ 6.نقص التمويل☐ 7.نقص الكفاءات والخبرات☐ 8. أخرى حددي.....

V18 ما هي المعوقات التي واجهت عمل المؤسسات النسوية والتي منعتها من القيام بدورها التنموي الشامل؟

1- الاحتلال☐ 2- عدم وجود خطة إستراتيجية نسويه شاملة☐ 3- التمويل ☐ 4- العادات والتقاليد ☐ 5. ضعف القيادات النسوية☐ 6. ضعف الكفاءات الحكومية☐ 7. ضعف الاطر النسوية ☐ 8. أخرى حددي .....

V19 البرامج المستقبلية التي تساهم في تحقيق الرؤيا المستقبلية (رتبيها حسب الأولوية)

الرقم	الفقرة	اعط ترتيب من 1-10	الرقم	الفقرة	اعط ترتيب من 1-10
V19.1	تمكين		V19.6	توعية وتعبئة	
V19.2	تعزيز القدرة الاقتصادية		V19.7	إيجاد مظلة جامعة للنساء الفلسطينيات	
V19.3	تثقيف وتوعية		V19.8	وضع خطة وبرامج استناداً إلى احتياجات النساء	
V19.4	تدريب		V19.9	مشاركة القاعدة النسوية	
V19.5	مشاركة في التخطيط التنموي		V20	تعزيز الاطر النسوية	

V20 المشاركة في القوانين :

الرجاء وضع إشارة (X) في المربع الذي يعبر عن رغبتك في الإجابة.

الرقم	الفقرة	نعم (3)	لا رأي (2)	لا (1)
V20.1	هل انتن على علم بالتعديلات التي تم انجازها على صعيد القوانين المدنية وخصوصا قانون الأحوال الشخصية ؟			
V20.2	هل شاركتن بصياغة هذه القوانين ؟			
V20.3	هل ترين بالتعديلات القانونية التي جرت ما ينسجم مع حجم المجهود الذي قامت به المؤسسات النسوية ؟			

V21 ما هي السياسة التي اتبعتها المؤسسات النسائية (الحقوقية) لإزالة العنف ضد المرأة ؟

1. توعية وتثقيف مجتمعي ☐ 2. برامج ومشاريع لمواجهة العنف ☐ 3. توصيات لاعتماد قوانين تضمن مجابهة العنف ☐ 4 . حماية النساء المعنفات ☐ 5. تعزيز القدرة الاقتصادية ☐

V22 مخرجات الأنشطة ومدى انسجامها مع الاستراتيجيات الموضوعة :

1. منسجمة تماما ☐ 2. منسجمة ☐ 3. منسجمة الى حد ما

4. غير منسجمة☐ 5. غير منسجمة مطلقا☐

V23 ما شكل العلاقة التي تطمحن كمؤسسات نسويه الوصول إليها مع الحكومة ؟

1. مشاركة في صنع القرار ☐ 2. تشكيل مجموعة ضاغطة ☐

3. حلقة وصل ما بين الشريحة النسوية والحكومة ☐ 4.الدخول الى المجلس التشريعي 4.عــدم الاكتــراث بالأمر ☐

سادساً : الرؤية المستقبلية في دور المؤسسات

V24 رتب الصعوبات التالية التي تواجه المؤسسة حسب اهميتها من (1-10)

الرقم	الفقرة	اعط ترتيب من 1-10	الرقم	الفقرة	اعط ترتيب من 1-10
V24.1	عدم توفر الوقت لدى أعضاء المنظمة		**V24.6**	ضعف الدور الحكومي	
V24.2	نقص الكفاءات البشرية النسوية اللازمة		**V24.7**	ضعف الوعي النسوي	
V24.3	محدودية التمويل		**V24.8**	الاحتلال	
V24.4	الوضع الاقتصادي		**V24.9**	ضعف دور الاحزاب	
V24.5	. النظرة التقليدية لقضايا المرأة		**V24.10**	نظام التعليم	

6. أخرى تذكر .....

V25 ما مجالات التدريب التي يحتاج إليها العاملون في المنظمة؟ اعط ترتيب من1-10

الرقم	الفقرة	اعط ترتيب من 1-10	الرقم	الفقرة	اعط ترتيب من 1-10
V27.1	بحثية		**V27.7**	تعبئة وتأثير	
V27.2	تخطيط		**V27.8**	إدارة	
v27.3	اتصال		**V27.9**	حشد التمويل	
V27.4	إنتاج		**V27.10**	اعداد مقترح المشروعات	
v27.5	تسويق		**v27.11**	تدريب	
v27.6	تعاون عربي ودولي		**v27.12**	أعلام وعلاقات عامة	

V26هل قمتن بدراسة احتياجات الفئات المستهدفة عند رسم خطة عملكن؟

1- نعم ☐ 2- لا ☐

V27هل تشعرن بأهمية الأنشطة التي تقمن بها ؟

1. نعم ☐ 2- لا ☐

V28إذا كانت الإجابة نعم ، ما تأثير هذه الأنشطة على المجتمع ؟ يسمح بأكثر من خيار

1- وصول عدد من النساء لمواقع صنع القرار ☐

2- اعتماد بعض التعديلات على القانون ☐

3- زيادة إقبال النساء على المشاركة بالأنشطة ☐

4- انخراط النساء في أنشطة وطنية ومجتمعي ☐

5- زيادة دخل الاسرة ☐

6- أخرى/ حددي .....

V29 في أي المجالات يجب أن يتوسع عمل مؤسستكم؟ بإمكانك الإشارة إلى أكثر من خيار/ اعط ترقيم من 1-10.

الرقم	الفقرة	اعط ترتيب من 1-10	الرقم	الفقرة	اعط ترتيب من 1-10
29.1	الطفولة المبكرة		**V29.9**	ثقافية واجتماعية	
29.2	حقوق المرأة وحقوق الانسان		**V29.10**	الممارسة الديمقراطية	
29.3	أنشطة لتحقيق التضامن العربي		**V29.11**	البحث العلمي	
V29.4	تنمية المرأة		**V29.12**	صحة **عامة**	
V29.5	تعليم وتدريب		**V29.13**	المجال السياسي	
V29.6	توعية وتنمية المجتمع		**V29.14**	**مشاريع تنموية اقتصادية**	
V29.7	برامج شبابية		**V29.15**	رعاية مسنين	
V29.8	تنظيم أسرة		**V29.16**	أخرى تذكر	

V29.16 اخرى تذكر : .....

V30هل ترين أن دور المؤسسات النسائية يجب أن يصل إلى المشاركة مع الحكومة فـي صـنع القـرارات والسياسات التنموية المتعلقة بالمرأة؟

1. نعم ☐ 2. لا ☐ 3. مشاركة جزئية ☐

V31إذا كانت الإجابة نعم ، فهل شاركت مؤسستكم في صنع القرارات والسياسات التنموية ؟

1. نعم ☐ 2. لا ☐

V32إذا كانت الإجابة نعم ، ما هي المجالات التي شاركت بها مؤسستكم أو احد القائمين عليها .في صياغة السياسات التنموية ؟

1- صياغة القوانين ☐
2- مشاركة النساء في الحياة العامة ☐
3- تقديم مقترحات ☐
4- تشكيل حملات ضغط وتأثير على صانعي القرار والسياسات ☐
5- الوزارة ☐
6- المجلس التشريعي ☐
7- أخرى / حددي .....

V33 ما العوامل التي تعيق قدرة المؤسسات النسوية على المشاركة في صياغة السياسة التنموية ؟ (يسـمح بأكثر من إجابة)

الرقم	الفقرة	اعط ترتيب من 1-10	الرقم	الفقرة	اعط ترتيب من 1-10
33.1	ضعف قطاع المنظمات النسوية		33.5	غياب التنسيق والتشبيك	
33.2	عدم وجود خطة إستراتيجية شاملة لدى الحكومة		33.6	عدم وجود خطة إستراتيجية شاملة لدى المؤسسات النسوية	
33.3	غياب الوعي الحكومي بدور المؤسسات النسوية		33.7	غياب الوعي النسوي	
33.4	القوانين واللوائح الحالية		33.8	التقليد والعادات	
			33.9	اخرى	

33.9: اخرى تذكر .....

V34ما هي في نظرك الحلول التي يمكن أن تؤدي إلى تدعيم مشاركة المؤسسات النسوية في تحقيق التنمية؟

(يسمح بأكثر من إجابة)

الرقم	الفقرة	اعط ترتيب من 1-10	الرقم	الفقرة	اعط ترتيب من 1-10
34.1	العمل على زيادة الموارد المالية		**34.6**	التوعية الإعلامية بالعمل النسوي	
34.2	تشجيع التنسيق والتعاون بين المنظمات		**34.7**	تدعيم امتيازات المنظمات الأهلية	
34.3	زيادة استقلالية المنظمات		**34.8**	المشاركة في العمليات الإنتاجية	
34.4	زيادة الممارسات الديمقراطية بشكل عام		**34.9**	تعبئة المواطنين في منظمات جماهيرية فعالة	
34.5	إصلاح نظام التعليم		**34.10**	اخرى	

34.9 أخرى تذكر .....

V35 هل ترين أن هذا الشكل من التنسيق بين المنظمات النسائية

الرجاء وضع إشارة (X) في المربع الذي يعبر عن رغبتك في الإجابة.

الرقم	الفقرة	نعم (3)	لا رأي (2)	لا (1)
V35.1	يعمل على إحراز تعديلات على المنظومة الثقافية الاجتماعية			
V35.2	يوفر قدرة أعلى على التفاوض بالقضايا النسوية			
V35.3	يجعل المؤسسات النسوية أكثر وعياً للمشاركة في التخطيط التنموي			
V35.4	يوفر فرصاً اكبر للتدريب والتنظيم للمؤسسات النسوية			
V35.5	يوفر إمكانيات اكبر على حشد التمويل			
V35.6	يوفر قاعدة معلومات لإمداد المؤسسات النسوية بالمعلومات			
V35.7	يقومون بالتنسيق بين الأنشطة المختلفة للمؤسسات النسوية			
V35.8	يجعل المؤسسات النسوية أكثر قدرة على تحديد أولوياتها واحتياجاتها			
V35.9	أكثر قدرة على الضغط على صانعي السياسات			
V35.10	هل ترى مؤسستك جزء من هذا النسيج النسوي الجديد			

الرجاء الإجابة عن الأسئلة التالية :

V36 ما الاستراتيجيات التي وضعتها مؤسستكم من اجل انجاز أهداف متعلقة بالمساواة بين الجنسين ؟

.....
.....
.....
.....

V37 بناءً على إستراتيجيتك ما هي السياسات التنموية المبنية على أساس النوع الاجتماعي في فلسطين؟

.....
.....
.....
.....

V38 هل المؤسسات النسوية الآن في وضع يسمح لها بالمشاركة في صنع السياسات ؟

1-الى حد كبير ☐ 2- الى حد ما ☐ 3- لا ☐

في حالة الرغبة بالتوضيح وضحي

.....
.....
.....
.....

V39 هل ترين أهمية لإنشاء مظلة وطنية لإيجاد نوع من التنسيق والتعاون بين المنظمات النسائية؟

1. نعم ☐ 2. لا ☐

V40 ما تصوركم شكل هذا التنسيق بين المنظمات النسائية ؟

.....
.....
.....
.....

V41 هل المشاريع والبرامج النسوية التي نفذتها المؤسسات النسوية أدت إلى دخول المرأة فـــي الحيـــاة العامة؟

2 بشكل كبير ☐ 2- الى حد ما ☐ 3. لا ☐

V42 إذا كانت الإجابة نعم ، ما النشاطات والمشاريع التي عملت عليها مؤسستكم من اجل إدماج المرأة في الحياة العامة ؟

.....
.....
.....
.....

V43 ما مدى تأكد المؤسسة من تمكن المرأة وقدرتها على القيام بدورها بشكل أفضل؟

.....
.....
.....
.....

V44 أية ملاحظات تودون إضافتها إلى الاستمارة:

.....
.....
.....
.....

An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies

The Role of Women Institutions in Development Planning in the Palestinian territories

Prepared By
Somaya Sameh Abdul Fattah Amer

Supervised By
Dr. Ali Abdelhamid
Dr. Suha Hindiyeh

Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Science in Urban and Regional Planning, Faculty of Graduate Studies, at An-Najah National University, Nablus, Palestine.

2007

The Role of Women Institutions in Development Planning in the Palestinian territories

Prepared By
Somaya Sameh Abdul Fattah Amer
Supervised By
Dr. Ali Abdelhamid
Dr. Suha Hindiyeh

Abstract

The thesis is concerned with the role of women institutions in development planning, through studying the most significant aspects that enable them to draw policies and strategic plans with emphasis on their fields of work , priorities, and strategies as well as their future vision, references, intended parties, and relations with the government. Also, it is concerned with the results and attempts to improve the situation of women and their participation in the public life and in development planning committees.

The study aimed basically at reviewing and evaluating the current status of women institutions in the Palestinian Territories in order to sustain their participation in drawing developments plans. In addition, it aims at investigating and analyzing the major reasons that restrict their participation effectively.

The study followed both the descriptive and analytical research methods. A sample of 50 institutions including governmental and non-governmental ones that are located in the West Bank and distributed among its six governorates was used.

The results of the study have indicated the awareness of the women institutions to their basic limitation and shortage, being the absence of a common umbrella that combines all the women institutions, and takes the responsibility over a united women speech and a collective women strategy. In addition, it indicated their awareness towards overcoming the limitation of their staff and the significance of providing the required training. Moreover, it indicated the awareness for improving their relations with the government up to the participation in decision making, to avoid being away from the development arena.

The study came up with several recommendations concerning the enhancement of women's participation in the development planning process; including the establishment of a common women umbrella, adopting a clear working strategy, and changing the typical view about woman through intensive awareness and educational campaigns, development of education curriculums, continuation of pressure campaigns for changing laws, upgrading the women capacity, and enhancing their participation in the development planning process on the governmental level.